كلية الدراسات العليا

برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان

حرية التعبير في الإعلام الحكومي

صوت فلسطين نموذجًا

Freedom of Expression in Governmental Media
(Voice of Palestine: a case study)

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة

جُمان علي قُنّيص

إشراف: د. جورج جقمان

2007

كلية الدراسات العليا

برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان

حرية التعبير في الإعلام الحكومي
صوت فلسطين نموذجًا

Freedom of Expression in Governmental Media
(Voice of Palestine: a case study)

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة:

جُمان علي قُنّيص

لجنة المناقشة
د. جورج جقمان – رئيس اللجنة
د. باسم الزبيدي
د. سميح شبيب

قُدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان بكلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين، بتاريخ 16/6/2007

كلية الدراسات العليا

برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان

حرية التعبير في الإعلام الحكومي
صوت فلسطين نموذجًا

Freedom of Expression in Governmental Media
(Voice of Palestine: a case study)

رسالة ماجستير مقدمة من الطالبة:

جُمان علي قُنّيص

لجنة المناقشة

د. جورج جقمان: رئيسًا

د. باسم الزبيدي: عضوا **د. سميح شبيب: عضوا**

---------- **----------**

تاريخ المناقشة 16/6/2007

محتويات الدراسة

ملخص الدراسة.....**د**
المقدمة.....**ش**

الفصل الأول: بين الحاجة لحرية التعبير والقيود عليها (تاريخ ونظريات).....**1**
الحاجة لحرية التعبير.....**1**
القيود على حرية التعبير.....**19**

الفصل الثاني: حرية التعبير في الإعلام الحكومي (صوت فلسطين)......**31**
الإعلام الحكومي.....31
حرية التعبير في صوت فلسطين.....39

الفصل الرابع: القيود على حرية التعبير في صوت فلسطين.....**78**
قيود فردية.....78
قيود مؤسسية.....89
قيود سياسية.....102
قيود قانونية وتشريعية.....115

الخاتمة.....**127**
النتائج.....127
التوصيات.....143

المراجع.....**146**

الملاحق.....**156**

قائمة الملاحق والجداول

التسلسل	رقم الملحق أو الجدول	عنوان الملحق أو الجدول	رقم الصفحة
1	**ملحق (1)**	**الجداول**	
2	جدول (1)	نسب مساحة التعبير المتاحة للفصائل والحكومة في النشرات الإخبارية وبرنامجي نهار جديد وأحداث اليوم.	
3	جدول (2)	زمن التعبير المتاح لفتح وحماس والفصائل الأخرى والحكومة في النشرات الإخبارية وبرنامجي نهار جديد وأحداث اليوم.	
4	جدول (3)	مجمل زمن ونسبة مساحة التعبير المخصَّصَيْن لفتح وحماس والفصائل الأخرى والحكومة في النشرات الإخبارية وبرنامجي نهار جديد وأحداث اليوم قبل الانتخابات التشريعية وقبلها.	
5	جدول (4)	مجمل زمن ونسبة مساحة التعبير المخصَّصَيْن لفتح وحماس والفصائل الأخرى والحكومة في برنامج نهار جديد.	
6	جدول (5)	مجمل زمن ونسبة مساحة التعبير المخصَّصَيْن لفتح وحماس والفصائل الأخرى والحكومة في برنامج أحداث اليوم.	
7	جدول (6)	مجمل زمن ونسبة مساحة التعبير المخصَّصَيْن لفتح وحماس والفصائل الأخرى والحكومة في النشرات.	
8	جدول (7)	نسبة مساحة التعبير المخصَّصَة لفتح وحماس والفصائل الأخرى والحكومة في نهار جديد.	
9	جدول (8)	نسبة مساحة التعبير المخصَّصَة لفتح وحماس والفصائل الأخرى والحكومة في أحداث اليوم.	
10	جدول (9)	نسبة مساحة التعبير المخصَّصَة لفتح وحماس والفصائل الأخرى والحكومة في النشرات.	
11	**ملحق (2)**	**المقابلات التي تم إجراؤها للدراسة.**	
12	**ملحق (3)**	**تواريخ الحلقات المبحوثة لبرنامجي نهار جديد وأحداث اليوم**	
13	**ملحق (4)**	**تواريخ وأوقات النشرات المبحوثة**	
14	**ملحق (5)**	**قانون المطبوعات والنشر لسنة 1995**	
15	**ملحق (6)**	**مشروع قانون المرئي والمسموع لس 1996**	
16	**ملحق (7)**	**مشروع قانون الصحافة والإعلام**	
17	**ملحق (8)**	**ميثاق السلوك المهني لهيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين**	
18	**ملحق (9)**	**المرسوم الرئاسي رقم (3) عام 1993**	

إهداء إلى

والديّ اللّذَيْن كانا ولا يزالان وَقودي

إلى كلّ مُلا، وزوجي الذي ازدانَتْ بِهِ كلُّ

الأعالي

شكر وتقدير

أشكر كل الأوفياء الذين ساعدوني على إتمام هذه الدراسة، وهم كثر. لم يبخلوا عليَّ بالتشجيع والنصح.
أخص بالذكر أساتذتي الذين جادوا عليَّ بثقتهم وصبرهم.
كما أشكر كل الزملاء الذين قدّموا لي العون للحصول على المعلومات وإجراء المقابلات.
أعترف بالجميل لكل هؤلاء.

جمان قنيص

ملخص الدراسة

يرتبط الإعلام الحكومي بالأنظمة السياسية غير الديمقراطية، تموّله الحكومات وتتحكم به، فيصبح منبرا لها وللأحزاب الحاكمة، فيما يغيب عن هذا النوع من الإعلام عادة صوت المعارضين السياسيين، وإن سُمع فإنه يكون بالقدر الذي لا يؤثر على صورة الأحزاب الحاكمة ومصالحها.
تمتلك السلطة الوطنية الفلسطينية إعلاما تنطبق عليه صفات الإعلام الحكومي، فهذا الإعلام – صوت فلسطين وتلفزيون فلسطين ووكالة الأنباء الفلسطينية والهيئة العامة للاستعلامات– مرتبط بالسلطة من حيث التمويل وخاضع لرقابتها، ما يؤثر بشكل كبير على مساحة حرية التعبير فيه.

تطرح هذه الدراسة فرضية تقول إن الإعلام الحكومي الفلسطيني ينطق باسم الحكومة التي يشكلها الحزب ذو الأغلبية في المجلس التشريعي، وبالتالي يكون صوت المعارضة السياسية مسموعا إلى الحد الذي لا يعارض مواقف الحكومة والحزب الحاكم. وبناء على ذلك، يُفترض أن ينطق الإعلام الحكومي باسم حماس عندما شكلت الحكومة منذ أن أصبحت صاحبة الأغلبية في المجلس التشريعي إثر انتخابات كانون ثان 2006، تماما مثلما كان الحال عندما كانت الحكومة مُشكلة من حركة فتح صاحبة الأغلبية في المجلس التشريعي منذ 1996 وحتى كانون ثان 2006.

بعد تحليل مضمون ثلاث وستين ساعة مسجلة للبرامج الإخبارية ونشرات الأخبار في صوت فلسطين للفترة الممتدة بين كانون أول 2005 وكانون أول 2006 بالاعتماد على بعض معايير مهنة الإعلام التي تضمن حرية التعبير، توصلت الدراسة إلى أنه عندما تتغير تركيبة النظام السياسي وتتبدّل مواقع الأحزاب فيه، فتصبح المعارضة هي صاحبة الأغلبية في الحكومة والمجلس التشريعي، والحزب الذي كان يحكم هو المعارضة، فإن الإعلام الحكومي ينتقل أيضًا إلى فلك المعارضة، ويصبح رقيبا على الحزب الذي أصبح حاكما، ويتيح الحرية لممارسة النقد والمحاسبة عليه، وبالتالي ينقطع الارتباط

التقليدي بين الإعلام الحكومي والحزب الذي يشكل الحكومة، لكن المحاسبة والنقد تكونان من أجل مساعدة المعارضة (الحزب الحاكم سابقا) على استرداد عافيتها.

ظل صوت فلسطين، وهو أحد وسائل الإعلام الحكومي الفلسطيني، طوال الفترة الممتدة ما بين 1994 وبداية 2006، ناطقا باسم الرئاسة والحكومة اللتين كانت تتربّع على عرشيهما حركة فتح منذ فوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي عام 1996، وهي الفترة التي كانت تنتقل فيها تبعية الإعلام الحكومي للرئاسة تارة ولوزارة الإعلام تارة أخرى، ومع ذلك، كانت المعارضة السياسية تتمتع ببعض الحرية التي أتاحت لها المجال لإسماع صوتها بين الحين والآخر.

لكن، بعد الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في كانون ثان عام 2006، واقتسام السلطة (الرئاسة والحكومة والمجلس التشريعي) بين حزبين كبيرين (فتح وحماس) وأحزاب أخرى صغيرة، وتبادل الأدوار بين حكومة ومعارضة، لم يعد الإعلام الحكومي ناطقا باسم الحكومة، بل باسم المعارضة (حسب التمثيل في المجلس التشريعي)، واتسعت مساحة التعبير المتاحة لمعارضة اليوم، بعدما كانت ضيقة على معارضة الأمس، الأمر الذي أظهر وجود خللٍ في المعايير المهنية التي تضمن حرية التعبير في أي مادة إعلامية.

كما توصلت الدراسة بعد تحليل المقابلات المعمّقة التي أُجريت مع عدد من العاملين في صوت فلسطين، والمراقبين للإعلام الحكومي وممثلين للحزبَيْن اللذيْن تغيرت مواقعهما في الحكم والمعارضة (فتح وحماس)، أن هناك عدة أسباب تقف وراء الخلل في المعايير المهنية التي تضمن حرية التعبير، ومن هذه الأسباب ما يتعلق بالأفراد العاملين في الإعلام الحكومي كافتقاد معظمهم الخبرة الإعلامية، والانتماء الحزبي، ومنها أسباب ترتبط بالمؤسسات الإعلامية نفسها كافتقاد الرؤية الواضحة، والعشوائية في اتخاذ القرارات، والرقابة الذاتية، وضعف التدريب، كما توجد عوامل سياسية تلعب دورا على الصعيدين الفلسطيني والاسرائيلي وتعيق حرية التعبير كغياب ثقافة النقد وحرية التعبير عن السلطة والأحزاب الفلسطينية، والانفلات الأمني، وغياب الحق في الوصول إلى المعلومات وتبعية الإعلام الحكومي للرئاسة

أو الحكومة، والفساد المالي والإداري، والاتهامات الإسرائيلية المتواصلة للإعلام الفلسطيني بالتحريض، وتحكم إسرائيل بالموارد المالية، والتضييق على العاملين في صوت فلسطين.

وبالرغم من أن القوانين المعمول بها في فلسطين تكفل حرية التعبير، إلا أنها تحتوي على عبارات فضفاضة تتيح المجال لتفسيرها على نحو ينتهك تلك الحرية، بالإضافة إلى وجود نصوص أخرى تُوسع نفوذ السلطة التنفيذية على حساب حرية التعبير.

Abstract

Governmental media is tightly interconnected with the non- democratic political regimes and funded by governments which dominate it, accordingly. At the time the voice of the opposition is mostly not represented through this kind of media, it becomes the platform of the government and affiliate parties. Therefore, the representation of the opposition is allowed as long as it does not affect howsoever the image of the governing political parties and their interests.

As for the PNA, the aforementioned characteristics vehemently apply to its media outlets represented by the Palestinian Radio (Voice of Palestine), Palestine TV, Palestinian News Agency (WAFA) and the Palestinian State Information Services (SIS) as they are funded and controlled by the PNA. Thus, the space of freedom allowed is noticeably affected.

The thesis builds upon a theory that introduces the Palestinian governmental media as a voice for the majority in-power political party which forms the government and has the leading majority in the PLC. In these terms, the voice of the political opposition is allowed as much as it does not oppose the government and the governing political party stands. Supposedly, the governmental media should have become the voice for Hamas upon its victory in the Palestinian elections Jan. 2006 and the formation of the Palestinian government since it became the majority in the PLC. The output and the result of the elections should be politically alike in both cases. Upon its victory in the 1996 elections and until Jan. 2006, Fateh was the majority in the PLC and, thus, formed the government.

Analyzing the content of 63 hours of news and news bulletins programs as broadcasted by the voice of Palestine between Dec. 2005 and Dec. 2006 in terms of some media criteria that guarantees the freedom of expression, it was concluded that when the structure of the political regime undergoes a change/s and the roles are shifted i.e. the opposition becomes the majority in the government and the PLC and the known to be the governing political party becomes the opposition, the governmental media would undergo a similar shift, as well. It becomes the voice of the opposition, the observer to the governing political party and, thus, allows for a space of freedom for criticizing and accounting. In view of that, the traditional bond between the governmental media and the governing political party is untangled. Meanwhile, criticism and accounting would aim only at helping the opposition (the x-governing political party) recovers.

Between 1994 and the beginning of 1996, the Voice of Palestine, a Palestinian media outlet, was the voice for the Palestinian presidency and government integrally dominated by Fateh since its victory in the Palestinian election, 1996. During the said period, governmental media was subordinate to the presidency at a time and the Ministry of Information at another. Regardless, the

political opposition used to enjoy a space of freedom to communicate its messages from time to time.

However, following the second legislative council elections held in Jan.2006, the division of power (presidency, government and the legislative council) between two solid grounded parties (Fateh and Hamas) and other small parties and the shift of roles between the government and the opposition, the governmental media became no longer the voice of the government . Rather, it became the voice of the opposition (according to the proportional representation at the PLC). Contradictorily, the space the freedom of expression allowed for the x-opposition has rather enlarged. As a result, the technical criteria which guarantees the freedom of expression for whatever is categorized media has undergone a defect.

In this context, upon a thorough analysis of interviews conducted with a number of employees at the Voice of Palestine, observers to the governmental media and representatives of the two political major parties (Fateh and Hamas) who shifted political turns, it was concluded that there are some reasons for the resulting defect. Some of the reasons are tightly related to the individuals working in the governmental media such as the lack of proficiency and the political affiliation. Others are related to the media institutions such as the lack of clear vision, random decision making, self-censorship and the lack of proper training. Additionally, some political factors add to the resulted defect such as the Palestinian authority and political parties lacking the culture of criticism and freedom of expression, security lawlessness, absence of the right to free access to information in addition to the subordination of the governmental media to the presidency or the government, the political and administrative corruption, the continuous Israeli accusations of incitement in the Palestinian governmental media, the Israeli overwhelming of the financial resources and the restrictions to the workers in the Voice of Palestine.

Concerning the Palestinian laws in effect, although they guarantee the freedom of expression but they are loaded with loose terms that can be misinterpreted the way it violates the freedom of expression. Moreover, there are some other articles that expand the Executive Authority powers at the expense of the freedom of expression.

المقدمة

فَقَدَ الإعلام الحكومي في العالم العربي الكثير من أهميته بعد انتشار الفضائيات والإنترنت، لافتقاده المصداقية التي تُكسبه الثقة، والجرأة التي تجعله مؤثرا، ولأنه قبل كل ذلك يرتبط بأنظمة سياسية غير ديمقراطية تُخضعه باستمرار لرقابتها، وتستخدمه لإضفاء شرعية على بقائها.

الإعلام الحكومي في فلسطين أمره مختلف، بسبب خصوصية الوضع الفلسطيني الناتج عن الاحتلال الذي أفرز نظاما سياسيا (رئاسة وحكومة) لا يتمتع بسيادة كاملة على أرضه، لكنه مع ذلك نظام شرعي كونه منتَخبا، ومن المفترض بالتالي، ألا يحتاج هذا النظام لإعلامٍ يُلمّع صورته ويضفي شرعية على وجوده.

لكن الإعلام الحكومي الفلسطيني رغم ذلك، ظل فترة طويلة شبيها بذلك الموجود في الدول العربية، خصوصا في الفترة التي كانت تُمسك فيها حركة فتح بزمام الحكومة والرئاسة معا، مع فارق بسيط ومهم، هو وجود مساحة ولو بسيطة للمعارضة السياسية في ذلك الإعلام، وهي المساحة التي اتسعت لصالح المعارضة عندما انتقلت إليها فتح، الأمر الذي زاد من اختلاف الإعلام الحكومي الفلسطيني عن غيره، بل إنه لم يعد من المؤكد ما إذا كان بالإمكان الاستمرار في وصف هذا الإعلام بالحكومي.

لم يكن اختيار صوت فلسطين نموذجًا للإعلام الحكومي الفلسطيني في هذه الدراسة قرارا سهلا، لأنني عملتُ فيه ما يقارب عشر سنوات مقدّمةً للبرامج الإخبارية التي اخترتُها كعيّنة للدراسة، وجمعتني غرفة التحرير والاستوديوهات لسنوات بذات الزملاء الذين كانوا يقدمون تلك البرامج ولا يزالون، وقد ساعدني ذلك كله على فهم نتائج الدراسة وتحليلها، لكنه خلق في الوقت ذاته هاجسا لازمني طوال مراحل إعداد هذه الدراسة، كان يدفعني للحرص على ألا يكون لخبرتي في تلك المؤسسة وانطباعاتي

الشخصية عنها وعن العاملين فيها، أيُّ أثر على نتائج الدراسة أو خطة سيرها، وقد كانت الأمانة العلمية النبراس الذي اهتديت به لضمان ذلك.

سيتم التعرف في هذه الدراسة على مساحة حرية التعبير المعطاة للمعارضة السياسية في صوت فلسطين كنموذج للإعلام الحكومي الفلسطيني، وذلك في زمن نظام الحزب الحاكم، ذي الأغلبية في الحكومة والبرلمان، ثم في نظام التعددية الناتجة عن الانتخابات التشريعية التي جرت في 25/1/2006. كما سيتم التعرف على الأسباب التي أثّرت على مساحة حرية التعبير في المرحلتين، والعوامل التي تحول دون أن يُعطى المعارِضون سياسيا، الحرية الكاملة للتعبير عن آرائهم ومواقفهم مهما كانت الظروف.

تتكون الدراسة من أربعة فصول وخاتمة، خُصص الأول منها للتعريف بالدراسة وأبعادها، ومراجعة أهم الأدبيات التي اعتمدت عليها، أما الفصل الثاني فهو للمراجعة النظرية لتاريخ حرية التعبير والنظريات التي تتعلق بها. وقد تم تناولها من منظورين؛ إتاحة حرية التعبير، وتقييدها.
ويبيّن الفصل الثالث مساحة حرية التعبير المتاحة في صوت فلسطين للمعارضة السياسية، بالاعتماد على نتائج التحليل الكمّي لبرامج إخبارية ونشرات أخبار، وكذلك على نتائج التحليل الكيفي لمضمون تلك البرامج والنشرات، فيما يُقدِّم الفصل الرابع تحليلاً للأسباب التي تعيق حرية التعبير في صوت فلسطين وتضع القيود عليها، بالاعتماد على نتائج التحليل الكيفي للمقابلات المعمّقة التي أُجريت مع العاملين فيه، والأطراف ذات العلاقة، كممثلي الحزبَيْن اللذين تبادلا أدوار الحكومة والمعارضة في فترة هذه الدراسة. وقد خُصصت الخاتمة لإجمال نتائج الدراسة وتقديم التوصيات بناء عليها.

1- مبررات الدراسة

طالما أن الإعلام الحكومي يمتلك الإمكانيات والكفاءات التي لا تمتلكها وسائل الإعلام الخاص، وطالما أن للمعارضة السياسية مساحة للتعبير حتى لو اختلف مقدارها باختلاف مواقع الأحزاب الكبيرة على

الساحة السياسية، فإن هناك إمكانية مبدئية لجعل الإعلام الحكومي منبرا للتيارات المختلفة كي تعبر عن مواقفها، وبالتالي هناك فرصة ليكون هذا الإعلام ناقدا للسلطة والحكومة، ورقيبا عليها، كما هو الحال في الدول الديمقراطية، ولهذا تبرز ضرورة معرفة الأسباب التي تحول دون أن يكون الإعلام كذلك.

ومع أن خصوصية الوضع الفلسطيني تاريخيا، ولزوجة نظامه السياسي الناشئ غير المستقل تماما والمتقلب باستمرار في مجتمع يقوم موروثه الثقافي والحضاري على الأبوية والقبلية والانتماء الجهوي والحزبي، هما عاملان يعيقان إمكانية التمتع بالحريات بشكل كامل، ويقللان – بالتالي – من إمكانية محاسبة السلطة الوطنية بالمعيار ذاته الذي تُحاسب من خلاله الأنظمة السياسية التي تتمتع بالاستقلالية، إلا أنها عوامل أتاحت المجال لممارسة قدر لا بأس به من الحريات، ومنها حرية التعبير التي يُعد وضعها أفضل بكثير مما هو عليه الحال في بعض الدول العربية[1].

كل هذا يُعطي دافعا قويا لدراسة إمكانية رفع سقف حرية التعبير، وتحويل هذه النواة الفتية الليّنة لها في الإعلام الحكومي إلى بناءٍ ثابت تتأصل فيه حرية التعبير واستقلاليته، طمعا في الوصول مستقبلا إلى إعلام حر تماما، يأخذ دور السلطة الرابعة إلى جانب السلطتين القضائية والتشريعية، في مراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية، على غرار ما يجري في الدول التي توصف بأنها ديمقراطية، لكن هذا يتطلب معرفة إمكانية أن تُعطى المعارضة السياسية حرية التعبير دائما، بصرف النظر عن الحزب الذي تُمثله، وما إذا كانت مساحة حرية التعبير المعطاة للمعارضة السياسية مطابقة للمعايير المهنية أم لا، وهذا ما تسعى هذه الدراسة لمعرفته.

2- أهمية الدراسة:

هذه الدراسة هي الأولى التي تتناول حرية التعبير في وسائل الإعلام الحكومي، فمعظم الدراسات التي أُجريت عن حرية التعبير في فلسطين، كانت عن الإعلام الخاص، وكانت تقتصر على رصد القيود المفروضة على حرية التعبير، دون تحليل الأسباب التي تؤدي إليها، وهو ما تسعى هذه الدراسة لتقديمه.

[1] - احتلت فلسطين المركز الخامس بين الدول العربية من حيث مؤشرات الحريات الصحفية. يُنظر: **ملخص التقرير السنوي الثاني، الحريات الصحفية في البلدان العربية لعام 2006.** (عمّان: مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان). ص 24.

وتكمن أهمية الدراسة أيضا، في أنها تعالج حالة فريدة، لأنها تسلط الضوء على التغيُّر الذي يطرأ على نهج الإعلام المرتبط بحزب السلطة الذي يكون عادة ناطقا باسم حزب الأغلبية الحاكمة، عند حدوث تغيير سياسي جذري، وانتقال مقاليد السلطة إلى المعارضة بطريقة ديمقراطية، وليس بانقلاب عسكري. كما أن لهذه الدراسة أهمية لحقل الإعلام أيضا، لأنها ترصد حرية التعبير من خلال معايير إعلامية مهنية، إذا ما توفرت في أي مادة إعلامية، فإنها تضمن جودتها.

3- فرضية الدراسة:

الإعلام الحكومي، الذي يوجد عادة في دول العالم الثالث وتلك الدول التي تحكمها الأنظمة الاشتراكية، ينطق باسم الحكومة والحزب الذي يشكلها بالأغلبية، وحتى لو أُعطيت المعارضة السياسية مساحة للتعبير، فإن ذلك يكون بالقدر الذي يتفق وسياسة الحكومة والحزب الذي يشكلها، ولا يؤثر عليها، وهذا ما كان ينطبق على الإعلام الحكومي الفلسطيني قبل انتخابات كانون ثان 2006، إذ كان الإعلام الحكومي في فلسطين ناطقا باسم الرئاسة والحكومة اللتين كانت تتولاهما حركة فتح صاحبة الأغلبية في المجلس التشريعي في ذلك الوقت، ومع ذلك، كانت المعارضة (حماس مثلا) تحظى بقدر من الحرية. وبناء على ما سبق، من يُفترض أن يكون الإعلام الحكومي ناطقا باسم الحكومة التي شكّلتها حماس بعد فوزها بأغلبية المجلس التشريعي، وأن يكون للمعارضة السياسية في المجلس التشريعي وهي فتح، قدر من الحرية لا يتعارض مع سياسة الحكومة الجديدة، ولا يؤثر عليها.

4- أسئلة الدراسة:

تهدف الدراسة للإجابة على سؤالين:

1- ما هي مساحة حرية التعبير المعطاة للمعارضة السياسية في الإعلام الحكومي الفلسطيني كي تعبر عن آرائها ومواقفها، قبل الانتخابات التشريعية الثانية (2006) وبعدها؟

2- ما هي العوامل التي تؤثر على مساحة حرية التعبير المعطاة للمعارضة؟

5- عينة الدراسة:

كان الخيار بين وسائل الإعلام الحكومي منحصرا في صوت فلسطين أو تلفزيون فلسطين، وتم استبعاد بقية وسائل الإعلام الرسمي (وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، والهيئة العامة للاستعلامات)، لأن الأخيرتين غير موجهتين للجمهور بشكل مباشر، عكس الإذاعة والتلفزيون.

وقد اختير صوت فلسطين وليس التلفزيون كنموذج للإعلام الرسمي في هذه الدراسة لعدة أسباب؛ أهمها أن صوت فلسطين ذو تاريخ يعود إلى عقود طويلة، وليس وليد السنوات الأخيرة، وبالتالي لا يُفترض وجود ثغرات فيه كتلك التي توجد لدى التجارب الفتيّة كتلفزيون فلسطين مثلا، كما أن اكتمال المعايير المهنية في العمل الإذاعي لا يتطلب إمكانيات كثيرة معقدة كتلك التي يحتاج لها العمل التلفزيوني.

أُجريت هذه الدراسة في الفترة الممتدة ما بين كانون أول 2004 وكانون أول 2006، وهي الفترة التي جرت فيها الانتخابات البلدية بمراحلها الأربع بكل ما فيها من تنافس بين حركتي حماس وفتح، وكذلك الانتخابات التشريعية التي فازت فيها حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، وهي أيضا الفترة التي تولّى فيها محمود عباس رئاسة السلطة الوطنية (9/1/2005) بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات، فانتهى بذلك زمن الرموز[2].

تم انتقاء حوالي ثلاث وستين ساعة أُخذت من فترات البث المسجّلة والمحفوظة في أرشيف صوت فلسطين للبرامجين الإخباريين (نهار جديد) و(أحداث اليوم) ونشرات الأخبار المفصلة (الثانية عشرة ظهرا، والرابعة مساء، وأحيانا التاسعة مساء)، وقد كان اختيار البرنامجين والنشرات على هذا النحو أمرا ذا مغزى، فبرنامج (نهار جديد) هو البرنامج الإخباري الصباحي الذي يُبث من السابعة حتى الثامنة والنصف صباحا، يناقش أهم التطورات السياسية والميدانية من خلال التقارير والمقابلات وشبكة مراسلي صوت فلسطين في المحافظات المختلفة، ويشبهه من حيث الفقرات برنامج (أحداث اليوم)، لكن مدة الأخير ساعة فقط، فهو يُبث من الثانية ظهرا وحتى الثالثة عصرا.

---

[2] - "برحيل ياسر عرفات، يكون زمن الرموز قد انتهى، ولم يتبقّ لدينا سوى المؤسسات". عبارة قالها حاتم عبد القادر أحد أعضاء حركة فتح البارزين. يُنظر صحيفة الأيام. عدد 3166 (12/11/2004).

وينعكس في البرنامجين المذكورين والنشرات نهج الإذاعة وسياستها، خصوصا وأن انتقاء الأيام التي اختيرت البرامج والنشرات منها كان مقصودا، فكانت تلك الأيام التي شهدت تطورات وأحداثا يبرز فيها التنافس بين فتح وحماس، كالانتخابات البلدية بمراحلها الأربع، والانتخابات التشريعية، والاشتباكات الدامية التي كانت تشتعل من وقت لآخر بين عناصر الحركتين[3].

6- مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة الموظفين الذين كانوا على رأس عملهم في البرامج والأخبار والنشرات في صوت فلسطين خلال الفترة التي أُجريت عليها الدراسة، إضافة إلى المسؤولين عما يُبث كالمدراء والمدراء العامّين، ويشمل أيضا ممثلين عن المعارضة السياسية قبل الانتخابات التشريعية (25/1/2006) وبعدها، وصحفيين مستقلين.

وقد أُجريت مع عدد من هؤلاء مقابلات معمّقة، بلغ عددها تسع عشرة[4]، خمس عشرة منها تمت بشكل شخصي ومباشر في أماكن عملهم، أو عبر الهاتف، وكانت أجواء المقابلات في كلتا الحالتين وديةً ومريحة، وأبدى جميع المقابَلين التعاون والاستعداد للمساعدة.

كما أجريت أربع مقابلات عبر البريد الإلكتروني والفاكس، لصعوبة الالتقاء بالأشخاص المعنيين، إما لبعد المسافة أو لانشغالهم الشديد.

7- منهجية الدراسة:

اعتُمد **المنهج الكمي** لمعرفة المساحة الزمنية التي كانت تُعطى للمعارضة السياسية (حماس) عندما كانت فتح في الحكم، وتلك التي أُتيحت للمعارضة (فتح) عندما أصبحت حماس في الحكم، بالاعتماد على ساعات البث المختارة، وذلك من خلال قياس الزمن المخصص للمتحدثين باسم الحركتين، ولمناقشة الشؤون الحزبية لكل منهما، وعرض البيانات الصادرة عنهما.

---

[3]- يُنظر الملحقان (3) و(4).
[4]- يُنظر الملحق (2).

كما استُخدم **المنهج الكيفي** لمعرفة كيفية تعاطي صوت فلسطين مع المعارضة السياسية في مساحة التعبير المعطاة لها، ضاقت أم اتسعت، وذلك بالاعتماد على نتائج تحليل مضمون البرامج الإخبارية والنشرات التي تمت بناء على معايير إعلامية مهنية، لها علاقة مباشرة بحرية التعبير. وقد اختيرت ثلاثة عشر معيارا ذُكرت في 61 ميثاقا مهنيا، باعتبارها معايير ضرورية لجودة المادة الإعلامية، وهي: الموضوعية، وعدم التحيز، وعدم تشويه المعلومات، والحياد، والعدالة، والتوازن، والأمانة، وأهمية المعلومات للجمهور، وعدم الخداع في تقديم المعلومات واستخدام العناوين والصور، والدقة، والفصل بين الخبر والرأي، والتغطية التفسيرية للأحداث، والتعليق العادل على الأحداث.

كما استُخدم المنهج الكيفي أيضا لتحليل المقابلات التي أُجريت مع العاملين في صوت فلسطين خصوصا المدراء والمدراء العامين ومقدمي البرامج، لمعرفة العوامل المرتبطة بهم وتلك الموجودة داخل مؤسستهم وتؤثر على حرية التعبير، سواء من حيث المساحة المعطاة للمعارضة، أو من حيث شكل الحرية في تلك المساحة، كما تم وفق المنهج ذاته، تحليل المقابلات التي أُجريت لهذه الدراسة مع شخصيات كانت في المعارضة وأصبحت في الحكومة والعكس، ومع متابعين لصوت فلسطين من الصحفيين المستقلين.

بموازاة ما ذُكر، تم التطرق للعوامل المؤثرة على حرية التعبير من خارج المؤسسة نفسها، كالعوامل القانونية التي عولجت من خلال استقراء السياق التاريخي للتشريعات الفلسطينية المعمول بها في فلسطين، والتحليل القانوني لمعرفة مدى تلبيتها للمعايير الدولية اللازمة لتحقيق حرية التعبير.

كما تم التعرض للقرارات والمراسيم الرئاسية والوزارية الفلسطينية التي أثرت وتؤثر على حرية التعبير في الإعلام الرسمي، هذا بالإضافة إلى مراجعة المواقف المتخذة من الجهات الرسمية والفصائل والمواطنين، والإجراءات الإسرائيلية التي تؤثر على حرية التعبير في وسائل الإعلام الفلسطينية.

8- صعوبات الدراسة:

بمجرد التفكير في موضوع الدراسة وبدء التحضير لها، برزت صعوبات عدة، أولاها التغيُّر السريع والمستمر للوضع السياسي الفلسطيني المقعد، فعند البدء بهذه الدراسة، كانت حركة فتح هي الحزبَ الحاكم ذا الأغلبية في المجلس التشريعي، وكانت النية بأن يدور موضوع الدراسة حول حرية التعبير المعطاة للمعارضة في الإعلام الحكومي، وأن تؤخذ حماس مثالا لذلك، لكن أثناء المراحل الأولى لإعداد الدراسة، فازت حماس في الانتخابات التشريعية، وشكلت الحكومة، فاختلفت المعادلة، ودخل الإعلام الحكومي في دائرة الجدل الذي ثار فيما بعد حول صلاحيات الرئاسة والحكومة، وجذبني بقوة خيار إدخال فترة ما بعد فوز حماس في نطاق الدراسة، نظرا لندرة الحالة، فكان ذلك، وتقررت معالجة الموضوع بدراسة حرية التعبير المعطاة للمعارضة في صوت فلسطين قبل انتخابات 25/1/2006 وبعدها، فجاءت الدراسة بالصورة التي هي عليها.

ومن بين الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة أيضا، عدم توفر دراسات كافية في هذا المجال، خصوصا على المستوى الفلسطيني، واقتصار أغلب ما كُتب فيه على التقارير الدورية للمنظمات غير الحكومية الدولية والفلسطينية، التي كانت تركز على الانتهاكات الإسرائيلية لحق الفلسطينيين في التعبير، أو على القيود التي تضعها السلطة الوطنية على حرية التعبير، وليس على القيود التي يضعها الإعلاميون ومؤسساتهم على أنفسهم وعلى حرية التعبير.

ورغم التعاون الذي أبداه المسؤولون والزملاء في صوت فلسطين من خلال تسهيل إجراءات الحصول على المعلومات، والسماح بالاستعانة بالأرشيف الإذاعي، وإجراء المقابلات، إلا أنه كان بينهم مَن يُشكك بأهمية البحث في هذا الموضوع، على اعتبار أن الحديث عن حرية التعبير ما هو إلا تسويق لسلعة غربيّة، وأن المطالبة بها دعوة لحق يُراد بها باطل، انطلاقا من اعتقاد بأن إعطاء هذا النوع من الحريات يُفضي إلى الفرقة ويؤثر على الوحدة الوطنية.

كما حال النقص في أرشيف صوت فلسطين لتسجيلات بعض البرامج والنشرات، دون دراسة أحداث معينة.

9- مفاهيم ودراسات سابقة

أ- المفاهيم:

تختلف المفاهيم المتبنّاة عن حرية التعبير من دراسة لأخرى، فقد يرد مفهوم حرية التعبير مرتبطاً بالممارسة الديمقراطية للحكم، دون التركيز على حرية الإعلاميين أنفسهم في تناول وعرض الآراء المعارِضة، إذ يقول روبرت دال إن حرية التعبير تعني في الديمقراطية كبيرة الحجم (الدولة) أن يكون "**للمواطنين حق التعبير عن أنفسهم بدون خطر العقاب الشديد على الموضوعات السياسية بمعناها الواسع، شاملة توجيه النقد للموظفين والحكومة والنظام والوضع الاجتماعي والاقتصادي والمذهب السائد**"[5]، كما قال إن حرية التعبير "**لا تعني فقط أن لك الحق في أن يُستمع إليك، إنها تعني أيضاً أن لك الحق في سماع ما يريد الآخرون قوله**"[6]، ونلاحظ أن دال يتحدث هنا عن حق كل مواطن في نقد الحكومة بشكل عام، ولم يحدد ما إذا كان المقصود أن يكون هذا التعبير من خلال وسائل الإعلام.

وقد ترد حرية التعبير كرديف لحرية الصحافة، كما قال طه نجم: "**نظراً لاتساع استخدام مفهوم حرية التعبير، فقد اقتصر استخدامنا لمفهوم حرية الصحافة معبّراً أساسيا عن حرية التعبير، مع الوضع في الاعتبار أن بعض الباحثين قد ساوى في الاستخدام بين مفاهيم حرية الرأي وحرية التعبير وحرية الصحافة**"[7]، وأحيانا تأتي على أنها جزء من الحق في حرية الاتصال بمعناها الواسع، كما عرفها حسين العودات مثلاً بأنها: "**حق الفرد في الحصول على المعلومات والمعارف والاطلاع على تجارب الآخرين، وحقه في التعبير وإيصال الحقيقة للآخرين، والاتصال بهم ومناقشتهم، والتأثير في القيادات الاجتماعية والسياسية بما يخدم الفرد والجماعة، وهو في الوقت نفسه الحق في الاجتماع والمناقشة والحوار، لفهم ظروف المجتمع وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**"[8].

---

[5]- دال. **عن الديمقراطية**. ص 80.

[6]- المرجع السابق. ص 91.

[7]- طه نجم. **الصحافة والحريات السياسية، دراسة في التوجهات الأيديولوجية**. (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004). ص 52.

[8]- حسين العودات. **حق الاتصال و السياسة الإعلامية العربية**. ورقة قُدمت إلى وزارة الثقافة العراقية. **حق الاتصال في إطار النظام الإعلامي الجديد: الأبحاث والدراسات التي قُدمت إلى الندوة العربية لحق الاتصال التي انعقدت ببغداد.** (26-30 أيلول 1981). ص 315.

وقد اقترب عبد الحليم يعقوب من التعريف المقصود لحرية التعبير في هذه الدراسة، فاعتبر أنها: "**إفساح المجال للحريات الصحفية التي يخالف رأيها رأي النخبة الحاكمة أو النظام السياسي القائم، وعدم التضجر من الرأي الآخر والسعي لوأده بالإيقاف أو السجن أو الغرامة، إلا وفق نصوص القوانين الصحيفة**"[9]. لكن من الواضح أن هذا التعريف يُبقي على ذلك السقف من حرية التعبير الذي لا يُحدث تغييرا في النظام السائد، وهو سقف أكثر انخفاضا من ذلك الذي تحدث عنه دال.

أما المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وفي دراسة له عن الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة الممتدة بين 1/6/2003 و 31/8/2004، فقد توسع في تعريف الحق في حرية التعبير وأورده على أنه "**تمتع الأشخاص بالحق في اعتناق الآراء والأفكار والتوجهات التي يريدونها، دون تعرضهم لأي ضغط أو إكراه، إضافة لقدرتهم على التعبير عن هذه الأفكار والتوجهات، باستخدام شتى الوسائل، ودون وجود أي تهديد خارجي، يحد من حرية التعبير ونقل الأفكار والمعلومات بكل حرية**"، ثم ربطت الدراسة المذكورة الحق في حرية التعبير مباشرة وبشكل أساسي بالحق في الوصول للمعلومات ونشرها وذكرت أنه "**لا يمكن التمتع بالحق في حرية الرأي والتعبير وممارسته بكل حرية، دون أن يكون هناك تداول وتبادل للمعلومات، بحيث يتمكن المواطنون من الحصول على مختلف المعلومات التي يريدون، والمتعلقة بقضية معينة، من مصادرها المختلفة، وبلورة الآراء الخاصة بهم والتعبير عنها**"[10].

ويشترك مفهوم حرية التعبير الذي ستعتمده هذه الدراسة مع التعريفات السابقة بأنه يتضمن إتاحة حرية انتقاد السلطة الحاكمة من قبل المواطنين، خصوصا المعارضين لهذه السلطة، لكنه يحدد ذلك من خلال الإعلام الرسمي.

فبما أن التعبير عن الآراء المعارضة سياسيًّا في المجتمع الديمقراطي لا يعتمد على رغبة أصحاب تلك الآراء بعرضها على الملأ فقط، بل على مقدرة الصحفيين أيضاً على البحث عن الآراء المتعددة لا سيما

---

[9]- عبد الحليم يعقوب. **حرية التعبير الصحفي في ظل الأنظمة السياسية العربية**. (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2003). ص 27.

[10]- **الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة (1 يونيو 2003 وحتى 31 أغسطس 2004)**. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (غزة). سلسلة الدراسات (36). ص 27.

المعارِضة، وبثها للجمهور، فإن مفهوم حرية التعبير سيُعالَج في هذه الدراسة من زاويتين، هما: مساحة الحرية المعطاة لأصحاب الآراء المعارضة للتعبير عن هذه الآراء، ومساحة الحرية المعطاة للصحفيين والمؤسسات الإعلامية لتناول الآراء المعارضة كما هي.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مفهوم حرية التعبير لم يرد متضمناً هاتين النقطتين في معظم الأدبيات التي تمت مراجعتها في هذه الدراسة، ربما لارتباطهما الشديد ببعضهما، وهكذا، وبعد إسقاط هذا المعنى على السياق الفلسطيني الذي ستبقى هذه الدراسة في نطاقه، فإن حرية التعبير فيها تعني **الحرية المتاحة للجهات المعارِضة للسلطة الحاكمة سياسيًّا، كي تعبّر عن آرائها ومواقفها بالكلام في وسائل الإعلام الحكومي الفلسطيني؛ وكذلك الحرية المتاحة للعاملين في وسائل الإعلام الحكومي لتناول المواضيع المختلفة والبحث عن المعلومات والوصول إليها، ثم استخدامها لتقديم الحقيقة للجمهور، حتى لو كانت تؤثر على السلطة الحاكمة والممسكين بزمامها.**

ب- الدراسات السابقة:

اهتمت الدراسات الغربية التي تمت مراجعتها في هذا السياق بعوامل مختلفة تؤثر على حرية التعبير الجماهيري المتمثّل بتنظيم التظاهرات والاحتجاجات والمسيرات، والحديث في وسائل الإعلام، ونلمس في الدراسات التي أجريت في المجتمع الأميركي مثلا، معاني نظرية المسؤولية الاجتماعية لحرية التعبير، التي انتقلت إليها المجتمعات الرأسمالية بعد الإشكالات التي تسبب بها الإعلام الليبرالي البحث.

فقد ركز بديه هاريس Bede Xavier Peter, Harris مثلا، في دراسته التي جاءت بعنوان (حرية التعبير والكرامة الإنسانية) الصادرة عام 1996، على دور القوانين والتشريعات في حماية حرية التعبير، من خلال إيجاد التوازن الصحيح بين قيم حرية التعبير، والكلام الكريه والإباحي فقط، فقال إن المساءلة القانونية لهذا النوع من الكلام، يجب ان تكون وفق المبادئ العامة للتحريض في فلسفة التشريع الأنجلو أميركي، وإنها تُفرَض على الناشر، فقط عندما تُمتهن الكرامة الإنسانية للأفراد أو الجماعات،

بصرف النظر عما إذا امتثل المستهلكون (للمادة المنشورة) للتحريض أم لا، واستنتج أن التشريعات في الولايات المتحدة تنسجم بذلك مع القيم المندرجة تحت حرية التعبير كالتدفق الحر للأفكار، وتحقيق الإنجاز الذاتي، ولا تمس بها.

أما ألبرت هونور شارون Albert-Honore, Sharon ، فقد اهتم في دراسته الصادرة عام 1995 بعنوان (حرية التعبير في الإذاعة الأميركية الأفريقية المجتمعية)، بدراسة تأثُّر فرص حرية التعبير بملكية وسائل الإعلام والتحكم بها، ووجد في الدراسة التي أجراها على راديو كوكب KUCB في مدن ديس مينس–ايوا، وراديو تحرير السود Black Liberation Radio في سبرينغفيلد– الينوي، أن تغيير الملكية، وزيادة نسبة تحكم الأقلية في محطات الإذاعة والتلفزيون، لا يعنيان بالضرورة التغيير في مضمون ما يُبث وازدياد فرص حرية التعبير، وقال إنه يجب البحث عن حلول غير تقليدية يمكن أن تحقق نتائج أفضل، بعد أن فشلت مفوضية الاتصالات الفيدرالية – وهي المؤسسة الحكومية التي أُنشئت لتنظيم أمور البث – في تغيير مضمون البث لصالح حرية التعبير حتى بعد إجراء تنوع في الأصوات التي تمثل وجهات نظر مختلفة في الراديو المجتمعي.

تقول الدراسات التي أُجريت عن حرية التعبير في المجتمعات التي تنتقل إلى النظام الديمقراطي كالسلفادور مثلا، إن حرية التعبير الجماهيري (تظاهرات، مسيرات، اعتصامات،..) تحررت من القيود، لكن حرية التعبير في وسائل الإعلام وضعها مختلف، فقد استنتج مايكل لورانس Ladutke Lawrence Michael في درا سة الحالة (السلفادورية) الصادرة عام 2002، والتي جاءت بعنوان (حرية التعبير، انتهاكات حقوق الإنسان والانتقال إلى الديمقراطية في سلفادور ما بعد الحرب)، أن الرقابة الذاتية والتحيز في وسائل الإعلام السلفادورية حالت دون تحقيق مؤيدي حقوق الإنسان، مكاسب معينة لحماية حقوق الإنسان، مثل التصدي لقوانين العفو عن منتهكي حقوق الإنسان أثناء الحرب، وعن أعضاء فرق الموت، رغم أن السلفادوريين كانوا قد تمكنوا من خلال استخدام حق حرية التعبير الجماهيري، من الضغط على الحكومة السلفادورية لقبول شروط حقوق الإنسان الرئيسية الواردة في

اتفاقية سلام عام 1992، واستطاعوا أن يشاركوا في معاقبة موظفي الدولة المتورطين في جرائم قتل قائد المعارضة فرانسيسكو فيليز، والطالب في كلية الطب، أدريانو فيلانو.

وما يجدر بالاهتمام في دراسة لورانس، هو ما ورد فيها عن أن الرقابة والتحيز يبقيان في وسائل إعلام المجتمعات التي انتقلت حديثا إلى الديمقراطية، الأمر الذي قد يكون مشتركا بعض الشيء مع الحالة الفلسطينية.

وتبرز القيود على حرية التعبير في الإعلام، عند الانتقال للدراسات التي أُجريت في الدول العربية التي لا تحظى بأنظمة حكم ديمقراطية، فقد استنتج د. عبد الحليم يعقوب، في دراسة بعنوان (حرية التعبير الصحفي في ظل الأنظمة السياسية العربية)، وهي دراسة تحليلية مقارنة للصحف والقوانين السودانية والأردنية في الفترة ما بين 1989 و 1999، أن هيمنة الحكومات هي من أهم القيود على حرية التعبير في الدول العربية، وأن تلك الحكومات ترى في الصحافة إحدى أدوات توجيه الرأي العام، لذلك تسعى إلى السيطرة عليها من خلال إصدار قوانين تقيد حرية التعبير.

وقال يعقوب في دراسته إن الصحافة في الدول العربية تعاني من الفوضى وتتعرض لضغوطات مختلفة قد تصل إلى تعطيل الصدور، فيما يتعرض الصحفيون للسجن والمساءلة والمنع من السفر، ويعزو يعقوب هذه الممارسات إلى وجود عقلية سلطوية لدى الحكام تجاه الصحافة لاعتقادهم أنها تسعى إلى زعزعة استقرار الحكومات.

وقد كان الأميركي وليام أيه روو، الذي أجرى دراسته عام 1987 على ثماني عشرة دولة عربية، توصل إلى نتائج مشابهة لا تزال تنطبق على وسائل الإعلام في العالم العربي، فقد استنتج دراسته التي جاءت بعنوان (الصحافة العربية، الإعلام الإخباري وعجلة السياسة في العالم العربي)، أن العلاقات بين الحكومات العربية ووسائل الإعلام معقدة، وأن النظرية الاستبدادية تنطبق عليها، مع وجود مظاهر لنظريتي التحرر والمسؤولية الاجتماعية اللتين تفترضان تقديم وسائل الإعلام وجهات نظر متباينة حتى لو كانت نقدا للحكومة.

ويرى روو أن هناك عوامل عدة تؤثر على الإعلام العربي خصوصا الصحف، لأن الحكومات أحكمت سيطرتها على الإذاعات والتلفزيونات، وأهم تلك العوامل هي: الرعاية السياسية من الحكومة وأحيانا من الأحزاب، الانقسامات السياسية الناتجة عن النزاعات والمنافسات السياسية المختلفة، والانتشار في المراكز المدنية أكثر من الريفية، وغياب المصداقية وفكرة السلطة الرابعة عن الإعلام، وبالتالي قلة هيبته.

ولا تزال هذه النتائج منطبقة على واقع الإعلام العربي رغم الثورة المعلوماتية التي تأثرت بها الدول العربية، إذ جاء في دراسة د. عبد الوهاب بوخنوفة، التي نُشرت عام 2005 في العدد الثالث من المجلة الفصلية التي تصدر عن اتحاد الإذاعات العربية، أن خشية الساسة وأصحاب القرار في الدول العربية من الانعكاسات المحتملة للثورة المعلوماتية المتمثلة بانتشار الإنترنت والفضائيات، وما يمكن أن تحمله من دمقرطة ومساءلة وحرية إعلام، تتسبب في غياب الإرادة السياسية الحقيقية لديهم، وترددهم في تحرير قطاعات الإعلام والاتصال من احتكار الدولة.

في فلسطين، تناولت الدراسات الصادرة بعد مجيء السلطة الوطنية حرية التعبير في وسائل الإعلام بشكل دقيق، ومن تلك الدراسات ما اهتمت أيضا بحرية التعبير الجماهيري، لكنها ركّزت في معظمها على القيود القانونية على حرية التعبير.

فالمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وفي دراسة له بعنوان (الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية– الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة ما بين 1/6/2003 و 31/8/2004)، تحدث عن القيود المفروضة على حرية التعبير في التشريعات الفلسطينية، وتوصل إلى أن قانون المطبوعات والنشر والأوامر الصادرة عن السلطة التنفيذية تضع قيودا على ممارسة الحق في حرية التعبير، وقد فرّقت الدراسة بين انتهاكات حرية التعبير بحق المواطنين، وتلك التي تتم بحق وسائل الإعلام، ولخّصت الدراسة انتهاكات الحق في التعبير في وسائل الإعلام، بتلك التي يكون مصدرها

أجهزة السلطة التنفيذية كمنع تغطية أحداث معينة وإغلاق مؤسسات إعلامية ومصادرة الأجهزة والمعدات، وانتهاكات مصدرها جهات غير رسمية، كالاعتداءات بالضرب وتهديد الصحفيين.

أما بالنسبة لانتهاكات حق المواطنين في التعبير، فميزت الدراسة بين انتهاكات ترتكبها السلطة من خلال الاعتقال والاحتجاز والاستدعاء ومنع الاتصال بوسائل الإعلام، وانتهاكات ترتكبها جهات أخرى من خلال الاعتداء على الحق في الحياة على خلفية الرأي، والاعتداء على المؤسسات البحثية.

وكانت هناك دراسة للباحث نزار أيوب صدرت عام 2001 بعنوان (حرية الرأي والتعبير في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، دراسة في ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات الفلسطينية)، عالجت حرية الرأي والتعبير الممنوحة للمواطنين الفلسطينيين ووسائل الإعلام، في القوانين الفلسطينية، وواقعها في الممارسة العملية، لكن الباحث لم يتبنّ تعريفا محددا لحرية التعبير، واعتمد على ما ورد عنها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبمقارنة تلك النصوص بالتشريعات الفلسطينية، استنتج الباحث أن السلطة أعلنت التزامها باحترام حقوق الإنسان بما فيها الحق في حرية التعبير، إلا أن الممارسة العملية أثبتت غير ذلك، بدليل تعرض أفراد ومجموعات من المواطنين والمعارضة للاعتقال التعسفي والتعذيب بسبب انتقادهم للفساد وسوء الإدارة، ومواقفهم المخالفة لتوجه السلطة فيما يتعلق بعملية السلام.

أما فيما يتعلق بحرية التعبير في وسائل الإعلام، فقد توصلت الدراسة بعد نقد قانون المطبوعات والنشر ومشروع قانون المرئي والمسموع، إلى أن هناك غيابا للتشريع الذي ينظم الإعلام في فلسطين، الأمر الذي جعل وسائل الإعلام عرضة لانتهاكات الأجهزة الأمنية متداخلة الصلاحيات، والتي لم تتوانَ عن اعتقال الصحفيين وإغلاق مؤسسات المرئي والمسموع الخاصة، هذا فضلا عن التدخل الإسرائيلي في مضمون ما يُبث بحجة التحريض، ولم يتطرق الباحث البتة إلى الإعلام الرسمي وما إذا كانت السلطة تمارس عليه أي قيود.

في دراسة لعاطف سعد وآخرين صادرة عام 2003عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان بعنوان (حرية الرأي والتعبير: التجربة الفلسطينية)، أشار المؤلفون إلى عوامل عدة تقيد حق المواطنين في التعبير، مثل الاعتقال على خلفية الانتماء السياسي، واقتحام الجامعات، والاعتداء بالضرب، وعوامل أخرى تؤثر على حرية التعبير في وسائل الإعلام، مثل تدخل الشخصيات المتنفذة والأجهزة الأمنية، والجماعات المسلحة، وإغلاق المؤسسات الإعلامية، والتمسك بالبيروقراطية التي تحول دون الوصول إلى المعلومات، ومصادرة الأفلام والصور، والرقابة الذاتية التي توجد أيضا في وسائل الإعلام الرسمية. وجاء في هذه الدراسة أن وسائل الإعلام الرسمية تفتقد للمهنية بسبب عرض البرامج ذات البعد أحادي الجانب، وأنها تعاني من الفوضى وعدم الوضوح في الرؤية، وهي النتيجة التي تم التوصل إليها بناء على آراء صحفيين بارزين ومتابعين لوسائل الإعلام الرسمية، وليس على تحليل مضامين المواد الإعلامية.

لكن الدراسة التي تحدثت عن القيود على حرية التعبير بشكل مفصّل هي تلك التي أجراها الألمانيان كريستوفر رويتر وإيرمتراود زيبولد عام 2000 بعنوان (الإعلام وحرية الرأي في فلسطين)، وتناولت الإعلام الفلسطيني منذ بداياته الأولى قبل قيام إسرائيل وحتى ما بعد قيام السلطة، لم يتبنّ الباحثان أي تعريف لمعنى حرية التعبير، لكنهما تطرّقا إلى القيود عليها من خلال استعراض الإجراءات التي تحول دون نشر أو بث الآراء المعارضة في كل مرحلة، وخَلَصَت الدراسة إلى أن القيود على وسائل الإعلام الخاصة والعاملين فيها، تتلخص خلال مرحلة ما بعد السلطة، في تعطيل توزيع الصحف، وإغلاق مكاتب التحرير والمطابع، ووضع المصاعب الإدارية والفنية أمام الراغبين في الحصول على تراخيص لمحطات الإذاعة والتلفزة، وإغلاقها بشكل فردي وجماعي، والتدخل فيما يُبث فيها، إضافةإلى اعتقال العاملين في وسائل الإعلام المختلفة، واستدعائهم واحتجازهم.

واستنتج رويتر وإيرمتراود، أن هذه الأمور عززت الرقابة الذاتية والحذر لدى العاملين في وسائل الإعلام المحلية.

ومع أن الدراسة لم تتطرق إلى أنواع القيود على حرية التعبير في الإعلام الرسمي، أو أسباب وجودها، إلا أنها طرحت سؤالا عما إذا كانت هيئة الإذاعة والتلفزيون ناطقة باسم السلطة أم لا، وتوصلت باستنادها إلى التقارير الحقوقية كـــ(بيس ووتش) و(مراسلون بلا حدود) وتقارير صحفية وحقوقية أخرى، إلى أن صوت وتلفزيون فلسطين ينتهجان خطا مواليا للسلطة، وأن برامجهما موجهة بشكل يخدم السلطة الوطنية وياسر عرفات، فيما الشخصيات المعارِضة لا تُعطى فرصا حقيقية للتعبير عن آرائها، ولم يختبر الباحثان هذه النتيجة بالاعتماد على تحليل ما يُبث في صوت وتلفزيون فلسطين.

وقد تحدثت كل الدراسات التي تمت مراجعتها عن القيود على حرية التعبير، وخرجت بنتـــائج مختلفـــة، لكن أيا منها لم تقدّم تفسيرا لأسباب نشوء هذه القيود، وهو الأمر الذي تطمح هذه الدراسة لتقديمه.

الفصل الأول

بين الحاجة لحرية التعبير والقيود عليها

تاريخ ونظريات

تُعالِج النظرياتُ حرية التعبير من زاويتين؛ الأولى هي الحاجة لحرية التعبير التي ترتبط بالضرورات الفردية والاجتماعية الأساسية، وكذلك مصالح الأنظمة السياسية، أما الثانية فهي الحاجة لفرض قيود على التعبير لحماية تلك الضرورات والمصالح.

أ- الحاجة لحرية التعبير

1- تاريخيا:

ليست الرسومات والحفريات والكتابات التي تعود للمجتمعات البشرية البدائية، إلا تعبيرًا عن الاختلاف في الأفكار والآراء، الذي لولاه لما تنوعت الثقافات فيما بعد[1].

وبعد تحول الإنسان من حالته الطبيعية إلى حالته المدنية بانتمائه (ضمن عقد اجتماعي)، إلى جماعة تحكمها أنظمة وقوانين ومصالح عليه أن يحافظ عليها ويحترمها مقابل حماية تلك الجماعة له[2]، بدأت حريته في التعبير تنحسر، لتبقى في الحدود التي لا يتهدد فيها استقرار جماعته ومكانة القائمين عليها، ومن هنا أصبح التعبير عن أي رأي معارض لما هو قائم – لا سيما إذا كان انتقادًا للحكام وقادة الجماعات – مرفوضًا، وفي أحيان كثيرة، خيانةً تستوجب العقوبة كالطرد أو النفي أو القتل، من منطلق أن الحاكم أو القائد هو الأدرى بمصلحة الجماعة، ووصل الأمر ببعض المجتمعات إلى الاعتقاد بأن ولاة الأمر يستمدون سلطتهم من الله، وبالتالي تعلو إرادتهم فوق إرادة المحكومين[3].

---

[1]- سميح محسن. **حرية الرأي والتعبير:التجربة الفلسطينية**. (رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2003). ص 52.
[2]- جان جاك روسو، العقد الاجتماعي. ترجمة ذوقان، (بيروت: دار القلم، 1973).
[3]-علي الشمري. "قراءة في المذاهب الاجتماعية والنظم السياسية". **موقع النبأ**: www.annabaa.org

أول ما عُرفت المطالبة بإتاحة التعبير عن الآراء المنتقدة لنظام الحكم بهدف المشاركة في إدارتـــه، كانت في المدينة الأثينية، حيث أُعطي حق التعبير عن الرأي بشأن الأمور السياسية الداخلية والخارجية، لكل رجل أثيني تجاوز الثلاثين من العمر، فكان مسموحاً له أن يُدلي برأيه ويتكلم أمام الجمعية الوطنية، ليشارك في اتخاذ القرار.

ويصف أفلاطون إحدى مناقشات الجمعية الوطنية بالقول: "حين يكون النقاش حول حكومة المدينة العامة، يقف أي واحد ويرشدها سواء أكان نجارًا أم حدادًا أم صانع جلد أم تاجرًا أم قبطانًا، غنيًّا أو فقيرًا، نبيلا أم وضيعًا"[1]. ورغم ذلك، لم تكن حرية التعبير تعني تقديم رأي مستقل، في مواجهة السلطة القائمة، بـــل كانت مرتبطة بشكل أكبر بالمساواة في المشاركة في مناقشة إدارة شؤون المجتمع[2].

مع هذا فقد تميزت المدينة الأثينية عن غيرها من الدول المحيطة بها كإسبارطة مثلا، بإتاحة حرية الكلام للجميع، فكانت أثينا "تؤلف جزرًا من الحرية في عالم محيط بها تسيطر عليه أنواع حكـــم الأقليـــات أو الطغاة"[3]، ولهذه المدينة الفضل الأول في بلورة النظرة الأوروبية الحالية لحرية التعبير، لأن نظام التعبير والمشاركة السياسية في هذه المدينة أتاح "النقاش حول ما يجب أن تكون عليه العلاقات بين الحكومـــات والمحكومين"[4].

وقد كان الفلاسفة الأثينيون ينتقدون الديمقراطية الأثينية ويطالبون – بشكل متفاوت – بمزيد من حريـــة التعبير. فسقراط (470–399 ق.م) كان يؤمن بضرورة إتاحة التعبير عن الآراء المعارضة والنقد، لأن الرأي العام في نظره أكثر صوابًا من آراء الحكماء وذوي الخبرة. لذلك كان يذهب إلى الأسواق ويستثير ذهن الناس بأسئلة مختلفة تحثهم على إعادة التفكير في قناعاتهم والتعبير عن آرائهم حتى لو كانت مخالفة لما هو سائد من أفكار وآراء، وحتى لو كلفتهم تلك الآراء حياتهم كما حدث معه. إذ تجرع السم وفضّـــل

---

[1]- دوروثي بيكلس. **الديمقراطية**. ترجمة زهدي جار الله. (بيروت: دار النهار للنشر، 1972) ص 36.
[2]- طه نجم. الصحافة **و الحريات السياسية "دراسة في التوجهات الأيديولوجية"**. (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004). ص 28.
[3]- بيكلس. مرجع سابق. ص 40.
[4]- المرجع نفسه.

الموت على أن يغير آراءَه المقتنع بها[1]، وقد اعتبر سقراط نفسه وهو يزعج الأثينيين بأسئلة عن واقعهم، كالذبابة التي تلاحق الدواب وتوقظهم[2].

كما سار أفلاطون (427–347 ق.م) على نهج سقراط، وانحاز إلى حرية التعبير في مواجهة السلطة، لكنه كان أقل ثقة بالرأي العام وأكثر إيمانا بالنخب المعدة، لذلك كان يدعو الحكومات لأن تمارس سلطتها في تنظيم التعبير، من أجل توحيد الأهداف الثقافية مثلا[3]، وكان يؤمن بضرورة تحكم الدولة بمقدار حرية التعبير.

ونجد أن المسلمين الأوائل عارضوا نبيهم محمد – صلى الله عليه وسلم – وجادلوه في آرائه، فاتّبع رأيهم في مواقف كثيرة، كما حدث في غزوة بدر الكبرى وصلح الحديبية وفتح مكة، حيث ورد أن النبي محمد (ص) أشار على من معه أن ينزلوا في مكان ما، فسأله أحد الصحابة قائلا: "يا رسول الله، أرأيت هذا المنزل، أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه أو نتأخر عنه أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ قال: بل هو الرأي والحرب والمكيدة، فقال: يا رسول الله فإن هذا ليس بمنزل، فانهض بالناس حتى نأتي أدنى ماء من القوم فننزله، فقال عليه السلام: لقد أشرت بالرأي".

ويرى عمر عياصرة أن في هذه الرواية تأكيدًا على إتاحة حرية التعبير في الإسلام، بمعنى المشاركة في اتخاذ القرار؛ فالمسلمون الأوائل في المثال المذكور، مارسوا هذه الحرية رغم أجواء المعركة التي تستلزم عادة الحفاظ على الطاعة للقائد[4].

وتدل خطبة أبي بكر الصديق – أول الخلفاء الراشدين – عقب توليه الخلافة بعد وفاة النبي (ص) على الأهمية التي أوليت لحرية التعبير بمعنى توجيه النقد للحاكم من أجل المصلحة العامة، إذ قال في خطبته الشهيرة: "أيها الناس، إني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني"[5].

---

[1]- نجم. مرجع سابق. ص 28.
[2]- بيكلس، مرجع سابق، ص 42.
[3]-Fred S Sibert, Theodore Peterson and Wilbur Schramm, Four theories of the Press (Chicago; London: Illinios Press, 1976), p.22.
[4]- عمر عياصرة. "التعبير عن الرأي في الإسلام". **صحيفة الغد**. (26/8/2005).
[5]- ابن هشان الأنصاري. **السيرة النبوية**. (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1971). ص 311.

ويقول العلامة الإسلامي المعاصر يوسف القرضاوي، إن التعبير في الإسلام حق يجـــوز ممارســـته أو تركه، وفي الوقت نفسه واجب تجب ممارسته، ويكون التعبير واجبًا عندما يدخل فـــي فريضـــة الأمـــر بالمعروف والنهي عن المنكر، يقول الله تعالى: "كنتم خير أمة أُخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر". كما قال الرسول (ص): "أعظم الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر"[1].

وبهذا فإن التعبير الذي يتضمن إحقاق حق أو إبطال باطل أو بيان حقيقة للناس أو كشف أكذوبـــة أو رد مظلمة، يعتبر فرضًا واجبًا على المسلم[2].

ويجب أن يُكفل حق التعبير لغير المسلمين في الدولة الإسلامية، إذ يقول أبو الأعلى المـــودودي الـــذي وصفه راشد الغنوشي بأنه من فقهاء القانون الدستوري الإسلامي المعاصر: "سيكون لغير المسلمين فـــي الدولة الإسلامية من حرية الخطابة والكتابة والرأي والتفكير والاجتماع ما هو للمسلمين ســـواء بســـواء، وسيكون عليهم من القيود والالتزامات ما على المسلمين أنفسهم، فســـيجوز لهـــم أن ينتقـــدوا الحكومـــة وعمالها، حتى رئيس الحكومة نفسه ضمن حدود القانون، سيكون لهم الحق في انتقاد الدين الإسلامي مثل ما للمسلمين الحق في نقد مذاهبهم ونحلهم، ويجب على المسلمين أن يلتزموا حدود القانون في نقدهم هذا كوجوب ذلك على غير المسلمين"[3].

ويقول راشد الغنوشي إن المسلمين مارسوا حرية التعبير دون قيود: ".. في عصور الإســـلام الزاهـــرة حيث كانت المناظرات تتم داخل الفرق الإسلامية، أو بين المسلمين وأتباع الديانات الأخرى، بمن فيهـــم الزنادقة، في بلاط الملوك أو في المساجد، لا سلطان عليهم لغير الحجة والبرهان"[4].

وتصطدم هذه الصورة لحرية التعبير بالحكم الشرعي على المرتد عن دين الإسلام الذي يرى فيه الفقهاء قولين: إما القتل أو عقوبة يقدرها الإمام[5]، وهو الأمر الذي لسنا بصدد البحث فيه لأنـــه يتعلـــق بحريـــة

---

[1]- رواه أبو داوود وابن ماجة عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا والترمذي عنه بلفظ "إن من أعظم الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر".

[2]- يوسف القرضاوي. برنامج الشريعة والحياة على قناة الجزيرة الفضائية. www.aljazeera.net (الأحد 20/11/ 2005).

[3]- أبو الأعلى المودودي. **نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور**. (بيروت، دمشق: دار الفكر، 1964). ص 361.

[4]- راشد الغنوشي. **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1993).

[5]- المرجع نفسه.

الاعتقاد، ويبتعد عن نطاق نقد السلطة الحاكمة الذي يهمنا هنا باعتباره أحد معاني حرية التعبير المقصودة في هذه الدراسة.

أما في بداية القرن السابع عشر، فقد شهد عصر النهضة في أوروبا ثورة على طغيان ملك بريطانيا الملك شارل الأول، وانتزع البريطانيون منه اعترافا بحقوق الرعية أفرادًا وجماعات، تم ترسيخها فيما بعد بعريضة الحقوق magna carta التي وافق عليها الملك عام 1628.

ثم بدأت حرية التعبير وبقية الحريات تؤكد وجودها وتترسخ بالفعل، مع التطورات التي أحدثتها تكنولوجيا الاتصال الجماهيري في أواخر القرن السابع عشر وما رافقها من انتعاش فني وثقافي أسهم في تهيئة المناخ المناسب للحرية ونمو الاتجاه الفردي، وازدهار الفلسفة الليبرالية، الأمر الذي زاد من تنظيم المجتمع والاهتمام بالرأي العام[1].

وقد أثمرت الثورة الأميركية عن وثيقة إعلان استقلال الولايات المتحدة عام 1776، تبعتها بثلاثة عشر عاما تقريبا الثورة الفرنسية 1789 التي صدر عنها إعلان حقوق الإنسان والمواطن، ونصّت الوثيقتان اللتان أصبحتا مرجعين دوليين على اعتراف بحقوق الإنسان ومنها الحق في التعبير.

وقد نما هذا المناخ الليبرالي بعد ذلك في الولايات المتحدة وبريطانيا، حيث وظّف دعاة حرية التعبير الخطاب الديني بشكل إيجابي للدعوة لاحترام حرية التعبير، باعتبارها إحدى الحريات والحقوق الطبيعية التي وهبها الله للأفراد، وشددوا على أن لممارسة حرية التعبير دورًا مهما عندما تتجسد لدى الصحافة في نقد الحكومة، لتلعب دور كلب الحراسة (watch dog) لحماية المواطنين وخدمة الديمقراطية، من خلال تزويدهم بالمعلومات عن طريق رعاية المناظرات حول الأمور التي تهم الناس[2].

وكان لجون ميلتون وجون لوك الفضل في تطوير مفهوم حرية التعبير في الولايات المتحدة في القرن السابع عشر.

---

[1]- نجم، مرجع سابق. ص 28+ ص 49.

[2]- Lichtenberg Judith, Democracy and the mass media, Cambridge University Press, London, 1990.

فجون ميلتون هو صاحب فكرة سوق الأفكار المفتوحة، التي تدعو إلى فتح باب الحرية على مصراعيه دون قيود أو شروط أمام كل الأفكار للتنافس، ليختار الإنسان بعد ذلك، الحقيقة التي هي بلا شك موجودة في هذا السوق وقوية وقادرة على البقاء، فميلتون اعتمد في فكرته على رُشد الإنسان، وقوة الحقيقة[1]، وكان يؤمن بأنه ليس من حق أي سلطة أن تحدد ما هي الأفكار المسموح بالتعبير عنها.

أما **جون لوك**، فكان يرى أن حرية التعبير، كغيرها من الحريات التي وهبها الله للناس، يجب على الحكومة حمايتها، وإلا فإن الناس سيكونون أحرارا إذا ما أرادوا قلب نظام الحكم وإعادة تشكيل حكومة تقوم على أسس شرعية[2].

ثم سار **جون ميل** على نهج لوك وميلتون وبرز عنده مفهوم حرية التعبير بمعنى ضرورة إتاحة الحرية الكاملة للتعبير عن الآراء المختلفة والمتضادة، حتى وإن كانت هذه الآراء تعبر عن أقلية أو حتى عن شخص واحد، لأن رأي هذا الشخص قد يكون هو الحق، فيقول ميل: "إذا كان الجنس البشري كله باستثناء شخص واحد مجمعًا على رأي واحد، وشخصٌ واحدٌ فقط مخالفٌ هذا الرأي، ما كان الجنس البشري مُحقًا في إسكات هذا الشخص الواحد أكثر مما لهذا الشخص الواحد من حق في إسكات الجنس البشري إذا كانت لديه القوة"[3].

ودافع ميل عن ضرورة التحلي بالتسامح وإتاحة حرية التعبير عن الآراء المعارضة حتى في الأمور الدينية، لأنه كان يرى في إرغام رأي على السكوت رغم احتمالية أن يكون صحيحًا، افتراضًا للعصمة من جانب من قام بالإرغام على السكوت، وفي ذلك برأيه ضرر يصيب الجنس البشري لأنه يحرمه من "الخير الذي يعتمد عليه كلُّ خير"[4]، فإذا كان الرأي الذي أُخمد باطلا، فإنه لا بد أن يتضمن جزءا من الحقيقة، وبذلك يكون ضروريا لإكمال الحقيقة الناقصة على الأغلب لدى الرأي السائد، لذلك يرى ميل أن لا أمل في الوصول إلى بقية الحقيقة إلا بالاصطدام بالآراء المتعارضة، ويقول إنه حتى لو كان الرأي

[1]- بسيوني حمادة. **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993). ص 161.
[2]- طه نجم. مرجع سابق. ص 28.
[3]- جون ميل. **في الحرية**. ترجمة عبد الكريم أحمد. (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1996). ص 44.
[4]- المرجع نفسه.

السائد شاملا الحقيقة كلها، فإن قمع الآراء المعارضة يجعل المتلقين لهذه الحقيقة يعتنقونها دون فهم أو إحساس بأسسها العقلية، وهذا يُعرضها مع الوقت للضياع، لذلك يكون سماع الآراء المعارضة، ضروريا في كلتا الحالتين[1].

توالت في النصف الثاني من القرن العشرين، بعد الحرب العالمية الثانية، حركات التحرر التي ترافقت مع التقدم في مجال العلوم ووسائل الاتصال السريع والفعال كالراديو، الأمر الذي انعكس إيجابا على درجة التنظيم في المجتمعات التي زاد فيها الاهتمام بالرأي العام والحقوق، ومنها الحق في حرية التعبير[2]، كما شهدت العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية ما سمّاه البعض ثورةً حقوقيةً، حيث أصبحت الحريات والحقوق تُضمّن في المواثيق الدولية والإقليمية والتشريعات المحلية والدساتير، إذ اعترفت الأمم المتحدة في أول دورة لها بالحريات – ومنها حرية التعبير – بالتزامن مع اعترافها بحق الشعوب في تقرير المصير، وذلك في القرار رقم 59/1946، الذي نص على أن: "حرية تداول المعلومات من حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار الذي تُقاس به جميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة جهودها لحمايتها".

بعد ذلك صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 ونص في مادته التاسعة عشرة على أن "لكل فرد الحق في إبداء رأيه"، ثم بدأ الاعتراف بالحق في حرية التعبير يرد في بقية المواثيق الدولية والإقليمية مثل الاتفاقية الأوروبية للحفاظ على حقوق الإنسان وحريته الأساسية لعام 1950 التي نصت في مادتها العاشرة على أن "لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير بما في ذلك حرية اعتناق الآراء واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها"[3]، تبعه القانون الأميركي لحماية حقوق الإنسان عام 1960.

كما أعادت الأمم المتحدة التأكيد على هذا الحق في إعلاناتها عام 1960 و 1963، ثم العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، الذي برزت فيه بشكل واضح ضرورة مراعاة العلاقة

---

[1]- المرجع نفسه.
[2]- راسم الجمال. **الاتصال والإعلام في الوطن العربي**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991). ص 196.
[3]- المرجع نفسه. ص 21.

بين هذا الحق والتشريعات الوطنية، استجابة لما نتج عن إفرازات تصفية الاستعمار في الستينيات وظهور الدول الصغيرة وتجمعها في حركة دول عدم الانحياز، وتلا ذلك الإعلان الخاص بإلغاء التفرقة ضد المرأة عام 1967، والاتفاقية الخاصة بإزالة كل أشكال التفرقة عام 1969، وإعلان الأمم المتحدة عام 1970، واتفاقية هلسنكي عام 1975.

ورغم هذا الاهتمام الكبير والتركيز على الحق في حرية التعبير، بقي الالتزام به والتعاطي معه مرتبطاً -إلى حد بعيد- بطبيعة أنظمة الحكم السياسية والقوانين السائدة في كل دولة[1]، إذ إن ورود نصوص لحماية حرية التعبير في الدساتير والتشريعات، لا يضمن بالضرورة للمواطنين التمتع بهذا الحق الذي لا تنكره أي من النظم السياسية، لكنها تختلف في كيفية إتاحته ومقدارها، وقد أصبح النظر إلى حرية التعبير في النصف الثاني من القرن العشرين، يتم من خلال ست نظريات للنظم الإعلامية، يعتمد تصنيفها على أشكال الأنظمة الحاكمة وطبيعتها[2].

2- في النظريات:

يمكن تقسيم النظريات حول حرية التعبير بالاعتماد على الأنظمة السياسية إلى ما يلي:

أ- النظرية السلطوية أو نظرية الاستبداد:

لا مكان لحرية التعبير وتعدد الآراء في الأنظمة السياسية التي تُصنف ضمن هذه النظرية، وتتحكم السلطة - سواء أكانت بيد ملك أم سلطان أم حاكم- بحرية التعبير التي تقتصر عادة على الفرد الموجود في قمة هذه السلطة، أو على نخبة من الأفراد المميزين، ويكون على بقية أفراد الشعب التلقي فقط دون مناقشة، من منطلق أن الحاكم هو الأدرى بمصلحة الشعب، وأنه صاحب الحق في تحديد نوع المعلومات التي يجب أن تصل للجماهير، لأنها - حسب هذه النظرية - غير قادرة نفسيًّا وعقليًّا على اتخاذ القرار[3]، لذلك لا يجوز أن يُتاح لها التعبير عن الآراء التي تنتقد أداء العارفين بالمصلحة العامة، ولا حتى امتلاك

---

[1]- المرجع نفسه. ص 196.

[2]- حمادة. مرجع سابق. ص 160؛ سليمان صالح. **أخلاقيات الإعلام**. (الكويت: دار الفلاح للنشر والتوزيع 2005). ص 88.

[3]- محمد سيد محمد. **الإعلام والتنمية**. (القاهرة: دار الفكر العربي، 1988). ص 168.

أي نوع من أنواع وسائل الإعلام، فوسائل الإعلام يجب أن تؤيد السلطة القائمة، وألا تنشر أيّ نقد لها أو للنخبة فيها، ومن يفعل ذلك يُجرم جنائيًّا ولا يتمتع بأي حماية[1]، ورغم أن هذه أقدم نظريات نظم الإعلام – وكان أفلاطون من أوائل من ناصرها – إلا أنها لا تزال تسود عددًا من دول العالم، لا سيما دول الجنوب، كما لا تزال بقاياها ظاهرة في القوانين والتقاليد الأوروبية الموروثة عن فترات الأنظمة السياسية السلطوية التي سادت أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر[2].

لكن هذا النظام في التعامل مع حرية التعبير فَقَدَ فاعليته بسبب ثورة الاتصال التي جعلت انتقاد الحكومات والتعبير عن الآراء المعارِضة من الأمور المتاحة بسهولة، من خلال الفضائيات وشبكة الإنترنت، دون التمكن من معاقبة أصحاب تلك الآراء أو حتى معرفتهم.

ب– النظرية الشيوعية:

هذه النظرية هي الصورة الحديثة للنظرية السلطوية[3]، وتعود أسسها إلى ماركس وإنجلز ولينين، لذلك كان يُطلق عليها أيضا اسم "نظرية وسائل الإعلام السوفييتية"[4]، رغم أن تطبيقها لم يقتصر على الاتحاد السوفييتي، بل ساد عددا آخر من الدول، وما تطبقه الصين الآن على الإعلام يتشابه إلى حد كبير مع ما كان سائدا في الاتحاد السوفييتي سابقا[5]، وتقوم هذه النظرية على تقييد حرية التعبير وجعلها مقتصرة على الحزب والدولة، وفي الاتجاه الذي يُحقق التقدم للطبقة العاملة، وللشيوعية الدولية، وتكون وسائل الإعلام بذلك أداة لقوة ونفوذ الدولة والحزب من أجل تحقيق المساواة ومنع الاستغلال[6]، ويُعاقب كل من يخرج عن نطاق هذه الخطوط.

جـ– النظرية الليبرالية:

---

[1]- Mcquail.D, Masscomunication theory, London: sage publications, 1989. Pp111-112.

[2]- صالح. المرجع نفسه. ص 88.

[3]- حمادة. مرجع سابق. ص 58.

[4]- صالح. مرجع سابق. ص 92.

[5]- المرجع نفسه. ص 92.

[6]- حمادة. مرجع سابق. ص 58.

حرية التعبير في هذه النظرية متاحة للجميع، انطلاقا من قاعدة سوق الأفكار التي تعرض بموجبها الآراء المتعددة في سوق مفتوحة حرة، وتتنافس دون أي قيود أو أسس أو ضوابط تفرضها الحكومة أو السلطات، حتى لو كانت تحمل نقدًا للحكومة والأحزاب السياسية والمسؤولين الرسميين، وتُشكل هذه النظرية بذلك جزءا من فكرة السوق الحرة في الاقتصاد التي تمثل أساس الرأسمالية، وبذلك لا يحق لأحد معاقبة من يعبر عن رأيه سواء أكان إعلاميا أم مواطنا.

حسب هذه النظرية فإن الناس لديهم دائما الرغبة في معرفة الحقيقة، وبعد أن يهضموا كل المعلومات عن الآراء المعروضة بحرية في السوق، يقررون ما إذا كانوا سيقبلونها أو يرفضونها[1]، كما لا يوجد وفق هذه النظرية أي نوع من القيود على جمع المعلومات أو نشرها[2]، ويفصل النظام القضائي في أي تعديات من الحكومة على حرية التعبير[3].

وتعود أسس هذه النظرية إلى مفكري عصر النهضة في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الذين ساهموا – إلى حد كبير – في التحرر من سيطرة الدولة، أمثال لوك وميل وسميث.

لكن المشكلة التي تواجه هذه النظرية هي حدود الحرية التي أدى تذويبها وعدم وضوحها إلى إساءة استخدام الحرية نفسها في بعض الأحيان، من خلال المغالاة في إبراز الأفكار المعبّرة عن الجنس والعنف بطريقة أدت إلى تنامي السلوك الإجرامي والشذوذ الجنسي مثلاً، كما أن ربط التعبير عن الآراء بقوى السوق، أخلّ بمسألة المساواة في حرية التعبير، إذ أصبحت متاحة لأصحاب الأموال والشركات الكبرى المسيطرين على وسائل الإعلام والمالكين لها، والذين تتوافق مصالحهم مع مصالح السياسيين ببقاء الوضع الاجتماعي والسياسي كما هو، على حساب المعارضين من الفقراء والداعين لإحداث تغيير اجتماعي، وهو الأمر الذي انتقده كثيرون أمثال الناقد الروسي بيلنسكي الذي تساءل عن قيمة الحرية إذا حُرم منها الآخرون أو كانت سبباً في شقائهم، وهو الأمر الذي أثاره أيضاً أيزيا بيرلين في حديثه عن

---

[1]- المرجع نفسه. ص 165؛ ويُنظر رودني سموللا. **حرية التعبير في مجتمع مفتوح**. ترجمة كمال عبد الرؤوف. (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية). ص 15-19.

[2]- صالح. مرجع سابق. ص 94- 95.

[3]- حمادة. مرجع سابق. ص 165.

المفهومين السلبي والإيجابي للحرية[1]، وقد كانت حرب الخليج الأولى (1990)، نموذجًا للعلاقة الوثيقة بين المصالح التي تجمع وسائل الإعلام بالسلطة في الولايات المتحدة[2].

د- نظرية المسؤولية الاجتماعية:

تبلورت هذه النظرية لحل الإشكالات التي نتجت عن تطبيق النظرية الليبرالية، كاحتكار وسائل الإعلام وانتشار المواد الإعلامية الاستهلاكية التي قللت بنسبة كبيرة من ثقة الجمهور بالإعلام[3]، الأمر الذي انعكس سلبًا على الصحفيين، فأصبحوا يشعرون بأنهم موظفون ينشرون ما هو تضليل، تماشيا مع رغبات ومصالح أصحاب المؤسسات الإعلامية التي يعملون بها، وقد صاغت اللجنة الأميركية لحرية الصحافة (لجنة هوتشتر) عام 1947، واللجنة الملكية البريطانية للصحافة عام 1949 مجموعة من الأفكار لتجاوز تلك الإشكالات، بحيث تكون حرية التعبير متاحة في وسائل الإعلام، لكن ليس بدرجة مطلقة، بل وفق معايير مهنية تتماشى مع التزامات المجتمع، مثل الدقة والموضوعية والتوازن[4]، ويكون تنظيم مهنة الصحافة ذاتيًا وليس من قبل الدولة، كما يكون الرأي العام هو الرقيب على الصحفيين وسلوكهم المهني، ويكون هؤلاء الصحفيون مسؤولين أمام المجتمع[5]، وتتطلب هذه النظرية من الحكومة ليس فقط كف يدها عن حرية التعبير، بل أيضًا حمايتها والمحافظة عليها باعتبارها الجهة الوحيدة القادرة على ضمانها وممارستها بكفاءة داخل المجتمع[6].

وقد نجحت هذه النظرية واستطاعت – في السويد مثلا – أن تواجه مشكلة الاحتكار عن طريق تقديم مساعدات للصحف الضعيفة، وبالاعتماد على نظام الأمبودسمان ومجلس الصحافة[7]، لكن هذا النظام يحتاج إلى تكامل عدة عوامل لضمان نجاحه.

---

[1]- أيزيا بيرلين. **المفهوم السلبي/المفهوم الإيجابي للحرية، حدود الحرية**. ترجمة جمانا طالب. (بيروت: دار الساقي، 1992). ص 11-27.

[2]- صالح. مرجع سابق. ص 98.

[3]- "هناك تراجع في عدد الواثقين بأخبار التلفزيون في الولايات المتحدة من 55% عام 88 إلى 25% عام 93، و ذلك حسب استطلاع للرأي أجري في الولايات المتحدة". يُنظر: صالح. مرجع سابق. ص 99 – 100.

[4]- المرجع نفسه. ص 104؛ ويُنظر نعوم تشومسكي. ردع الديمقراطية. ترجمة فاضل جتكر. (نيقوسيا: مؤسسة عيبال، 1993).

[5]- محمد. مرجع سابق. ص 171.

[6]-A.Smith, Subsides and the Press in Europe (London: PEP, 1997), p.55.

[7]- صالح. مرجع سابق. ص 105.

تكمن المشكلة في تصنيف النظم الإعلامية على هذا الشكل الذي بدأ به شرام وسيبرت وبيترسون عام 1956، في أنه تصنيف يعكس الفكر الغربي بالدرجة الأولى، أما أوضاع الصحافة في الدول النامية ودول العالم الثالث فيصعب توصيفها من منطلق هذه النظريات، نظرا للاختلاف الكبير بين الظروف السياسية والمجتمعية والتاريخية.

ولم تسهم دول العالم الثالث بنظريات عن معنى حرية التعبير أو ضرورتها، واقتصر ما كُتب من قبل معظم المفكرين والباحثين العرب على التأرجح بين ترديد ما قدمه المفكرون الليبراليون من جهة، والاشتراكيون من جهة أخرى، لكن ماكويل يرى أن النظام الإعلامي في هذه الدول وظيفته بالدرجة الأولى تنموية، وقد أدت الدعوات المنادية بالديمقراطية إلى تبلور نظرية أخرى تدعو للمشاركة الديمقراطية، وبهذا يمكن الحديث عن نظريتين تُضافان إلى النظريات الأربع السابقة، هما نظرية الإعلام التنموي، ونظرية المشاركة الديمقراطية.

هـ- نظرية الإعلام التنموي:

تنطبق هذه النظرية على دول الجنوب والعالم الثالث، وتنحصر مساحة حرية التعبير فيها – حسبما يقول ماكويل – في إطار السياسة القومية للتنمية، وبالتالي يكون من حق الدولة فرض قيود على حرية التعبير، طبقاً للأولويات الاقتصادية والاحتياجات التنموية للمجتمع، وتكون قوانينها مشتقة عادة من النظرية السلطوية، إضافة لتلك القوانين الموروثة عن حقب الاستعمار، لذلك فإن السمة الأساسية لهذه النظرية هي تقييد حرية التعبير، ومحاولة حصرها في الأهداف التنموية، واتباع الصحافة للسلطة وللنظام الإعلامي العالمي الذي تسيطر عليه الدول الغنية[1]، وقد أدى كل هذا إلى ظهور ما يمكن تسميتها نظرية التبعية التي أطلقتها الباحثة عواطف عبد الرحمن، وعَزَت فيها تخلف الإعلام في العالم الثالث وتبعيته للعالم الرأسمالي، إلى خضوعه للاستعمار عدة قرون[2].

[1]- صالح. مرجع سابق. ص 111.
[2]- حمادة. مرجع سابق. ص 169.

و- نظرية المشاركة الديمقراطية:

حرية التعبير في هذه النظرية متاحة للجميع ويجب ألا يخضع مضمون الآراء فيها لأي سيطرة من جانب الدولة، وهي تشبه في ذلك النظرية الليبرالية، لكنها تركز بشكل أكبر على حق الأفراد والجماعات والأقليات في الاتصال وتملّك وسائل إعلام خاصة[1].

لم تُطبّق أفكار هذه النظرية بعد، فهي لا تزال حديثة، إذ إنها بدأت تتشكل مع نهاية القرن العشرين، كما تُعتبر هذه النظرية أحد أهداف التيارات الديمقراطية التي نمت في دول العالم الثالث، لكنها لا تزال بحاجة إلى تطوير إذا ما أُريد لها أن تشكل أساسًا لنظام إعلامي جديد.

بعد استعراض مفهوم حرية التعبير في النظريات الإعلامية بالاعتماد على طبيعة الأنظمة السياسية، لا بد من الوقوف على النظريات التي تتناول حرية التعبير بالاعتماد على ضرورتها والحاجة الفردية والاجتماعية لها، وهي ثلاث نظريات:

أ- نظرية السوق:

تنبع ضرورة حرية التعبير هنا من ضرورة إتاحة المجال لكل السلع (الأفكار) بأن تُعرض للمستهلك الذي يقرر نهاية المطاف ما هي السلعة الأنسب له، والتي غالبا ما تكون الحقيقة.

ورغم مشاكل هذه النظرية المتمثلة بالاحتكار واحتمالية انتشار الأفكار الرديئة التي لا تمثل بالضرورة الحقيقة، نجد من يقلل من شأن هذه الإفرازات، مثل أوليفر هولمز الذي يقول إن الحقيقة عابرة ومؤقتة بدليل أن ما يصلح لزمان ومكان لا يصلح لمكان أو زمان آخرين[2]، لذلك يعتبر هولمز المدافع عن هذه النظرية، أن ميزة السوق ليست في مقدرتها على الوصول إلى الحقيقة النهائية، بل في مقدرتها على توفير خيار أفضل.

---

[1]- صالح. مرجع سابق. ص 111.
[2]- سموللا. مرجع سابق. ص 18.

ب- نظرية تحقيق الذات:

حرية التعبير حسب هذه النظرية ضرورية لذاتها ولارتباطها بالإنسان واستقلاله وكرامته وشعوره بالراحة واللذة عند الكلام، وإدراكه لذاته ورغبته الطبيعية في التعبير عما يجول في خاطره، وليس لارتباطها بالصالح العام أو البحث عن الحقيقة أو الحكم الذاتي[1]، ومنع الحرية هنا خطيئة بحق إنسانية الفرد، وحقه في العيش بالأسلوب الذي يرغب فيه[2].

حماية حرية التعبير مطلوبة وفق هذه النظرية كونها رغبة طبيعية إنسانية في الكلام، لكن كثيرين يرون أن في النظر لحرية التعبير من هذا المنطلق انتقاصًا لها لأنه يُدرجها في إطار الرغبات واللذات التي يفرض المجتمع عليها قيودا عادة، كما يرى كثيرون أن ربط الكلام كله بالمتعة واللذة يجر حرية التعبير إلى الأمور المشتركة بين الإنسان والحيوان، لذلك هم يقولون إن الكلام المرتبط بالفكر وحده الذي يحقق الذات، وهو الذي يمكن تنظيمه من الدولة بشكل مختلف عن تنظيم الغرائز، وإن الكلام الذي لا يسمو على أشكال الإمتاع الذاتي، هو فقط ما يجب تقييده، لكن من الذي يحدد أن هذا الكلام يُسمح به أم لا؟

يدعو أنصار هذه النظرية لأن تكون هناك قيود معقولة توافق عليها الأغلبية، وتتدخل من خلالها الدولة فقط إذا ظهرت مبررات قوية لذلك، كمحاولة شخص إلحاق أذى بشخص آخر، لكن في هذه الحالة يجب أن يكون الأذى ملموسًا ونتج عنه ضحايا غير الشخص الذي قام بهذا الأذى[3].

جـ- نظرية حكم الذات (الديمقراطية):

يُعتبر حكم الذات أقوى المبررات التي يلجأ إليها دعاة الأخذ بحرية التعبير، فحرية التعبير ضرورية وفق هذه النظرية، لأنها أداة لا غنى عنها في حكم الناس لأنفسهم في مجتمع ديمقراطي، من خلال عدة وظائف تساعد على ذلك، أهمها:

1- تقديم المعرفة والمعلومات والأخبار للجمهور بعد تفسيرها[4].

---

[1]- المرجع السابق. ص 20.
[2]- بيرلين. مرجع سابق.ص 11.
[3]- سموللا. مرجع سابق. ص 21.
[4]- نجم. مرجع سابق. ص 50؛ ويُنظر حمادة. مرجع سابق. ص 70.

2- السماح بتعدد الآراء وإيصال المواطنين بالدولة وموظفيها والتعبير عن مصالحهم، وبالتالي المساهمة في تشكيل الرأي العام ومن ثم صنع القرار[1].

3- المساواة في تناول الآراء المختلفة خصوصًا تلك المعبّرة عن الأقليات، الأمر الذي سيؤدي إلى سيادة الاستقرار، لأن القرارات تُتخذ بالأغلبية، بينما لا تشعر الأقلية بالكراهية عندما يكون التعبير متاحا لها أيضا[2].

4- ممارسة دور الرقابة على الفساد وإساءة استعمال القوة، تماما كالبرلمان، وبالتالي فهي تحمي الأفراد من خلال مراقبة أعمال الحكومة[3].

5- مشاركة الفرد في العملية السياسية وعدم بقائه متفرجا[4].

6- الربح للمساهمين وخدمة النظام الاقتصادي بتسويق الإنتاج والخدمات للمستهلكين، اعتمادا على الإعلان والمحافظة على الاستقلال المالي[5].

وقد عبر روبرت دال في كتابه بعنوان (عن الديمقراطية)، بدقة عن الدور الذي تلعبه حرية التعبير في تحقيق الديمقراطية أثناء عملية الانتخاب التي تؤدي لقرار ديمقراطي، فوضع خمسة معايير للتأكد من أن الانتخاب ديمقراطي وهي: مشاركة الفرد الفاعلة في مناقشة الأمور التي سيُتخذ قرار بشأنها، والمساواة في التصويت، والفهم المستنير للتعرف على السياسات البديلة، والسيطرة على جدول الأعمال من قبل كل فرد، والإمكانية المتاحة للفرد لإدراج أي موضوع على جدول الأعمال، وتضمين كل البالغين في عملية صنع القرار.

[1]-Gabriel Abraham Almond and James S. Coleman, eds., The Politics of the Developing Areas (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1960), p.2.

[2]- نجم. مرجع سابق. ص 50

[3]- نجم. مرجع سابق. ص 50؛ ويُنظر حمادة. مرجع سابق. ص 70.

[4]- المرجع السابق. ص 70.

[5]- المرجع نفسه. ص 70.

ويرى دال أن حرية التعبير إن توافرت مع مؤسِّسات أخرى مثل (الوصول إلى مصدر معلومات، ووجود جمعيات مستقلة، وموظفين منتخبين، وانتخابات حرة، ومواطنة متضمنة جميع أفراد المجتمع بمن فيهم المقيمون)، يمكن أن تقود إلى قرار ديمقراطي.

فحرية التعبير المتاحة بشكل كامل تُمكّن جميع مواطني الدولة والأحزاب من المشاركة بشكل متساوٍ ومنفتح في مناقشة جميع الأمور التي تؤثر على أي مسألة سيتخذ فيها قرار يتعلق بحياتهم، وبما أن المشاركة المطلوبة يجب أن تكون فعالة ومتاحة بشكل متساو للجميع، فإنه لا بد من إتاحة حرية التعبير بشكل كامل للجميع أيضا، لتقديم الآراء وتوضيح الرؤى المختلفة والتعبير عن المخاوف والتوقعات المتعلقة بأي قرار مستقبلي يؤثر على حياتهم، وكذلك السماح لوجهات نظر الآخرين بالظهور[1]، كما أن المواطنين بحاجة لحرية التعبير كي يُعبروا عن وجهات نظرهم المختلفة ويشاركوا في المشاورات والمناقشات، ويسألوا الخبراء وكل من يثقون بهم عمّا يجهلونه، ليكون فهمهم للقضايا التي سيتخذون قرارا بشأنها مستنيرا.

بالإضافة لذلك، فإن إمكانية سيطرة المواطنين على القضايا التي ستُطرح على جدول الأعمال للنقاش والتأثير عليها، تحتاج إلى حرية كاملة في التعبير عن أولويات اهتماماتهم، وعدم الخوف من أي عقوبة قد تقع عليهم بسبب ذلك، وإلا فسيكونون "رعايا مثاليين للحاكم المستبد وكارثة على الديمقراطية"[2].

غبر أن ما يُؤخذ على نظرية حكم الذات هو جعل مفهوم حرية التعبير مقتصرًا على الكلام السياسي، الأمر الذي يثير مشكلة إمكانية الفصل بين ما هو سياسي وما هو ليس كذلك، ويرى كثيرون أن كل الكلام له علاقة بالسياسة تقريبا، لذلك تعود وتظهر هنا مشكلة ضرورة وضع القيود على كلام سياسي معين، مثل الكلام الذي ينادي بقلب نظام الحكم، وهذا يرجع بحرية التعبير إلى الوراء، حيث القبول بقيود على بعض أنواع الكلام.

---

[1]- دال. مرجع سابق .ص 19.
[2]- المرجع نفسه. ص 90.

يتضح بعد استعراض مفهوم حرية التعبير في نظريات النظم الإعلامية القائمة على النظم السياسية وتلك القائمة على الضرورة الفردية والاجتماعية، أنه يصعب تحديد أي نظرية تنطبق تماما على النظام الإعلامي في فلسطين، هذا إذا فترضنا أصلا أن للإعلام الفلسطيني ملامح محددة وثابتة، ويحتاج تقريرُ هذا الأمر بدقة، دراسةً علميةً تأخذ بعين الاعتبار الوضع الخاص للإعلام الناجم عن خصوصية الوضع السياسي المتقلب، لذلك يمكن الحديث عن سياسات إعلامية متبعة وليس عن نظام له ملامح، لكن تلك السياسات فيها بعض من ملامح النظم الإعلامية التي تنطبق عليها النظرية السلطوية ونظرية الإعلام التنموي وشيء من نظرية المسؤولية الاجتماعية.

ومن خلال متابعة تطورات حقل الإعلام على مدى السنوات العشر الماضية، وبالرجوع إلى النظريات، والدراسات التي أُجريت حول حرية التعبير في فلسطين، يمكن أن نلمس دلالات لنظام سلطوي، من خلال ما جرى من قمع للحريات الصحفية أحيانا، كما تشترك السياسات الإعلامية في فلسطين مع دول العالم الثالث بإعطاء الأولوية للجانب التنموي، مضافا إليه الجانب التحرري المتمثل بالمشروع الوطني.

أما نظرية المشاركة الديمقراطية فلا يستحيل تطبيقها على نظام الإعلام في فلسطين، لكن إمكانية نجاحها لا يمكن التأكد منها، ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى دعوات كثيرة يطلقها الصحفيون المستقلون من أجل ممارسة إعلام مسؤول يراقب نفسه ذاتيا بموجب معايير مهنية لا قيود قانونية تفرضها الدولة، ويدل على ذلك الجهود الحثيثة التي يبذلها الإعلاميون لتغيير أنظمة القوانين التي تحكم الإعلام، ووضع نواة لميثاق شرف مهنة الصحافة، وهو الأمر الذي يشير إلى إمكانية تطبيق هذه النظرية مستقبلا، بحيث يمكن أن يتمتع الإعلام الفلسطيني بحرية تكفي لإتاحة المشاركة السياسية والتعبير عن الآراء المعارضة، لكن دون أن تصل هذه الحرية إلى درجة الفوضى التي قد يستغل البعض نتائجها المحتملة لفرض قيود تشبه تلك المفروضة على الإعلام في الدول الخاضعة للأنظمة الاستبدادية.

لم ترد في أدبيات من كتبوا في هذا المجال من الدول العربية من يتبنى أيًّا من نظريات ضرورة التعبير، كما لم يرد في تلك الأدبيات تحديد واضح للشكل المطلوب لحرية التعبير، بل اقتصر ما كُتب

على إشارات عابرة وسطحية لهذا النوع من الحرية منسوخة حرفيا عن الفلسفة الغربية دون أي ربط لها بالواقع العربي والظروف السياسية والتاريخية والاجتماعية وإمكانية تطبيقها، لأن هذا النوع من الحقوق يرتبط بالمناخ الديمقراطي العام الذي تفتقده الدول العربية[1]، وقد كان مجرد تناول موضوع حرية التعبير، يصطدم دائما بعلاقة هذه الحرية بالسلطة، وحق هذه السلطة في منح الأفراد حريتهم أو منعها[2]، وهو أمر واجهته المجتمعات الغربية من قبل، لكنها نجحت في الخروج بقرار بعد الحرب العالمية الثانية بعـــد أن كانت أمام خيارين:

1- اعتبار الحريات كتصدٍّ للحكم.

2- اعتبار الدولة خير ضامن للحريات، وهو الخيار الذي توجهت له تلك المجتمعات.

ولم يختر المهتمون في هذا المجال في الدول العربية أيًّا من الخيارين المذكورين، بل فضلوا عدم تغليف الموضوع بأي طابع سياسي، ثم توجهوا نحو الاعتراف صراحة أو ضمنا بحق فرض السلطة قيودا على حرية التعبير في الإعلام[3].

ب- القيود على حرية التعبير

1- تاريخيا:

منذ القدم والسلطات تفرض الرقابة بمجرد بروز الأفكار التي تنادي بتغيير الأوضاع القائمة، وذلك خوفا من أن يهدد أي تغيير قد تُحدثه تلك الأفكار، بقاء ونفوذ تلك السلطات التي كانت قديما محاطة بحصـــانة اجتماعية واحيانا دينية تُحرّم على أي مواطن عادي نقدها أو الاعتراض عليها، كمـــا ذكرنـــا، وكـــانت

---

[1]- "حرية التعبير مربوطة بعدة حريات ولا يجوز أن تقوم على أساس صفات شخصية وثقة بعض الصحفيين دون آخرين. أو على أساس موقف متسامح من سلطة الدولة تستطيع من خلاله تضييق الزمام أو توسيعه. ولا يكفي أن تنص الدساتير والمواثيق على حرية الصحافة، أو أن يؤكد المسؤولون في خطبهم وتصريحاتهم على أن الصحافة حرة وتكتب ما تشاء. بل لا بد أن يكون هذا المبدأ منفذا بالفعل من خلال الممارسة والتطبيق". أنظر: ليلى عبد المجيد. **حرية الصحافة في مصر بين التشريع والتطبيق(1952-1974)**. (القاهرة: دار المأمون للطباعة والنشر، 1974). ص 7.

[2]- "حرية التعبير في الإعلام مشروطة بتحقيق الاستقرار السياسي وسماحة الحكومة وقدرتها على تقبل ومواجهة النقد و درجة الأمن الممنوحة للمواطن والفرد ورغبته في الحصول على المعلومات السابقة والاستقرار المالي للصحف وعدم اعتمادها على الإعانات من الحكومة". ويُنظر: جمال الدين العطيفي. حرية **الصحافة وفق تشريعات جمهورية مصر العربية**. (القاهرة: مطابع الأهرام، 1974) ص 22-23؛ الجمال. مرجع سابق. ص 27.

[3]- المرجع السابق. ص 28.

الرقابة تشتد مع بدء حاملي تلك الأفكار بترجمتها على أرض الواقع[1]، مثلما حدث مع سقراط كما أشـــرنا في الصفحات السابقة، إذ وصلت الرقابة على التعبير عن الأفكار بالكلام في زمنه، إلى حد فرض عقوبة الإعدام عليه، واستمر فرض الرقابة على التعبير عن الآراء بهذه الصرامة والشدة، حتى عصور النهضة عندما بدأت الرقابة تتحول تدريجيًّا – وبعد صراع طويل مع السلطات – إلـــى أنمـــاط أكـــثر مرونـــة واحتراماً للحريات، بعد أن ضعُف تأثيرها مع اختراع جوهان غوتنبيرغ الطباعة عام 1436م، فأصـــبح التعبير عن الأفكار والمواقف يجري في وقت أقصر مما كان سابقا، الأمر الذي أخاف أصحاب النفـــوذ آنذاك كالملوك والحكومات والكنيسة، فبدأ هؤلاء بممارسة الرقابة من خلال قوانين تعطيهم حق فرضـــها ومعاقبة من يخالفها، وقد أصدرت الكنيسة الكاثوليكية في بريطانيا كتابا اسمه Index Liborum يحتوي على قائمة بالمطبوعات الممنوعة من النشر[2].

وكانت حكومة الملكة إليزابيث تراقب الصحافة بموجب قوانين تمنح من خلالها تراخيص لمن يمارسون النشر والتجارة والطباعة وبيع الكتب[3]، كما صدرت في عهد الملك هنري الثامن عام 1529، لائحة تضم عددًا من الكتب الممنوعة[4]، ثم أصدرت محكمة ستار شامبر Star Chumber قرارا بحصر الطباعة في لندن وأكسفورد وكامبريج كي يتسنى مراقبة ما يُطبع، وبقي الحال كذلك حتى أُلغيت هـــذه القـــرارت عام 1664، وقد ساهم كثيرون مثل جون ميلتون في كتابه Areopagitica المنشور فـــي ذات العـــام، بإلغاء قوانين الترخيص تلك[5].

أما في الولايات المتحدة، فبقيت الحرية مقيدة حتى محاكمة جون تير زنجر Zenger عام 1735، الذي أنصفه القضاء أمام الحكومة عندما برهن زنجر ومحاميه أن ما نشره من انتقاد للحكومة هـــو الحقيقـــة، وأصبحت القيود على حرية التعبير في الصحافة تخف قليلاً قليلاً في القوانين الأميركيـــة، حـــتى جـــاء

---

[1]- فاتح عزام. **حقوق الإنسان السياسية والممارسة الديمقراطية**. (رام الله: مؤسسة مواطن، 1995). ص 44.
[2]- جون جيبسون. **معجم قانون حقوق الإنسان**. ترجمة سمير عزت نصار. مراجعة فاروق منصور. (عمّان: دار النسر للنشر والتوزيع، 1999). ص 72.
[3]- المرجع السابق. ص 72.
[4]- نبيل الصالح. محرر ومشرف علمي عزمي بشارة، **الإعلام والديمقراطية**. (رام الله: مواطن، 1999) **سلسلة مبادئ الديمقراطية (12)**. ص 7.
[5]- جيبسون. مرجع سابق. ص 72.

الدستور الأميركي الأول وجعلها حرة تماما، وكان دستور فرجينيا 12/6/1776 رائداً في تحرير حرية التعبير من القيود، إذ نص على أن "حرية الصحافة هي أحد أعظم متاريس الحرية ولا يمكـــن تقييـــدها أبدًا"[1].

لكن الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن الذي صدر بعد الثـــورة الفرنســـية فـــي 26/8/1789، توسع في ذكر الحقوق المرتبطة بحرية التعبير، فنص على الحرية الكاملة والمساواة فـــي الحـــق فـــي الاتصال الحر للأفكار والآراء، وفي أن يتكلم كل مواطن ويكتب وينشر بحرية، لكنه جعل من يُعبر عن هذه الآراء مسؤولا عن سوء استخدام الحرية حسب "الحالات التي أرساها التشريع"[2].

ثم تزايدت الأصوات المطالبة بتوسيع مساحة حرية التعبير وحمايتها، أمام الآراء الـــتي بقيـــت تنـــادي باستمرار فرض قيود عليها، لكنها كانت هذه المرة من منظور مصلحة الأفراد وليس الطبقات المتنفـــذة، ومع ذلك، بقي الفريقان متفقين على أهمية وجود مساحة من هذه الحرية، لكن الخلاف كان دائمًا حـــول حدود هذه المساحة، ومقدارها، والجهة التي تحددها، ونوعية الأفكار والآراء التي تستوجب فرض القيود، وهو ما سماه أيزيا برلين "المفهوم السلبي للحرية"، وقال إنه يعني أن توضع قيود على الحريات، ومـــن بينها حرية التعبير، لحماية ما تبقى من الحريات، أو "خنق الحرية من أجل الحرية نفسها"[3]، لكن روســـو كان أول من أبرز أهمية الاتفاق على التنازل عن جزء من الحرية للجهة التي تستطيع أن تحميها، مـــن أجل ضمان الحرية نفسها، ضمن اتفاق مفترض أسماه العقد الاجتماعي، واتفق مع روسو كثيرون مثـــل توماس هوبز الذي كان مع تقييد الحرية وضبطها من خلال القانون، لأنه كان يرى أن القوانين التي تقيد الحرية، تمنع الناس من تحطيم بعضهم، وتؤمّن بقاءهم عند حدودهم، وكان هوبز يدعو بذلك إلى تقليص الحرية الفردية وتوسيع السيطرة المركزية عبر القوانين.

وتأتي المبررات لفرض قيود على حرية التعبير في نظر روسو ومن اتفق معه، انطلاقًا من الفكرة القائلة إن اختلاف الغايات البشرية سيخلق حتمًا جوًّا من التصادم سيؤدي بالضرورة إلى فوضـــى اجتماعيـــة،

---

[1]- المرجع السابق. ص 72.
[2]- المرجع السابق. ص 72.
[3]- بيرلين. مرجع سابق. ص 13.

وبالتالي إلى اعتداءات على حريات الآخرين، لذلك فإن وضع الضوابط برأي هؤلاء المفكرين، يمكن أن يضمن عدم حدوث هكذا اعتداءات، ثم برز المفكرون الليبراليون الأوائل كجون لوك وآدم سميث وجون ميل، الذين كانوا يرون أن الدولة يجب ألا تنتهك حرمة الحق في الحرية أبدًا، ولا بأي شكل من الأشكال، ولأي سبب كان، وقال ميل في هذا الإطار إن "الضرر الناجم عن التدخل في الحرية أكثر من الضـــرر الناجم عن عدم التدخل فيها، حتى لو كان هذا التدخل من أجل منع الشخص من إيذاء نفسه"[1].

2- في النظريات:

كما أن النظرة إلى حرية التعبير اختلفت تبعا لطبيعة الأنظمة السياسية السائدة في أي بلد، فـــإن طبيعـــة القيود على هذه الحرية اختلفت لذات الأمر أيضًا، يمكن تمييزها وفق النظريات الآتية:

1- النظرية الاستبدادية:

في أغلب الأنظمة السياسية الملكية وغير الديمقراطية في العالم، وتلك التي تسير وفـــق الأولويـــات التنموية أو النظم الاشتراكية، يُتبع نظام رقابة استبدادي على الكلام، تكون حريـــة التعـــبير فيـــه، مقتصرة على النخب المؤيدة للنظام الحاكم، وتُفرض الرقابة على حرية التعبير في هـــذه الأنظمـــة، بموجب قوانين للنشر والطباعة، وتُمنح تراخيص لامتلاك وسائل الإعلام وفق هذه القوانين أيضًـــا، وإذا ما مُنحت مساحة للتعبير عن الآراء المختلفة، فإنها تكون بالقدر الذي لا يضر بالسلطة القائمـــة من منطلق أنها الأدرى بمصلحة المواطنين، لذلك يختار القائمون على هذه السلطة عادة المحرريـــن المسؤولين ومديري الصحف من المؤيدين لها، والذين يعملون وفق توجيهاتها، خصوصا فيما يتعلق بمضمون المواد الإعلامية التي تُبث وتُنشر، ويُحظر على وســـائل الإعلام هنـــا، التعـــرض للقيـــم السياسية والأخلاقية السائدة، ويُعتبر أي انحراف عنها جريمة يُعاقب عليها القانون.

[1]- جون ميل. مرجع سابق 1996. ص 45.

وقد بدأت هذه الأنماط من الرقابة تفقد فاعليتها بسبب التطور التكنولوجي السريع، وازدياد الاهتمام بحقوق الإنسان وحرياته، وبالتالي أصبحت الرقابة في نظر الكثيرين، انتهاكاً لحق التعبير نفسه، ولمبدأ المساواة في التمتع بالحريات المختلفة، وشكلاً من أشكال الاستهتار بأهلية المواطن في اتخاذ القرار وتحديد حاجاته، وتعارضا مع حكم الذات والحاجات الإنسانية والاجتماعية، بالإضافة إلى اعتبار الرقابة على التعبير أحد العوامل التي تساعد في توفير بيئة خصبة لنمو الفساد وعدم محاسبة الفاسدين، ومن ثم إعاقة التنمية والتطور.

2- نظرية الحق المطلق:

انصبت الدعوات في النظام السياسي الليبرالي، على ضرورة كف يد السلطات تمامًا عن حرية التعبير، وعدم فرض أي قيود أو عقوبات على الكلام المعارض والناقد للنظام الحاكم تحت أي ظرف كان، وذلك انطلاقًا من "نظرية الحق المطلق" للتعبير، التي تعني أن حرية التعبير حق مطلق لا يجوز فرض أي قيود عليه أو تنظيمه بموجب أي تشريع، لكن المؤمنين بنظرية الحق المطلق بهذه الصورة قليلون، وسرعان ما تراجع كثير منهم عن إيمانهم بها بهذا الشكل عندما عجزت هذه النظرية عن حل الإشكاليات الكثيرة التي نجمت عن إعطاء الحرية والحصانة المطلقة لكل أنواع الكلام، فأصبحت السلطات مثلا، غير قادرة على محاكمة المحرضين بشكل مباشر على ارتكاب جرائم القتل، أو ترويج الكلام البذيء المخل بالحياء والقيم الاجتماعية لأن هؤلاء المحرضين محميون بموجب القوانين المستوحاة من هذه النظرية.

5- نظرية الحق المطلق المحددة بشروط:

اتجه دعاة الحرية المطلقة للتعبير بعد نشوء إشكاليات عن إعطاء الحرية المطلقة لكل أنواع الكلام، إلى الدعوة لإدخال ما سموه "صمامات أمان" على الكلام لضبط بعض أنواعه، بحيث تصبح النظرية

"نظرية الحق المطلق المحددة بشروط" وليست "نظرية الحق المطلق" فقط[1]، وهو الأمر الذي يعني العودة إلى تحديد حرية الكلام، ونوع الكلام المحمي، وهو ما يحذر سموللا منه، لأنه – برأيه – يُفقد نظرية الحق المطلق روحها التي تميزها، والمتمثلة في عدم إخضاع التعبير بالكلام لأي شروط، وتوفير الحماية المطلقة لأي كلام.

د– نظرية التوازن:

رغم أن الدول الليبرالية واجهت إشكاليات عند محاولة تطبيق نمط الحرية المطلقة للتعبير بالكلام، بل إن تطبيق هذا النمط لم يتم في الواقع، إلا أن الفضل يعود لهذه النظرية في تثبيت شرعية الحق المطلق في حماية التعبير وتقليص شرعية القيود المفروضة عليه إلى حد كبير، ولتجنب هذه الإشكاليات والسلبيات، تم اللجوء إلى إجراء توازن بين مصلحة الكلام من جهة، والقيم الاجتماعية الأخرى من جهة ثانية، ليُتخذ القرار بهذا الشأن بعد ذلك طبقًا لتحليل مباشر للتكلفة وللفائدة العائدتين من كلا الخيارين، وتكون المحاكم الخاصة والعامة هي الجهة التي تقيّم ذلك وليس الحكومة، وهذا ما أطلق عليه سموللا اسم "نظرية التوازن لحرية التعبير"، وعلى أساس هذه النظرية تتم الموازنة بين متطلبات حرية التعبير ومصلحة الدولة في الحفاظ على الأمن القومي مثلا.

لكن المشكلة في نظرية التوازن هذه، هي أن "الوزن المخصص للكلام ليس ثابتًا، بل يتغير صعودًا وهبوطًا، تبعًا للظروف المحيطة"[2]، أي أن تحديد الكلام الذي يجب تقييده، يخضع للظروف المحيطة به وللاعتبارات الاجتماعية والتاريخية للمجتمع، وهذا يؤدي إلى تفاوت في الحكم على نفس الكلام في مكان آخر وبيئة أخرى، كما أن إجراء هكذا موازنة، يعيد مصير حرية التعبير ليد الجهات التي تتحكم بتحديد الكلام الذي يجب تقييده، والتي تكون عادة الجهات الحكومية أو أذرعها، وهي الجهات التي لديها ميل إلى توسيع دائرة الكلام الذي يُعتبر مؤذيًا ويهدد الأمن القومي أو القيم الاجتماعية السائدة، وهذا بحد ذاته مشكلة، فكيفية التوفيق بين حرية التعبير والقيم الاجتماعية مسألة تتفاوت

[1]- سموللا. مرجع سابق. ص 42.
[2]- المرجع السابق. ص 66.

أهميتها وطبيعتها من مجتمع لآخر، وتحتاج إلى فهم عميق لثقافة المجتمع وسياسته وقوانينه وتاريخه، فالقانون الأميركي مثلا، يحمي أشكال الكلام الذي يُعبر عن الكراهية والعنصرية، شرط ألا يصل إلى أعمال عنف، أما القوانين في أوروبا، فهي أكثر حساسية تجاه هذا الكلام، لا سيما في مواضيع معينة، ولأسباب تاريخية، كمسألة المحرقة مثلا[1]، ومن هنا برزت حاجة الدول الليبرالية لأنظمة رقابة قائمة على المسؤولية الاجتماعية، يتم التوصل إليها نتيجة التفاوض والحوار المستمر بين الجهاز السياسي ووسائل الإعلام، وتفرض تماهيًا بين الصالح العام وحرية التعبير، وتقوم السلطات القضائية بالبت في أمور أي خلاف.

3- في قانون حقوق الإنسان:

أصبحت مسألة تقييد الحريات بموجب القانون بعد الثورتين الأميركية والفرنسية، تنطلق من الحرص على حماية الأفراد وحقوقهم وليس حماية الأنظمة السياسية السائدة كما كان سابقا، لأن تلك الأنظمة تتجه عادة نحو تقييد مواطنيها خصوصا المعارضين منهم لسياساتها[2]، وقد أصبح تقييد الحقوق "مبدأ عاما يتعلق بممارسة كافة حقوق الإنسان، على اعتبار أن حق كل إنسان ينتهي بانتهاكه لحق إنسان آخر"[3]، وهذا هو المعيار الأساس الذي يُتّبع عند معالجة الحقوق في المواثيق الدولية، ويُقاس بناء عليه مدى تماشي التشريعات الداخلية مع المعايير الدولية، فهو يقضي بأن تكون هناك معادلة في القانون بين الحقوق والواجبات من جهة، والمسؤوليات الخاصة من جهة أخرى[4].

و يمكن فهم المعادلة القانونية لتقييد هذه الحريات في المواثيق الدولية وفي التشريعات المحلية، بالرجوع إلى الفقرة الأولى من المادة 29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي أكدت على احترام حرية الآخرين، وعلى واجبات الأفراد تجاه الجماعة التي بها وحدها تنمو شخصية الفرد نموًّا حرًّا كاملا، فكان نصها: "على كل فرد واجبات إزاء الجماعة، التي فيها وحدها يمكن أن تنمو شخصيته النمو الحر الكامل".

---

[1]- المرجع السابق. ص 515.
[2]- سميح محسن. **حرية الرأي والتعبير، التجربة الفلسطينية**. (رام الله: مركز رام الله لحقوق الإنسان، 2003). ص 40.
[3]- فاتح سميح عزام. مرجع سابق. ص 42
[4]- المرجع السابق. ص 206.

وبهذا فإن تقييد الحريات يجب أن يكون مراعيا لتلك الواجبات الفردية تجاه الجماعة، ثـم تـأتي الفقـرة الثانية من ذات المادة لتوازن المعادلة بتأكيدها على حق الفرد في ألا يخضـع فـي ممارسـة حقـوقه وحرياته، "إلا للقيود التي يقررها القانون مستهدفًا منه – حصرًا – ضمان الاعتراف الـواجب بحقـوق وحريات الآخرين واحترامها، والوفاء بالعادل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميـع فـي مجتمع ديمقراطي".

وهذا هو الهدف ذاته من وضع قيود على حرية التعبير في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إذ حددت هذه المادة ضرورات فرض قيود على حرية التعبير ضمن خمس حـالات يمكن أن تضمن عدم تجاوز الأفراد حقوق وحريات الآخرين، وهي:

1- حماية حقوق الآخرين.

2- سمعتهم.

3- حماية الأمن القومي.

4- النظام العام.

5- الصحة العامة والأخلاق.

وقد أضافت المادة 20 من العهد الدولي المذكور، إلى الحالات التي يجب تقييدها، كل تعبير يحمل كلمات كراهية ودعاية وتحريض وعنصرية، ونصت على أن "1- تحظر بالقانون أية دعاية للحرب. 2- تحظر بالقانون أية دعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييـز أو العـداوة أو العنف".

اتبعت المواثيق والأعراف الدولية والاتفاقيات الإقليمية نهج الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن، والاتفاقية الأميركية لحقوق المواطن، فيما يتعلق بفرض قيود على حرية التعبير، لكن الأصل بقي دائمًـا السماح بممارسة ذلك الحق، أما تقييده فهو الاستثناء، وبالتالي فإن أي قيود لا يكون منصوصًـا عليهـا

بالقانون هي باطلة ولا يجب الالتزام بها كما ورد في الفقرة الثانية من المادة 29 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهو ما أكدته لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المنشأة بموجب ذات العهد[1].

وتختلف القيود التي توضع على حرية التعبير من حيث المرونة والشدة في الأعراف والمواثيق الدولية والإقليمية، فبعد الحرب العالمية الأولى كانت المواثيق الدولية تشير إلى ضرورة احترام حرية التعبير دون قيود، ولم يُشِر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) إلى أي نوع من القيود على حرية التعبير، ونص في مادته التاسعة عشرة على أن "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود"، وكان قرار الأمم المتحدة رقم 59 (د-1) المؤرخ في 14/12/1946 أشار قبل ذلك إلى أن الحق في حرية التعبير لا يعترف بحدود: "حرية الإعلام حق مكفول من حقوق الإنسان الأساسية، هي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة جهودها له".

ثم جاء الإعلان الأميركي لحقوق وواجبات الإنسان الذي تبناه المؤتمر الدولي التاسع للدول الأميركية عام 1948 ليؤكد على هذا الحق في مادته الرابعة: "لكل شخص الحق في أن يتمتع بحماية القانون ضد الهجمات التعسفية على شرفه وسمعته وحياته الخاصة والعائلية"، ثم جاءت الاتفاقية الأوروبية للحفاظ على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية لعام 1950، ونصت في مادتها العاشرة على أن "لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حرية اعتناق الآراء واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها".

لكن التطورات الدولية في الستينيات من القرن الماضي من تصفية الاستعمار وظهور الدول الصغيرة أو المتوسطة وتجمعها في حركة عدم الانحياز وسعيها لمقاومة آثار الحرب الباردة، استدعت إعادة النظر في الترتيبات الدولية لحماية حرية الإعلام، وبرزت قناعة بأنه ينبغي مراعاة العلاقة الوثيقة بين الجوانب العامة لحقوق الإنسان وبين التشريعات الوطنية الخاصة بحرية الإعلام.

[1] - **الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، حالة قطاع غزة (مايو 94 - ديسمبر 98).** (غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان). ص 21.

لذلك أعادت الأمم المتحدة تأكيدها على هذا الحق في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيـــة والسياســـية لعام 1966 في المادة 18 التي تكفل الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، والمادة 19 التي تكفل فـــي بندها الثاني حرية التعبير: "لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب، أو مطبوع، أو في قالب فني، أو بأية وسيلة أخرى يختارها".

ثم ذكرت هذه المادة الحالات التي يجوز فيها تقييد حرية التعبير شرط أن "تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية"، هذه الحالات هي: "(أ) احترام حقوق الآخرين وسمعتهم. (ب) حماية الأمن القـــومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة".

وأشارت الاتفاقية الخاصة بإزالة كل أشكال التفرقة عام 1969 في البند (د) من المادة الخامسة إلى الحق في حرية التعبير كأحد الحقوق المدنية التي ينبغي على الدول – بموجب هذه الاتفاقية – الالتزام بها دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني.

وفي 28 تشرين ثان 1978، أصدر المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة إعلانـــا بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي وتعزيـــز حقـــوق الإنسان ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب، ونص في مادته الأولى على أن "دعم السلام والتفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض علي الحرب، تقتضي تداول المعلومات بحرية ونشرها علي نحو أوسع وأكثر توازنا، وعلى وسائل إعلام الجماهير أن تقدم إسهاما أساسيا في هذا المقام، وعلى قدر ما يعكس الإعلام شتى جـــوانب الموضـــوع المعالج، يكون هذا الإسهام فعالا"، كما نص في البند الأول من مادته الثانية على أن: "ممارســـة حريـــة الرأي وحرية التعبير وحرية الإعلام، المعترف بها كجزء لا يتجـــزأ مـــن حقـــوق الإنســـان وحريـــاته الأساسية، هي عامل جوهري في دعم السلام والتفاهم الدولي"، ونص البند الثاني من ذات المادة على أنه "يجب ضمان حصول الجمهور على المعلومات عن طريق تنوع مصادر ووسائل الإعلام المهيأة له، مما

يتيح لكل فرد التأكد من صحة الوقائع وتكوين رأيه بصورة موضوعية في الأحداث، ولهذا الغرض يجب أن يتمتع الصحفيون بحرية الإعلام وأن تتوافر لديهم أكبر التسهيلات الممكنة للحصول على المعلومات، وكذلك ينبغي أن تستجيب وسائل الإعلام لاهتمامات الشعوب والأفراد، مهيئة بذلك مشاركة الجمهور في تشكيل الإعلام".

أما ميثاق جامعة الدول العربية، فلم يتضمن عند وضعه أي إشارة لحقوق الإنسان على اعتبار أن الدول العربية الأعضاء في الجامعة، هي أيضًا أعضاء في الأمم المتحدة، وبالتالي فهي ملتزمة بالمواثيق الدولية، لكن الجامعة – وبضغط من الأمم المتحدة – شكلت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، ووضعت إعلان حقوق المواطن في الدول والبلدان العربية، وهو الإعلان الذي لم ينجح في خلق نواة صلبة تُجمع عليها الدول العربية، الأمر الذي يعزوه البعض إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، وعدم الاجتماع على حلول لها ولا يزال هناك اتفاق نظري على ضرورة تبني حقوق الإنسان، بما فيها حرية التعبير، لكن في ذات الوقت، هناك تباين في النظرة لكيفية التطبيق[1]، ونجد أن حرية التعبير مذكورة في الدساتير العربية، لكنها مربوطة بقيود قانونية تفرغها من مضمونها، وهي الحرية الأقل احتراما بين حقوق الإنسان في العالم العربي[2].

نلاحظ مما سبق أن القاعدة هي حماية حرية التعبير والاستثناء هو تقييدها، لكن المشكلة في الحالات التي يمكن تقييدها حسب المواثيق الدولية والاتفاقات الإقليمية هي أنها "حالات مطاطة تحتوي على مفاهيم عامة قد تُفسر من قبل بعض الأنظمة السياسية بشكل يُسيء للحرية من خلال تضييق مساحتها وحدودها"[3]، أو لتتخذ من تلك القيود ذرائع لوضع المزيد من القيود في التشريعات الداخلية.

لهذا اتفق أهل القانون على مبادئ عامة يجب أن تؤخذ بالاعتبار عند وضع أي تشريع أو قانون يقيد الحقوق[4]، وتتلخص تلك المبادئ في ثلاث نقاط:

---

[1]- الجمال. مرجع سابق. ص 36.

[2]- فاتح عزام. **ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية (دراسة مقارنة)**. (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 1995). ص 78.

[3]- **الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية.** مرجع سابق. ص 12.

[4]- عزام. ضمانات. مرجع سابق. ص 106.

1- مبدأ حسن النية: أي أن يكون هدف السلطة من فرض القيود هـــو حمايـــة حريـــات المجتمع وليس لمآرب أخرى.

2- مبدأ التناسب: ويعني أن تكون القيود المفروضة متناسبة مع الحاجة لها.

3- مبدأ الضرورة: أي ألا يستند القيد إلى تخمينات بل إلى أسس واقعية.

وسنفرد جزءا كاملا من الفصل الثالث من هذه الدراسة لتسليط الضوء على حرية التعبير في التشريعات الفلسطينية ومدى ملاءمتها للمواثيق الدولية.

الفصل الثاني

حرية التعبير في الإعلام الحكومي

(صوت فلسطين)

أ- الإعلام الحكومي

يتكون الإعلام الحكومي في فلسطين من هيئة الإذاعة والتلفزيون PBC، والهيئة العامة للاســـتعلامات، ووكالة الأنباء الفلسطينية (وفا).

وسيرتكز اهتمامنا في هذه الدراسة على صوت فلسطين الذي اعتُمد نموذجًا للإعلام الحكومي، لذلك لـــن نتطرق بالتفصيل إلى بقية مؤسسات الإعلام الحكومي، وسنكتفي بإشارة مقتضبة لها.

1- هيئة الإذاعة والتلفزيون :

تأسست هيئة الإذاعة والتلفزيون PBC بناء على ما ورد في اتفاق أوسلو الموقع في 13/9/1993 عـــن حق الفلسطينيين في إقامة حكم ذاتي محدود قائم على سلطتين تشريعية وتنفيذية، وتضمنت الاتفاقية كذلك إعطاء الفلسطينيين "جميع السلطات والمسؤوليات المتعلقة بالإدارة المدنية"، وتندرج وسائل الإعلام ضمن هذه المسؤوليات. وكان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أصدر في 6/7/1993 القرار رقم 4596 بإقامة هيئة إذاعة وتلفزيون[1].

ثم تضمنت الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية الموقعة بعد ذلك في واشنطن بتاريخ 28/9/1995، في بندها الأول من الفقرة ب من المادة 36 اعتراف إسرائيل "بأن الجانب الفلسطيني يملك الحق في بناء وتشغيل أنظمة اتصالات منفصلة ومستقلة وبنية تحتية بما في ذلك شبكات الاتصالات وشبكة التلفزيـــون

[1] - **منشورات دائرة العلاقات العامة في هيئة الإذاعة والتلفزيون**. مطبعة الشركة الوطنية. (رام الله: دون تاريخ).

وشبكة الإذاعة"، وحددت الفقرة (ج) موجات البث الإذاعي المتاحة للجانب الفلسطيني الذي عليه أن يعرض حاجاته المستقبلية خلال لجنة J.T.C".

كانت أهمية إنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون بعد قيام السلطة تنبع من أن هذه الهيئة هي أول إعلام فلسطيني مسموع ينطلق من الأراضي الفلسطينية، وكذلك أول إعلام فلسطيني مرئي في تاريخ فلسطين، لكن كان لزاما على هذا الإعلام المرئي والمسموع أن يكون مختلفا في خطابه عن المراحل السابقة لتوقيع اتفاق أوسلو، والتي يصنفها كريستوفر رويتر وإيرمتراود زيبولد في أربع مراحل هي: مرحلة التحكم الخارجي التي تمتد من الثلاثينيات وحتى عام 1967، ومرحلة الثورة التي تلت هزيمة الدول العربية في حرب الأيام الستة والتي شهدت بعد ذلك ولادة صوت العاصفة، ثم المرحلة الدبلوماسية التي ترسّخ فيها صوت فلسطين أو صوت العاصفة حتى تدمير إرسالياته أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 وخروج المنظمة إلى بيروت، ثم مرحلة الانتفاضة منذ عام 1987 وحتى توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة ومختلفة.[1]

اعتمدت هيئة الإذاعة والتلفزيون في بدايتها على المساعدات الأوروبية والأميركية والعربية، وتلك المقدمة من منظمات دولية مثل اليونيسيف واليونسكو[2]، لكن قوات الاحتلال قامت بتفجير مبنى الهيئة في مدينة البيرة في 19/1/2002، وتدمير ما فيه من استوديوهات وأجهزة ومعدات وأرشيف بحجة التحريض ضدها، وقُدرت الخسائر حينها بـ 15 مليون دولار[3].

وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي دمرت في 13/12/2000 مباني محطة الإرسال الإذاعي، وقبل ذلك برج الإرسال في 12/10/2000، ومقر محطة الإرسال التلفزيوني والإذاعي، ومقر الفضائية في غزة في 20/11/2000.

---

[1]- كريستوفر رويتر وإيرمتراود زيبولد. **الإعلام وحرية الرأي في فلسطين**. ترجمة عارف الحجاوي. (فلسطين: هاينريخ بويل ومعهد الإعلام في جامعة بيرزيت). ص 37 – 47.

[2]- المرجع السابق ص 106؛ منشورات دائرة العلاقات العامة في هيئة الإذاعة والتلفزيون. مرجع سابق. ص 19.

[3]- المرجع السابق. ص 10.

وقد بقيت هيئة الإذاعة والتلفزيون تابعة للرئاسة منذ نشأتها إلى أن حدث تنازع على الصلاحيات بين الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات ورئيس الوزراء آنذاك محمود عباس عام 2003، فأُتبعت في أيار من ذلك العام لوزارة الإعلام، ثم عادت لتُتبع للرئاسة من جديد بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية، وهو الأمر الذي سنأتي على ذكره بالتفصيل لا حقا.

صوت فلسطين:

هو امتداد للإذاعة التي حملت ذات الاسم وتنقلت في مختلف الدول العربية بعد تأسيس المنظمة، وبدأت كبثٍّ جزئي على موجة صوت العرب من القاهرة، ثم عمّان فدرعا فالجزائر فبغداد فعدن فصنعاء، ثم بيروت فتيرانا فبغداد من جديد، ثم صيدا قبل أن يصل بها المطاف إلى فلسطين وتحديدا إلى أريحا، حيث بدأ صوت فلسطين بثه في 1/7/1994 بخطاب لياسر عرفات ألقاه من غزة، على الموجات المتوسطة (AM 675). وقد كان البث لمدة ست ساعات يوميًّا، ثم مُدد ليصبح ثماني عشرة ساعة بعد الانتقال إلى رام الله عام 1995[1].

تحول خطاب صوت فلسطين بعد أوسلو من خطاب يعتمد على الأخبار والتعليقات السياسية والرسائل السرية المشفرة وأخبار الانتفاضة وبلاغات التضامن معها[2]، إلى خطاب يُولي الاهتمام للثقافة وتطور الوطن والأمور الإنسانية والبرامج الثقافية والاجتماعية[3].

وقد أصبح صوت فلسطين في تموز عام 1997 يُغطي كل مناطق الضفة وغزة، بعد بدء الإرسال من جنين وكفر راعي[4]، وكان يصل أيضا إلى أجزاء من الأردن وسوريا ولبنان، وبقي الحال كذلك حتى أقدمت القوات الإسرائيلية على تدمير أبراج الإرسال في 13/12/2000، ثم مبنى الهيئة في 19/1/2002، فأصبحت تبث على موجات FM وهي:

---

[1]- **منشورات دائرة العلاقات العامة في هيئة الإذاعة والتلفزيون**. (رام الله: حزيران 2000).
[2]- المرجع السابق.
[3]- المرجع السابق.
[4]- رويتر وزيبولد. مرجع سابق. ص 108.

- 7, 09 وهي الموجة الرئيسية التي تغطي رام الله وأجزاء من القدس وبيت لحم.
- 99,4 تغطي الخليل.
- 88,8 و 102,1 تغطيان غزة.

ويلاحظ أن الموجات السابقة لا تغطي كل مناطق الضفة، كجنين ونابلس وطولكرم. وتوجد خطة لتوسيع رقعة التغطية لتشمل تلك المناطق عبر تركيب أجهزة جديدة اشتراها صوت فلسطين مؤخرا، لكن إسرائيل احتجزتها عدة أشهر ولم تسمح بإدخالها إلا بعد تدخل شخصيات فلسطينية متنفذة لها علاقات مع الجانب الإسرائيلي[1]، مع ذلك فإن تركيب هذه الأجهزة الذي يُكلف المال، لم يتم بسبب الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية.

ويتكون صوت فلسطين من:

1- محطة الإرسال الإذاعي:

أُنشئت عام 1938 بعد الانتداب البريطاني على فلسطين، وكانت تعمل بجهاز قدرته 20 كيلو واط، واستُخدمت من قبل إذاعة الشرق الأدنى ثم الأردن ثم إسرائيل بعد احتلالها الضفة الغربية عام 1967، وذلك على الموجة AM 738، وقد استخدمتها إسرائيل طوال سنوات الاحتلال للأغراض العسكرية وللتشويش على الإذاعات العربية[2]، وبعد رحيل الاحتلال عن رام الله وقيام السلطة الوطنية، استُخدمت الموجة من قبل صوت فلسطين حتى تدمير أبراجها في 13/12/2000.

2- الاستوديوهات:

[1] - مقابلة مع عماد غنيم، مهندس صوت في صوت فلسطين، أُجريت بتاريخ 30/10/2006.
[2] - منشورات دائرة العلاقات العامة. مرجع سابق.

1- في البيرة: جُهزت عام 1996 بمبنى مُستأجر، وكانت قبل ذلك في مدينة أريحا منذ بدء البث في الأول من تموز عام 1994.

ويضم مبنى الاستوديوهات بالإضافة إلى استوديوهات البث والتسجيل، غرفة التحرير ومكاتب الموظفين. وقد تم تدميرها من قبل قوات الاحتلال في 19/1/2002، فانتقل العمل إلى استوديوهات محطة إذاعية خاصة في رام الله، ليرجع بعدها إلى مبنى البيرة بعد ترميمه وبناء مبنى آخر بجانبه. ثم انتقل المقر مرة أخرى إلى شقة مستأجرة في البيرة.

2- في غزة: جُهزت استوديوهات متواضعة وإرساليات بعد مجيء السلطة، لكن البث الرئيسي على موجة AM كان – كما أشرنا – من أريحا ثم رام الله، ومع ذلك قصفت القوات الإسرائيلية مقر الإذاعة في غزة في 20/11/2000. فانتقل العمل مؤقتا في استوديو متواضع بمقر نقابة الصحفيين بغزة، ثم أعيد عام 2002، بناء أبراج إرسال جديدة في عمارة أبو رحمة بشارع الإرسال في رام الله، وجُهزت استوديوهات جديدة عام 2003 في حي تل الهوى بغزة.

وقد تم عام 2005 دمج بث صوت فلسطين بين رام الله وغزة واقتسام البرامج والنشرات.

أما الهيكل الإداري الحالي لصوت فلسطين فينقسم إلى ثلاث دوائر هي:

1- البرامج والتنسيق، وتحتوي على خمسة أقسام.

2- الأخبار وتحتوي على أربعة أقسام.

3- الهندسة الإذاعية وفيها أربعة أقسام.

4- دائرة الشؤون الإدارية.

ويعمل في صوت فلسطين "مائة واثنان وثلاثون موظفا يتوزعون على جميع الإدارات والأقسام، وكذلك بين الاستوديوهات في الضفة وغزة والخدمات الإدارية"[1]، ويرى القائم بأعمال مدير عام البرامج أن هناك حاجة لضعفي العدد الحالي لموظفي الإذاعة "لملء شواغر الهيكلية، وحسب التخصصات في البرامج والأخبار"[2]. وهناك من يعمل مع صوت فلسطين ضمن برامج ممولة من مؤسسات المجتمع المدني[3]، أو من خلال مؤسسات أخرى في السلطة كهيئة التوجيه السياسي.

ويقدم صوت فلسطين خمسة وستين برنامجا، ما بين يومي وأسبوعي، منها اثنان وستون برنامجا من إنتاج محلي، وثلاثة من إنتاج خارجي، والبرامج التي ينتجها صوت فلسطين تتخصص في مجالات مختلفة.

ويتم تجديد البرامج وتغييرها كل دورة برامجية جديدة، تستغرق الواحدة منها عادة ثلاثة أشهر، لكن هناك برامج ثابتة وإن تغير مقدموها، مثل البرامجين الإخباريين (نهار جديد وأحداث اليوم)، بالإضافة إلى برامج أخرى مثل فلسطين صباح الخير (خدميّ)، ولا بد للقيد أن ينكسر (مخصص للأسرى)، ويسألونك في الدين والحياة (ديني)، والسهرات الليلية الترفيهية، ومسابقات وجوائز (تسلية)، ومشوار الصباح (تثقيفي منوع).

تلفزيون فلسطين:

انطلق من أريحا في حزيران عام 1994 على القناة UHF 23 بشارة البث التجريبي. وفي أيلول من ذات العام بدأ بثه المحلي من غزة ببث أغان مدة خمسة عشر يوما، ثم مُددت فترة البث تدريجيا حتى وصلت في آذار عام 1997، إلى ست عشرة ساعة يوميا[4].

---

[1]- بسام دغلس، القائم بأعمال مدير عام البرامج في صوت فلسطين. أجاب على أسئلة أُرسلت له لغرض هذه الدراسة.

[2]- دغلس. مرجع سابق.

[3]- فداء برغوثي تقدم برنامج في عيون النساء الممول من جمعية المرأة العاملة، وأمل جمعة تقدم برنامج ضد الصمت الممول من طاقم شؤون المرأة، وهما برنامجان أسبوعيان مخصصان للقضايا النسوية.

[4]- **منشورات دائرة العلاقات العامة لهيئة الإذاعة والتلفزيون.** (رام الله: نيسان 1998).

أما قناة فلسطين الفضائية فبدأت البث في نيسان عام 1999 بعدة ساعات خلال النهار، وأصبح بعد ستة أشهر من ذلك التاريخ على مدار أربع وعشرين ساعة على قمر النايل سات[5].

واندمج تلفزيون فلسطين عام 2005 مع قناة فلسطين الفضائية وتوحد البث والبرامج بينهما، وكذلك الكوادر، وأصبحت الفضائية كما كان التلفزيون سابقا جزءا من هيئة الإذاعة والتلفزيون PBC بعد أن كانت لها إدارتها المستقلة.

2- الهيئة العامة للاستعلامات:

أُنشئت الهيئة العامة للاستعلامات بموجب قرار من الرئيس الراحل ياسر عرفات بتاريخ 12/2/1996، اعتُبرت الهيئة فيه عامة مستقلة تابعة لرئاسة السلطة[2]، ثم أُتبعت لوزارة الإعلام عام 2005 بقرار من الرئيس محمود عباس الذي أعاد نقلها للرئاسة في 12/6/2006.

وتتمثل غايات الهيئة الاستراتيجية حسبما ورد في المادة الثانية من نظامها الداخلي في بناء نظام وطني للمعلومات، وتقديم صورة فلسطينية مشرفة إلى العالم، وحوسبة الكتاب الفلسطيني، ووضع صانع القرار في البيئة المعلوماتية المناسبة لاتخاذ القرار، وتوثيق الحدث الفلسطيني[3]، وتضم الهيئة إدارات عدة منها:

- **مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:** وضعت نواته في كانون ثان عام 2000، ويهدف إلى حصر المعلومات التي يتم جمعها من وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية، ثم ترتيبها بشكل يمكن تداوله عبر شبكة الانترنت[4].
- **المركز الصحافي الدولي:** هدفه "مقاومة الصورة السلبية وتعزيز الصورة الإيجابية عن الفلسطينيين لدى المتلقي خارج فلسطين"[5]. وقد أطلَق المركز لهذا الغرض بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 موقعه على الانترنت باللغتين العربية والإنجليزية.

---

[5]- **تلفزيون فلسطين وقناة فلسطين الفضائية – الإدارة والتمويل، والسياسات البرامجية.** الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. سلسلة تقارير خاصة (22). (أيار 2003).

[2] موقع الهيئة العامة للاستعلامات الالكتروني: www.sis.gov.ps. تمت زيارة الموقع بتاريخ 7/4/2007.

[3]- المرجع السابق.

[4]- موقع مركز المعلومات الإلكتروني: www.pnic.ps. تمت زيارة الموقع بتاريخ 7/4/2007.

[5]- موقع المركز الصحافي على الانترنت: www.ipc.gov.ps.تمت زيارة الموقع بتاريخ 7/4/2007.

- **المكتبة الإلكترونية:** تهدف لتوفير المعلومات على شبكة الانترنت، وربط المكتبات الفلسطينية.
- **الإدارة العامة للبحوث ومسوح الرأي العام:** تختص بإعداد البحوث وتنظيم استطلاعات الرأي.

3- وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا):

أُنشئت عام 1972 في بيروت، وانتقلت مع قيادة منظمة التحرير إلى تونس، وكانت تنطق باسم منظمة التحرير، ولما انتقلت إلى الضفة وغزة بعد اتفاق أوسلو، أصبحت تنطق باسم السلطة[1]، وتقدم خدماتها مجانا عبر الانترنت، ولها مكاتب في مدن الضفة وغزة، وفي الناصرة داخل الخط الأخضر، ومكاتب خارجية في عمّان والقاهرة وتونس وباريس وفيينا وروما ولندن[2]، وقد وصل عدد زائري موقعها الإلكتروني أواخر عام 2004، أربعة ملايين[3].

تعرض مكتبها في بيت لحم للتدمير على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، كما هوجمت صفحتها الإلكترونية في 25/7/2002، ودُمرت وبُثت مكانها دعاية إسرائيلية، وتعاني وفا بالإضافة إلى الاستهداف الإسرائيلي أحيانا، من ضعف الإمكانات وصعوبة تكيف الكادر القديم مع متطلبات المرحلة الجديدة وضعف إمكانيات الكادر الشاب[4].

[1]- رويتر وزيبولد. مرجع سابق. ص 80-81.
[2]- المرجع السابق. ص 81.
[3]- موقع وفا على الانترنت: www.wafa.pna.net. تاريخ الزيارة 7/4/2007.
[4]- المرجع السابق.

ب- حرية التعبير في صوت فلسطين

يُظهر التحليل الكمي لعيّنة من البرنامجين الإخباريين (نهار جديد وأحداث اليوم) ونشرات الأخبار للفترة الممتدة بين كانون أول 2004 وكانون أول 2006، أن مساحة حرية التعبير المعطاة لحركة فتح في صوت فلسطين من خلال استضافة المسؤولين وقراءة تصريحاتهم وبياناتهم وآرائهم ومناقشة الشؤون الحزبية وغير الحزبية، والاهتمام بأخبار رموز الحركة، وانتقاء المقالات التي تصب في مصلحتها، تفوق بأضعاف عدة، المساحة المعطاة لحركة حماس والفصائل الأخرى والحكومة، مهما كانت نسبة تمثيل فتح وموقعها في الحكومة والمجلس التشريعي.

فبالنظر إلى الجدولين (1) و(2)، نرى أن حركة فتح أُعطيت ثماني ساعات واثنتي عشرة دقيقة وسبعًا وخمسين ثانية من إجمالي زمن البرنامجين والنشرات، أي ما نسبته 14.14% من مساحة البرنامجين المذكورين والنشرات، مقابل ثمان وخمسين دقيقة وأربع وعشرين ثانية لحماس، أي ما نسبته 1.67% من إجمالي مساحة البرنامجين والنشرات. فيما أُعطيت الفصائل الأخرى (ومعظمها من المنضمة تحت مظلة منظمة التحرير) ساعتين وأربع وأربعين دقيقة وسبع وثلاثين ثانية، أي ما نسبته 4.72% من مساحة البرنامجين والنشرات.

ويشير الجدول رقم (3)، إلى أن برنامج نهار جديد هو الذي يخصص المساحة الأوسع لحركة فتح، فهو يعطي 16.38% من مساحته للحركة، فيما يخصص برنامج أحداث اليوم 10.89% من مساحته للحركة، تليهما النشرات التي تُعطي فتح 10.85% من مساحتها، لكن أحداث اليوم هو الذي يخصص المساحة الأقل لحماس بإعطائها 0.16%، مقابل 2.30% في نهار جديد و 1.59% في النشرات، فيما يميل برنامج نهار جديد إلى إبراز صوت الفصائل الأخرى أكثر من أحداث اليوم والنشرات، إذ يخصص 5.92% من مساحته لها، مقابل 3.43% في أحداث اليوم، و 2.27% في النشرات.

لكن النشرات هي التي تخصص المساحة العظمى لأخبار الحكومة، إذ بلغت نسبة تلك الأخبار 9.82% من مساحتها، يليها أحداث اليوم بنسبة 7.52%، ثم نهار جديد بنسبة 4.62%.

وتشير هذه النتائج إلى تفاوت نهج صوت فلسطين إزاء حركتي فتح وحماس وبقية الفصائل تبعا للمحررين ومقدمي البرامج.

وبالعودة إلى الجدولين (1) و(2)، نجد أن هناك زيادة في مساحة التعبير المخصصة لفتح وحماس وبقية الفصائل بعد الانتخابات عما كانت قبلها، رغم تفاوت مقدار تلك الزيادة، وهذا يدل على زيادة الاهتمام بالأمور السياسية والفصائلية على حساب المواضيع الأخرى التي ليس لها علاقة مباشرة بالعمل السياسي، والتنافس الفصائلي، وبمقارنة المساحة المعطاة لحركتي فتح وحماس وبقية الفصائل قبل الانتخابات التشريعية في 25/1/2006 وبعدها، نلاحظ أن مساحة التعبير المعطاة لفتح بعد الانتخابات وانتقالها للمعارضة، ازدادت عما كانت عليه قبل تلك الانتخابات، فتُظهر النتائج في الجدول (1) أن 14.32% من مساحة البرنامجين والنشرات كانت مخصصة لفتح قبل الانتخابات، ازدادت بعد الانتخابات إلى 18.98%.

كما ازدادت المساحة المعطاة لحماس من 1.28% قبل الانتخابات إلى 2.53% بعدها، أي بمقدار خمسة أضعاف تقريبا.

أما الفصائل الأخرى، فازدادت مساحة التعبير المتاحة لها بشكل ملحوظ، فارتفعت النسبة من 1.29 % إلى 8.72%، أي بمقدار ثلاثة أضعاف تقريبا، وهو الأمر الذي يدل على ازدياد الاهتمام بالآراء والمواقف الأخرى المختلفة عن قطبي التنافس (فتح وحماس) في الفترة المحددة في هذه الدراسة.

لكن التراجع اللافت الذي يشير له هذا الجدول كان في المساحة المخصصة للحكومة، إذ تراجع مقدار هذه المساحة من 13.84% زمن الحكومة التي كانت تقودها فتح، إلى 3.10% زمن الحكومة التي صارت تقودها حماس.

وإذا ما أردنا معرفة نهج صوت فلسطين قبل الانتخابات وبعدها من خلال البرنامجين والنشرات، وقارنّا بين الجدولين (5) و(4) والجدول (6)، نجد أن برنامج نهار جديد هو الذي أصبح يخصص المساحة الأوسع لحركة فتح بعد الانتخابات، إذ يشير الجدول (4) إلى أن المدة المخصصة لفتح في البرنامج

ازدادت من ساعة وثمان وأربعين دقيقة وخمس وثلاثين ثانية، أي ما نسبته 10.05%، إلى ثلاث ساعات وخمسين دقيقة واثنتين وثلاثين ثانية، أي ما نسبته 23.28% من مساحة البرنامج، تليه النشرات التي ازداد الزمن المخصص للحركة في مجمل زمنها من ثماني عشرة دقيقة وخمس ثوان إلى أربع وأربعين دقيقة وخمس عشرة ثانية، وازدادت بالتالي النسبة من 6.66% إلى 14.60% حسبما يشير الجدول (6)، وتلاها برنامج أحداث اليوم الذي يبين الجدول (5) أن المدة المخصصة لفتح فيه ازدادت من إحدى وأربعين دقيقة وخمس ثوان، أي ما نسبته 9.78% من مساحة البرنامج، إلى خمسين دقيقة وخمس وعشرين ثانية، أي ما نسبته 12.00%.

ويدل ذلك على أن نهج صوت فلسطين في إعطاء المساحة الكبرى لفتح يبرز بشكل خاص عند الأشخاص الذين يقدمون برنامج نهار جديد أكثر من باقي الموظفين الذين يعملون في النشرات وبرنامج أحداث اليوم، وقد وجدنا عند تفريغ حلقات أحداث اليوم أن هذا البرنامج يُخصص مساحة منه لمتابعة شؤون أخرى غير مرتبطة مباشرة بالتنافس بين الفصائل، كالجدار، وشؤون القدس والعرب داخل الخط الأخضر، والشؤون الإسرائيلية، وهو ما يفسر الارتفاع الأقل في نسبة المساحة المخصصة للفصائل بعد الانتخابات.

كما كان نهار جديد هو البرنامج الذي زاد مساحة التعبير المخصصة للفصائل الأخرى، إذ تضاعفت تلك المساحة من عشر دقائق قبل الانتخابات، أي ما نسبته 0.92%، إلى ساعة واثنتين وخمسين دقيقة واثنتين وأربعين ثانية، أي ما نسبته 11.38%، كما يبين الجدول (4)، والحال مقارب بالنسبة لبرنامج أحداث اليوم، إذ ازداد الزمن المخصص للفصائل من ثلاث دقائق وأربعين ثانية، أي ما نسبته 0.87%، إلى خمس وعشرين دقيقة وعشر ثوان أي ما نسبته 5.99%. فيما زادت النشرات اهتمامها من دقيقة وثلاثين ثانية أي ما نسبته 0.55% إلى إحدى عشرة دقيقة وخمس وثلاثين ثانية، أي ما نسبته 3.82% كما يبين الجدولان (5) و (6).

وكان مقدار زيادة الزمن المخصص لحركة حماس ملحوظا في نهار جديد، إذ ازداد من عشر دقائق وست وثلاثين ثانية أي ما نسبته 0.98% إلى سبع وثلاثين دقيقة وثلاث عشرة ثانية، أي ما نسبته 3.75% كما يبين الجدول (4)، أما في النشرات فقد كان مقدار الزيادة محدودا جدا، إذ بلغ الزمن المخصص لحماس قبل الانتخابات ثلاث دقائق وأربعين ثانية، أي ما نسبته 1.35%، ليزداد بعد الانتخابات إلى خمس دقائق وثلاثين ثانية أي ما نسبته 1.81%، كما يبين الجدول (6)، وسُجل تراجع قليل في برنامج أحداث اليوم وبقيت المساحة المعطاة لحماس في هذا البرنامج متدنية جدا، إذ بلغت قبل الانتخابات خمسا وأربعين ثانية أي ما نسبته 0.17% من البرنامج مقابل أربعين ثانية بعد الانتخابت، أي ما نسبته 0.15% كما يبين الجدول (5).

وقد تراجعت المدة المخصصة للحكومة بمقدار ملحوظ في البرنامجين والنشرات، لكن التراجع الأكبر كان في نهار جديد، إذ يبين الجدول رقم (4) أن 6.97% من مساحة البرنامج كانت مخصصة للحكومة أيام فتح، ثم تراجعت زمن حكومة حماس إلى 2.06%، أي أن هذا البرنامج هو الذي شهد أكبر زيادة في المساحة المخصصة لفتح، وأكثر تراجعٍ في المساحة المخصصة للحكومة بعد الانتخابات.
أما في أحداث اليوم فقد تراجعت النسبة من 10.73% قبل الانتخابات إلى 4.32%، وفي النشرات كان التراجع من 15.38% إلى 4.84%. كما يبين الجدولان (5) و(6) على التوالي.
وهذا يدل على أن نهج صوت فلسطين اتسم بالابتعاد عن تناول أخبار الحكومة واستضافة المسؤولين فيها عندما أصبحت تقودها حماس، وكان ذلك لحساب فتح بالدرجة الأولى، ثم لصالح الفصائل الأخرى.

يتبين مما سبق أن صوت فلسطين يخصص مساحة من أثيره للمعارضة والفصائل الأخرى قبل الانتخابات التشريعية الثانية وبعدها، لكن توزيع تلك المساحة غير عادل في المرحلتين، بسبب عدم تساوي تلك المساحة أو تقاربها، وقد أشارت النتائج إلى أن المساحة الكبرى للتعبير كانت تُعطى في البرنامجين الإخباريين ونشرات الأخبار لحركة فتح، سواء أكانت في الحكومة أم في المعارضة، وقد

ازدادت تلك المساحة بعد الانتخابات التشريعية، وازداد أيضا الاهتمام بالآراء المعارضة على حساب المساحة المتاحة للحكومة وحماس، لكن ماذا بشأن طبيعة هذه المساحة؟ هل تُراعَى فيها الأمور التي تكفل حرية التعبير؟ وكيف يمكن معرفة ذلك؟

تُكفل حرية التعبير في المؤسسات الإعلامية في الدول الديمقراطية بأخلاقٍ مهنية يتم تبنّيها في أنظمة داخلية ومبادئ تنص على ضرورة ضمان حرية التعبير للجميع، وتكون تلك الأنظمة واضحة للعاملين في تلك المؤسسات، وتُنشر عادة على مواقعها الإلكترونية، فيكون بإمكان المستمعين والمشاهدين والقرّاء إبداء آرئهم في البرامج والمواد التي تُبث وتُنشر، وانتقادها إذا ما خالفت المبادئ المعلنة للمؤسسة.[1]

يقول الدكتور سليمان الصالح في كتابه (أخلاقيات الإعلام) إنه يوجد 15 معيارا يحقق جودة مضمون المادة الإعلامية المقدمة للجمهور، باعتبار النوعية الجيدة للمادة الإعلامية أحد المبادئ الأخلاقية الضرورية ليكون للإعلام مسؤولية نحو المجتمع، وهي المسؤولية التي تسعى لتحقيقها الدول الديمقراطية التي تنطبق عليها نظرية المسؤولية الاجتماعية، والتي يتمتع المواطنون فيها بحرية التعبير[2]، ومبدأ جودة المادة الإعلامية هذا هو واحد من 116 مبدأ أخلاقيا استنبطها الصالح من خلال دراسة 62 ميثاقا لأخلاق مهنة الإعلام (المرئي والمسموع والمكتوب)، وهي مواثيق صدرت عن منظمات دولية وهيئات مهنية، ومجموعات ومجالس صحافة وإذاعة وتلفزيون، ولجان معايير ومؤسسات إعلامية أخرى كوكالات الأنباء والصحف وإدارات التلفزيونات، وغيرها[3].

وبما أن معايير جودة المادة الإعلامية وردت في معظم تلك المواثيق أو بعضها، ما يدل على أن هناك شبه إجماع على أن توفرها ضروري لجودة المادة الإعلامية، فإننا سنعتمدها كأدوات قياس عند تحليل مضمون المواد الإخبارية لصوت فلسطين، لا سيما أن هناك ما يربط بقوة بين تلك المعايير وحرية

[1]- محاضرة عن دور الإعلام الخاص في ألمانيا في تلفزيون RTL بألمانيا بتاريخ 13/9/2006.
[2]- ارجع إلى نظرية التوازن، ص 23 وص 24 من هذه الدراسة.
[3]- صالح. مرجع سابق. ص 50 + ص 60.

التعبير بالمعنى الذي أوردناه في بداية هذه الدراسة وهو "**الحرية المتاحة للجهات المعارِضة للسلطة الحاكمة سياسيًّا، كي تعبّر عن آرائها ومواقفها بالكلام في وسائل الإعلام الحكومي الفلسطيني؛ وكذلك الحرية المتاحة للعاملين في وسائل الإعلام الحكومي لتناول المواضيع المختلفة والبحث عن المعلومات والوصول إليها، ثم استخدامها لتقديم الحقيقة للجمهور، حتى لو كانت تؤثر على السلطة الحاكمة والممسكين بزمامها**".

سنختار ثلاثة عشر معيارا من خمسة عشر، يعني توفرها في وسائل الإعلام بالضرورة تمتع تلك الوسائل بحرية التعبير، وهذه المعايير هي: الموضوعية، وعدم التحيز، وعدم تشويه المعلومات، والحياد، والعدالة، والتوازن، والأمانة، وأهمية المعلومات للجمهور، وعدم الخداع في تقديم المعلومات واستخدام العناوين والصور، والدقة، والفصل بين الخبر والرأي، والتغطية التفسيرية للأحداث، والتعليق العادل على الأحداث.

وقد استُثني معياران لأن أحدهما وهو (عدم إساءة تقديم المعلومات والصور)، يتعلق بالإعلام المرئي فقط، بينما نحن بصدد التعاطي مع الإعلام المسموع، أما المعيار الثاني فهو (التصحيح، بمعنى قيام الصحفيين بتصحيح أي معلومات تثبت لهم انها غير صحيحة أو غير دقيقة)، لأن هذا المعيار بعيد بعض الشيء عن مفهوم حرية التعبير الذي نحن بصدد دراسته، وقريب جدًّا من أحد المعايير التي سنتناولها وهو الدقة.

وسنصرف النظر عما يشير إليه سليمان الصالح من جدل دائر حول إمكانية تطبيق بعض تلك المعايير، وسنتطرق إلى ما تعنيه هذه المعايير في مهنة الإعلام، بناء على ما جاء في تعريف الصالح، وتعريفات أخرى.

1- الموضوعية

رغم أن مبدأ الموضوعية تعرض للنقد خلال سنوات التسعينيات، باعتباره خرافة لا يمكن تحقيقها، إلا أن هناك من يرى أن الموضوعية هي إيديولوجية لوسائل الإعلام، أي أنها من المعتقدات التي تحكم العمل

الصحفي[1]، ويقول صالح إن مفهوم "العدالة" حل محل الموضوعية باعتبار أنها "معاملة كافة الأطراف في أي حدث أو نزاع أو قضية بشكل متساو، وعرض وجهات نظر الأطراف المختلفة بشكل متساو أيضا، ولذلك فإن على الصحفي مسؤولية هي التأكد من أن كل الأطراف في القصة قد حصلت على حقها في عرض وجهة نظرها والتعبير عن مواقفها"[2]، ومع ذلك فلا تزال كتب الإعلام تورد الموضوعية كأحد أهم المبادئ الأخلاقية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في العمل الإعلامي.

ويقصد فرانك جيفكينس بالموضوعية "عدم تحريف الخبر بالحذف أو الإضافة"[3]، ويتفق معه فاروق أبو زيد ويقول إن الخبر حسب رأيه "لا يجب ان يتلون أو يتغير حسب أهواء الصحيفة أو أهواء المحرر الذي يحصل على الخبر ويكتبه"[4]، وما ينطبق على الصحيفة هنا ينطبق أيضا على كافة وسائل الإعلام.

ويُظهر تحليل المضمون لنشرات وبرامج صوت فلسطين الإخبارية أن كثيرا مما يُبث بعيد عن الموضوعية بمعناها الوارد ذكره، بسبب تغييب وحذف حقائق مهمة من الواضح أنها لا تتماشى مع أهواء مقدمي البرامج، ومن خلال التركيز في ذات الوقت على حقائق أخرى تخدم توجهات حزبية معينة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى إعطاء صورة غير حقيقية لا تعكس الواقع، وتضلل المستمع أو على الأقل تحرمه من معرفة الحقيقة.

يبرز هذا الأمر عند دراسة كيفية تعاطي صوت فلسطين في نشرات الأخبار والبرامج الإخبارية مع نتائج الانتخابات البلدية الرابعة التي جرت في 15/12/2005، والتشريعية الثانية التي جرت في 25/1/2006. إذ يُلاحظ أنه كان هناك تعمُّد واضح لإخفاء النتائج التي لم تكن لصالح حركة فتح، فلم يرد مثلا، خبر في النشرات المفصلة لليوم التالي للانتخابات البلدية، أي 16/12/2005، عن نتائج تلك الانتخابات، وكل ما ورد عن هذا الأمر هو عبارة مقتضبة في ذيل أحد الأخبار عن إشادة مراقبين بنزاهة عملية الاقتراع: "وكانت النتائج النهائية غير الرسمية أشارت إلى تقدم حركة حماس في انتخابات

---

[1]- صالح. مرجع سابق. ص 209 .
[2]- المرجع السابق. ص 221.
[3]- Bird.I. George and Merwla. E. Frederic: The news paper and society.p.p. 108-112
[4]- فاروق أبو زيد. **فن الخبر الصحفي**. (القاهرة: عالم الكتب، 2000). ص 73.

البلديات في مدن نابلس والبيرة وجنين مقابل فوز حركة فتح في بلدات ميثلون وجبع واليامون بمحافظة جنين وتقدمها في غالبية انتخابات القطاع الريفي"، ثم اختفى الخبر تماما في النشرات اللاحقة.

وفي برنامج نهار جديد لليوم الذي تلاه وهو 17/12/2005، كانت النتائج الأولية تشير إلى تقدم حركة حماس، ذُكر ذلك في أحد العناوين، لكن لم تتم متابعته بالتفاصيل، بل تم التطرق إلى تصريح صحفي لأحد كبار مسؤولي فتح الذي اعتبر أن النتائج "كارثية"، وأنها تستدعي "محاولة توحيد كتلة حركة فتح"، وأن "هذا الأمر يتطلب دراسة سريعة، ووضع مصلحة الحركة فوق المصالح الشخصية الضيقة"، وقد احتل موضوع "مصلحة حركة فتح وما يجب أن تفعله للاستعداد للانتخابات التشريعية" مساحة واسعة من البرنامج، فاستضاف مقدم البرنامج للحديث عنه كلا من جمال محيسن مسؤول اللجنة الحركية للانتخابات في محافظات الضفة، وعيسى قراقع مرشح حركة فتح لانتخابات التشريعي في ذلك الوقت.

في ظهر اليوم ذاته، أعلن جمال الشوبكي في مؤتمر صحفي نتائج الانتخابات، ووضّح فيها بالتفصيل وبالأرقام توزيع المقاعد في الانتخابات البلدية الأخيرة، وهو الأمر الذي لم يُذكر ألبته في نشرات صوت فلسطين، بل اقتصرت الأخبار المتعلقة بهذا الموضوع على الإشارة بالتفصيل إلى نسبة التصويت وعدد الدوائر الانتخابية، وعدد الناخبين والمرشحين، كما غاب هذا الموضوع عن فقرات البرنامج الإخباري الذي يأتي في وقت الظهيرة (أحداث اليوم)، وتمت تغطيته فقط من خلال رسالة صوتية لمراسل صوت فلسطين في رام الله الذي حضر المؤتمر الذي أُعلنت فيه النتائج، وقدّم هو الآخر المزيد من الأرقام، واستعان بتسجيل لصوت جمال الشوبكي وهو يعلن نتائج الانتخابات ويعدد بالتفصيل المقاعد التي فازت بها الكتل المتنافسة، لكنه لم يُجمل النتائج ولم يقدمها للمستمعين كمعلومة واضحة تبيّن النتيجة، وكذلك لم تفعل مقدمة البرنامج.

وكان تعاطي صوت فلسطين مع نتائج الانتخابات التشريعية الثانية مماثلا، ففي 26/1/2006، وهو اليوم الذي تلا الانتخابات، تجاهل مقدم برنامج نهار جديد تماما كل النتائج الأولية التي تحدثت عن فوزٍ مبدئي واضح لحماس في الانتخابات، ولم يبدأ المقدم برنامجه بعناوين رئيسة كما هي العادة منذ سنوات، بل

استهله، حتى دون الترحيب بالمستمعين، بذكر تصريحات الرئيس محمود عباس عن نزاهة عملية الاقتراع، ثم تصريحات لمحمود الزهار حول إمكانية حدوث تسوية على أساس اتفاق أوسلو، وبعدها تصريحات لوزير الخارجية الفرنسي آنذاك دوست بلازييه التي قال فيها إن التقديرات الأولية تشير إلى تعزيز فتح لمواقعها، ولم يُشر مقدم البرنامج عند قراءته أيا من هذه التصريحات إلى المصادر التي أوردتها، كما لم يتم التطرق إلى النتائج في النشرات أو حتى في تغطية مراسلي المحافظات، إلا في تلك المحافظات التي حققت فيها فتح تقدما وهي قلقيلية وأريحا ورفح، حيث ذُكر أن فتح حققت فوزا على حماس وأُشير إلى أسماء الفائزين، ولم يتم التعامل بالمثل مع الأماكن التي فازت بها حماس، بل كان المراسلون يدعون إلى "التريث"، وقد صيغ الخبر المتعلق بالنتائج في نشرة أخبار الثامنة التي تخللت نهار جديد بطريقة تخدم فتح إلى حد بعيد، إذ ذُكرت تفاصيل الفوز الدقيقة بالاعتماد على "النتائج الأولية"، بينما نُسبت المعلومة المتعلقة بفوز حماس إلى مراسل صوت فلسطين في غزة: "، وأشارت النتائج الأولية غير الرسمية للانتخابات إلى تقدم مرشح حركة فتح د.صائب عريقات على منافسه من حركة حماس بفارق كبير بمحافظة أريحا، كما أظهرت هذه النتائج فوز مرشحي حركة فتح عن دائرة قلقيلية أحمد هزاع شريم ووليد عساف على مرشحي مختلف الكتل، وفي رفح برز تقدم كبير لمرشحي حركة فتح وبفارق ملموس لصالح الدكتور محمد حجازي والمهندس أشرف جمعة والدكتور رضوان الأخرس، كما تشير هذه النتائج أيضا إلى أن الحركة تفوقت في القوائم، وأفاد مراسلنا عادل الزعنون أن حركة حماس تفوقت في مدينة غزة".

مقابل كل ذلك فإن التعاطي كان مختلفا مع نتائج الانتخابات البلدية الأولى مثلا، التي جرت في 23/12/2004، وكانت نتائجها لصالح حركة فتح، إذ ذُكر في عناوين برنامج نهار جديد في اليوم الثاني 25/12/2004: "حركة فتح تحقق فوزا بغالبية مقاعد المجالس المحلية والنتائج الرسمية تُعلن غدا"، وتم في سياق البرنامج ذكر عدد المقاعد التي فازت فيها فتح والفصائل الأخرى بالتفصيل، كما تم تحليل نتائج الانتخابات باستضافة محلل سياسي، ومسؤول اللجنة العليا للانتخابات المحلية فراس ياغي، كل هذا تم

رغم أن النتائج كانت لا تزال أولية، وفي النشرات الإخبارية (الثامنة مثلا)، قُدّم خبر واضح عن النتائج الأولية العامّة، وتم التركيز على فوز فتح وذُكر في الخبر أن ذلك الفوز "يشير إلى نيل الحركة ثقة نحو 60% من المشاركين في المرحلة الأولى من هذه الانتخابات"، وذُكر أيضا أن حركة حماس حصلت على "73 مقعدا فقط".

والحال ذاته ينطبق أيضا على نتائج الانتخابات البلدية الثانية التي جرت في 9/5/2005، إذ ذُكرت نتائج الانتخابات الأولية التي كانت تشير إلى فوز فتح بخمسين دائرة في عناوين برنامج نهار جديد في اليوم التالي، أي 10/5/2005، وبشكل مفصل جدا في معظم المحافظات، ولم يُشَر ألبتة في تلك الحلقات إلى النتائج التي كانت تحققها أيٌّ من الكتل المنافسة الأخرى.

والأمر ذاته حدث عندما فازت فتح بمجالس طلبة جامعة القدس المفتوحة التي جرت يوم 29/4/2006، إذ خُصص معظم البرنامج للحديث عن هذا الفوز، وتم تناوله باهتمام واضح منذ بدايته، فاحتل العنوان الرئيسي الثاني بعد عنوانٍ عن رواتب الموظفين، ثم ورد في الموجز والنشرة المفصلة (مع توضيح أماكن الفوز وعدد المقاعد)، وأُعيد ذكره قبل البدء بالبرنامج، وسُئل المراسلون عن تفاصيل الفوز وكيفيات الاحتفال به، وأجري حوار مع فهمي الزعارير رئيس منظمة الشبيبة الفتحاوية في ذلك الوقت، ووُجهت له مباركة الفوز في نهاية الحوار.

ويتطابق كل ما سبق مع نتائج التحليل الكمي التي تشير إلى الاهتمام الأكبر بأخبار حركة فتح وإنجازاتها على حساب حماس والفصائل الأخرى، الأمر الذي يتعارض كلية مع الموضوعية ويؤثر على فرص التعبير المتاحة.

2- عدم التحيز

مفهوم التحيز من المفاهيم التي يقول سليمان الصالح إنها بدأت بالاختفاء لأنها من المفاهيم التقليدية، ويعرف ماكويل التحيز بأنه "الميل إلى تفضيل أحد جانبي الصراع"[1]، ولا ينطبق هذا التعريف على حالة

[1] - Maquail. D, Analysis of newspaper Content, London: Her majesty stationery Office, 1977), p.15.

الصراع بمعناها الحرفي فقط، بل يمكن تطبيقه أيضا على أي قضية فيها أطراف مختلفة أو متنافسة، ويُظهر تحليل مضمون البرامج والنشرات في صوت فلسطين ميلا واضحا لتفضيل جانب على آخر، ويتضح ذلك في أكثر من شكل، كتسليط الضوء على أي إنجاز يحققه أحد الأطراف، وإبرازه والترويج له، مقابل تجاهل أي إنجاز آخر، ومثال على ذلك ما أوردناه في النقطة السابقة من إخفاء نتائج الانتخابات (البلدية الرابعة والتشريعية الثانية) التي فازت حماس بأغلبية مقاعدها، رغم أهميتها، وإبراز نتائج الانتخابات عندما تكون لصالح فتح.

كما يبرز تفضيل أحد الأطراف من خلال تخصيص مساحة واسعة له، فصوت فلسطين يخصص المساحة الأكبر من برامجه ونشراته لبحث شؤون حركة فتح وما تقوم به من نشاطات، وطرح ما يواجهها من مشاكل[1]، إذ تحتل حركة فتح 14.14% من مساحة النشرات وبرنامجي نهار جديد وأحداث اليوم في فترة هذه الدراسة كما أسلفنا، الأمر الذي يعني وجود ميل واضح لصالح الحركة على حساب كل الأمور الأخرى، وهو ميل ازداد بشكل واضح بعد الانتخابات التشريعية[2].

وقد احتل موضوع فوز شبيبة فتح في انتخابات جامعة القدس المفتوحة مثلا، المساحة الأوسع والأبرز في برنامج نهار جديد يوم 30/4/2006، وقُدم الخبر في موجز الأنباء الذي تخلل البرنامج من خلال المقارنة مع نتيجة حماس التي لم تحقق أي فوز: "النتائج النهائية لانتحابات مجلس طلبة جامعة القدس المفتوحة في فروعها المختلفة بالضفة الغربية تظهر تقدما كبيرا لكتل الشهيد ياسر عرفات التابعة لحركة الشبيبة الطلابية في الوقت الذي لم تسجل فيه كتل حماس أي فوز في أي موقع".

كما أُعطيت المسيرات التي نظمها أنصار فتح بعد خطاب خالد مشعل الذي ألقاه في دمشق في 22/4/2006 وتحدث فيه عن محاولات لإسقاط الحكومة، مساحة كبيرة من برنامج نهار جديد يوم 23/4/2006، رغم أن تصريحات أخرى كانت قد صدرت على لسان مشعل قال فيها إن تصريحاته أُسيء فهمها، لكن لم يتم التركيز عليها.

---

[1]- انظر الجدول رقم (1).
[2]- أنظر جدول رقم (1)، وص 39 من هذه الدراسة.

وخُصصت مساحة من البرنامج يوم 7/3/2006، للحديث عن نتائج اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح، الذي تمت فيه مناقشة ما جرى في اليوم الذي سبقه من إلغاء كتلة حماس في المجلس التشريعي للقرارات التي اتخذها المجلس التشريعي السابق، وتمت تغطية اجتماع المجلس الثوري برسالة مفصلة أعدها مراسل صوت فلسطين في رام الله وأجرى خلالها حوارا مطولا مع الطيب عبد الرحيم وهو عضو في المجلس الثوري.

أما يوم 26/1/2006، وهو اليوم الذي تلا الانتخابات التشريعية، فبالإضافة إلى أن مقدم برنامج نهار جديد لم يُشر إلى النتائج الأولية التي كانت تُظهر تقدما واضحا لحركة حماس، فإنه ركّز على المحافظات التي فازت فيها حركة فتح رغم أنها كانت محدودة (قلقيلية وأريحا ورفح). وتناول ذلك من خلال المراسلين في المحافظات، الذين ذكروا بدورهم المعلومات بالتفصيل وبالأرقام. وهذا ما كان أيضا في النشرة المفصلة الأولى (الثامنة) كما أشرنا في صفحتي 45 و 46.

ويُلاحظ أن كيفية طرح المواضيع تراعي مصلحة طرف دون آخر. ففي برنامج نهار جديد 17/12/2005 وبعد يومين من الانتخابات البلدية، حيث كانت النتائج الأولية لصالح حماس في بلديات مدن كبيرة كنابلس والبيرة، تناول مقدم البرنامج النتائج بشكل يخدم حركة فتح من خلال ربط فوز فتح بالمناطق ذات نسبة التصويت المرتفعة، وفوز حماس بالمناطق التي سُجلت فيها نسبة تصويت منخفضة: "تفيد النتائج الأولية غير الرسمية أن نسبة التصويت في مدينة رام الله والأرياف تجاوزت 90% وتفوقت فيها حركة فتح فيما تدنت في مدن نابلس وجنين التي فازت بها حركة حماس".

وفي اليوم التالي، أي غداة الإعلان عن النتائج الرسمية في 18/12/2005، تم التركيز على الأمور التي تجعل فتح تخوض الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة بعد حوالي شهر بنجاح، فيما تم تجاهل نتائج الانتخابات التي كانت حديث الساعة آنذاك.

ويبرز الأمر ذاته في تعاطي صوت فلسطين مع فوز شبيبة فتح في انتخابات جامعة القدس المفتوحة في 29/4/2006، إذ وُصف ذلك الفوز من قبل مقدم برنامج نهار جديد والمراسلين، بالساحق، والكاسح،

والعرس الديمقراطي، والمفخرة لكل أبناء الشعب، وتم التطرق للنتائج بالتفصيل في الخليل وطولكرم وقلقيلية، ونابلس، وبيت لحم. وقُرئ النص الحرفي لتصريح جاء على لسان نبيل عمرو يبارك فيه بالفوز: "رفعت شبيبة فتح راية الفوز في اكبر معركة ديمقراطية جرت بعد الاخفاق المؤسف في انتخابات المجلس التشريعي حسب ما قال. وأضاف نبيل عمرو أن فوز الشبيبة وبهذا القدر من الوضوح يعلم فتح درسا ينبغي أن تستوعبه جيدا وهو أن الشبيبة هم الامل وهم الحقيقة، وهم التجدد فانتبهي يا فتح للشبيبة، وتابع بأن الشبيبة فازت رغم وضع نفسي محبط فرضه عليها واقع التردي الذي هيمن على فتح ونقلها من موقعها المتقدم دائما الى موقع اخر".

كما تم تناول الموضوع في سياق البرنامج بإجراء لقاء مع يونس عمرو رئيس مجلس إدارة جامعة القدس المفتوحة آنذاك، والذي أفسح له مقدم البرنامج المجال كي يفصّل فوز فتح بعدد المقاعد في كل منطقة، ثم ورد تعقيب مفصل جدا لفهمي الزعارير رئيس منظمة الشبيبة الفتحاوية آنذاك، كما احتل خبر هذا الفوز المرتبة الثالثة في النشرة المفصلة التي تخللت البرنامج، وكان خبرا مفصلا ذُكر فيه عدد المقاعد التي فازت بها فتح، وتكرر ذكر هذا الخبر في نشرات صوت فلسطين المفصلة في ذلك النهار (الثانية عشرة، والثانية والرابعة).

وغداة تصريحات خالد مشعل التي حذر فيها من محاولة لضرب الحكومة التي تؤلفها حماس في 22/4/2006، وصف مراسل صوت فلسطين في بيت لحم بتاريخ 23/4/2006 التظاهرات التي نددت بتلك التصريحات بأسلوب يخدم طرفا دون آخر، من خلال استخدام العبارات التي تُظهر فتح بصورة إيجابية: "اكد المشاركون أن حركة فتح هي الأحرص على المصلحة الوطنية..... وأن حركة فتح التي فجرت الانتفاضة السياسية هي سياج وحدتنا الوطنية وسياج وطننا، وأكدوا ان حركة فتح ستعمل كل ما في وسعها من أجل وحدة أبناء شعبنا"، كما تضمنت الرسالة تصريحات تحمل المضمون ذاته لنائل عبد الرحمن أمين سر المجلس الحركي في بيت لحم وصلاح التعمري محافظ بيت لحم وعضو المجلس الثوري لفتح.

ويمكن أن يُلمس التحيز لأحد الأطراف من خلال الأسئلة التي كانت تُوجه إلى ضيوف البرنامج، فقد تمحورت الأسئلة يوم 18/12/2005، حول ما هو في مصلحة حركة فتح، إذ جاء في سؤال وجهه مقدم برنامج نهار جديد للمحلل السياسي هاني المصري: "هل تتفق مع قول رب ضارة نافعة؟ بمعنى من سيعاقب حركة فتح ربما سيعاقب القائمة الرسمية بانتخابه قائمة المستقبل. هل أن تخوض حركة فتح بقائمتين هل هو في صالح الحركة أم ضد صالحها"؟ ولم يُسأل المحلل السياسي عما هو في مصلحة حماس والفصائل الأخرى بعد نتائج الانتخابات البلدية في مراحلها الأربع وكذلك بعد الانتخابات التشريعية.

وينطبق ذات القول أيضا على الأسئلة التي كانت تحمل حكما مسبقا لصالح أحد الأطراف، ففي 19/5/2005، استُضيف توفيق أبو خوصة الناطق باسم الداخلية وسأله مقدم البرنامج عما إذا كان قيام مجموعة من حماس بالاعتداء على رجال الأمن الوطني ورشقهم بالحجارة مخططا له سلفا، رغم أن محمد غزال القيادي في حركة حماس كان قد نفى – في حوار بُث قبل مقابلة أبو خوصة – أن تكون حماس هي من قامت بالاعتداء، لكن هذا النفي لم يُعتمد ولم يُشر له من قبل مقدم البرنامج.

وفي يوم 26/9/2005، طرحت مقدمة برنامج نهار جديد على كمال الشرافي الذي كان نائبا في المجلس التشريعي سؤالا يسيء إلى أحد الأطراف وقالت: "شارون يحاول النفاذ من بعض الثغرات الفصائلية، هل تعتقد أن موقف حماس يسد بعض هذه الثغرات"؟. وهو سؤال يحمل في طياته حكما على أن مواقف حماس تخدم توجهات شارون.

ويشبه ذلك سؤالٌ توجهت به مقدمة برنامج أحداث اليوم للّواء جبريل الرجوب بتاريخ 17/12/2005 عن رأيه في تهديد حماس بالانسحاب من لجنة المتابعة العليا لحوار الفصائل، وهو الوقت الذي حدث فيه أيضا إطلاق صواريخ على إسرائيل بعد أيام من الالتزام بالهدنة معها: "حركة حماس التي التزمت بالهدنة مع الجانب الإسرائيلي، يعني سيادة اللواء تقوم بمثل هذه الاعتداءات والممارسات، يعني ما الذي يحدث، هل تريد السلطة بدلا من السلطة الحالية؟".

كما يمكن أن يكون التحيز باستضافة أطراف دون أخرى، وهذا ما حدث يوم 19/5/2005، الذي أجريت فيه المرحلة الثانية من الانتخابات البلدية، وقد استُضيف سرحان السلايمة مرشح حركة فتح لانتخابات بلدية الرام، دون غيره، ليصف أجواء الانتخابات، وفي ذلك تفضيل للطرف الذي يمثله.

ويوم 17/7/2005، وبعد أيام قليلة من اشتباكات نشبت بين عناصر من فتح وحماس أوقعت قتلى وجرحى، أُشير بالتفصيل إلى بيان وزارة الداخلية الذي يتهم حماس، التي كانت حينها في المعارضة، بخدمة أهداف إسرائيل، حيث جاء في البيان: "نشير إلى أن الناطق باسم وزارة الداخلية والامن الوطني توفيق أبو خوصة قال إن ممارسات حركة حماس ضد قوات الأمن وحملتها التحريضية على القيادة واستمرارها في اطلاق الصواريخ تلتقي مع توجهات حكومة تل أبيب الرامية الى تقويض التهدئة وشن العمليات العدوانية ضد الشعب الفلسطيني والمساس بهيبة السلطة الوطنية ومصادر قوة السيد الرئيس محمود عباس السياسية امام المجتمع الدولي، إسرائيل دأبت على القول ان السلطة الوطنية ضعيفة وغير قادرة على ممارسة دورها على الأرض، وحماس تحاول أيضا من جهتها إضعاف هيبة السلطة الوطنية وإضعاف قوة السيد الرئيس محمود عباس إلا أن السيد الرئيس والسلطة الوطنية يستمدان قوتهما من البرنامج الانتخابي الذي اختاره الشعب الفلسطيني الشعب الفلسطيني، اختار في الانتخابات الرئاسية برنامجا واحدا فقط".

بعد ذلك استضاف توفيق أبو خوصة الذي يمثل فتح والحكومة حينها، ليعلق على تصريحاته التي ذُكرت بالتفصيل سابقا، ولم يُجرَ حوارٌ مع أحد من حماس للرد على ما اتُّهموا به، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل قُرئت خلال البرنامج مجموعة من بيانات صدرت عن وزارة الداخلية، وتحمل اتهامات مشابهة لتلك الواردة في البيان الأول.

وبمقارنة كيفية تعامل صوت فلسطين مع أحداث مشابهة، كالاشتباكات التي حدثت بين فتح وحماس في أواخر آذار 2006، أي بعد أن أصبحت حماس في الحكومة وفتح في المعارضة، نجد أن الصورة منقلبة تماما، فبينما تم تبني وجهة نظر وزارة الداخلية بالكامل عندما كانت فتح في الحكومة في 17/7/2005،

كما أشرنا أعلاه من خلال تلاوة عدد من بياناتها وتصريحات الناطق باسمها آنذاك توفيق أبو خوصة، أصبح صوت فلسطين بعد فوز حماس يتبنى موقف المعارضة، ويبتعد عن الإشارة لرأي وزارة الداخلية أو الحكومة.

ففي نهار جديد يوم 2/4/2006، غداة اشتباكات بين فتح وحماس أوقعت أيضا قتلى وجرحى، أبرز مقدم البرنامج تصريح سمير مشهراوي (من فتح)، الذي انتقد موقف الحكومة التي تشكلها حماس وقال إنه "هزيل وضعيف وعاجز"، لأن اسماعيل هنية استخدم عبارة "ضرورة وقف الاتهامات المتبادلة"، وهو ما اعتبره المشهراوي "بداية غير مشجعة"، ثم استضاف أشخاصا يمثلون المعارضة وليس الحكومة مثل أحمد عبد الرحمن (من فتح) ليعلق على الموضوع، وليس أحدا من وزارة الداخلية كما كان سابقا.

ويتضح هنا أن التصريحات التي يُسلّط الضوء عليها، بل ويتم تبنيها هي تلك الصادرة عن مسؤولي فتح، سواء أكانت في الحكومة أم في المعارضة. وهذا يتطابق مع ما تم التوصل إليه من نتائج التحليل الكمي لمضمون البرامج والنشرات[1].

كما يظهر ميل صوت فلسطين إلى طرف دون آخر من خلال استخدام استطلاعات الرأي والمصطلحات والعبارات التي تدعم وضع وموقف أحد الأطراف حتى لو كانت غير دقيقة، فغداة الانتخابات التشريعية، أي في 26/1/2006، تم بث معلومات تُظهر أن هناك "تفوقا واضحا" لحركة فتح، مع أنه كان في الحقيقة تفوق محدود.

وبعد الانتخابات البلدية بيومين أيضا، أي في 18/12/2005، وغداة إعلان النتائج الرسمية التي تم تجاهلها، أشار مقدم البرنامج إلى نتائج استطلاع تفيد بأن شعبية حركة فتح تتزايد رغم فوز حماس في بلديات ثلاث مدن. وقد ورد ذكر ذلك في العناوين وفي سياق البرنامج، ثم تمت مناقشة تلك النتائج بالتفصيل من خلال حوار مع محلل سياسي.

ويلاحظ الميل إلى فتح أكثر من غيرها من خلال تناول أخبار رموزها ورجالاتها، كمروان البرغوثي مثلا، وعدم تسليط الضوء على رموز فصائل أخرى، ففي 26/1/2006 وهو اليوم الذي تلا الانتخابات

[1]- أنظر الجداول (1) و(2) و(3) و (4) و (5) و(6).

التشريعية ورد ذكر البرغوثي أكثر من مرة في برنامج نهار جديد، وتمت الإشارة مرتين إلى الخبر المنقول عن الصحافة الفلسطينية الذي يفيد بأن إسرائيل لن تطلق سراحه حتى لو عُين رئيسا للحكومة، وفي نهاية برنامج نهار جديد تحدث المقدم بإسهاب عن حرص والدة مروان البرغوثي على التصويت لصالح ابنها الذي يقود قائمة فتح، ثم أضاف تعليقه الذي يوحي بأن الشعب كله اختار مروان البرغوثي وصوت له: "وما لم تعلمه والدة مروان البرغوثي أنها ليست وحدها وليست عائلتها صوتت لمروان البرغوثي بل إن غالبية الشعب الفلسطيني أدلوا بأصواتهم أيضا في أمل أن تسهم أصواتهم بإطلاق سراحه".

كما يبرز الانحياز لرموز وقادة فتح أيضا من خلال التركيز على استهداف قوات الاحتلال لقادة كتائب الأقصى والإيحاء بأن هناك استهدافا لهم دون غيرهم، هذا ما يُفهم مما قاله مقدم برنامج أحداث اليوم في 9/5/2006: "حملة تشنها قوات الاحتلال ضد قادة كتائب شهداء الأقصى، حيث اعتقلت احدهم في مدينة الخليل قائد كتائب الاقصى ببيت لحم واعتقلته بالخليل واصابت ايضا قائد كتائب الاقصى بنابلس، ولكنها فشلت باعتقال قائد كتائب الاقصى بأريحا".

ويكون الانحياز أيضا بتبنّي الرأي الداعم لأحد الأطراف دون غيره، وهو ما ينطبق على كيفية تعاطي صوت فلسطين مع الاتهامات المتبادلة بين فتح وحماس بحدوث تزوير في الانتخابات البلدية والتشريعية، فقد تم مثلا تناول خبر اتهامات بحدوث تزوير في الانتخابات التشريعية في القدس، من خلال نفي نبيل شعث مدير حملة فتح للانتخابات آنذاك لتلك الاتهامات: "الدكتور نبيل شعث مدير حملة فتح للانتخابات التشريعية نفى اتهامات بحصول تزوير في العملية الانتخابية بالقدس المحتلة بعد إقفال مراكز الاقتراع، د. نبيل شعث قال يصعب علي أن أكون دبلوماسيا في الرد، هذا كلام فارغ، إذا مدّدنا الزمن (زمن إقفال الصناديق) فلإتاحة الفرصة لأبناء القدس لكي يصوتوا وهذا كان مطلبنا".

أما عندما أُطلقت اتهامات بالتزوير من فتح لحماس في الانتخابات البلدية الثانية في 9/5/2005، فقُدم موضوع التزوير على أنه حقيقة مفروغ منها، وتم تسليط الضوء بشكل مفصل على تقرير اتحاد

المؤسسات الأهلية الذي قال إن هناك تجاوزات خطيرة حدثت، بل وفُسرت نتائج التقرير على أن الخروقات المشار إليها حدثت لصالح حماس، وسيق الدليل على ذلك ما قالته حركة فتح عن "مشاركة العشرات من أسماء مواطنين توفوا اواستشهدوا او موجودين في الخارج شاركوا في هذه الانتخابات"، وكذلك أن "الكثير من المواطنين لم يجدوا اسماءهم في السجل المدني علما انهم شاركوا في الانتخابات الرئاسية"، مع أن هذا ليس دليلا قاطعا على أن الخروقات تمت بالضرورة لصالح حماس، إلا أن هذا ما ورد صراحة في البرنامج يوم 9/5/2005، وهي وجهة نظر فتح التي عبّرت عنها في الطعن الذي قدمته للمحكمة، والتي تم تبنيها كحقيقة واقعة، كما أن جمال الشوبكي رئيس اللجنة العليا للانتخابات المحلية قال في برنامج أحداث اليوم من اليوم ذاته، إن طعونات عديدة قُدمت من كل القوى السياسية وليس من فتح فقط، أي أن ما حدث لا يضر بفتح وحدها، ولم يتم التطرق هنا إلى رأي الفصائل الأخرى أو المواطنين بحدوث تزوير.

3- عدم تشويه المعلومات

يحدث تشويه المعلومات – حسبما يرى سليمان الصالح – إذا كان هناك إخفاء لبعض المعلومات أو بعض العناصر المهمة في القصة، وإذا حدثت عمليات انتقائية للأحداث وما يستحق التغطية، أو تم تركيز على جزئية معينة وإهمال المعلومات الأخرى، أو إهمال خلفية الأحداث[1].

ونجد – بالاعتماد على هذه العوامل – أن هناك تشويها للمعلومات التي تقدم في صوت فلسطين من خلال إخفاء بعض العناصر المهمة والأساسية في الأحداث الجارية، ففي 26/1/2006 تم تجاهل حقيقة فوز حماس بالأغلبية وكذلك في الأيام التي تلت الانتخابات، ولم تتم الإشارة لها إلا كخلفية لأحد الأخبار كما ذكرنا، وكذلك الحال بالنسبة للأيام التي تلت الانتخابات الرابعة التي جرت في 15/12/2005، فقد تجنب مقدم برنامج نهار جديد ذكر تلك النتائج يوم 17/12/2005، حتى عند قراءة عناوين الصحف الفلسطينية التي ورد فيها الكثير عن هذا الموضوع[2]، بينما كان الخبر الرئيسي في برنامج نهار جديد في

[1]- صالح. مرجع سابق. ص 216.
[2] - أنظر صحف الأيام والقدس والحياة الجديدة الصادرة يوم 17/5/2005.

ذلك اليوم هو جهود فتح لتوحيد قائمتيها من أجل خوض الانتخابات التشريعية، وهو الموضوع الذي ظل يحتل اهتمام صوت فلسطين حتى ما بعد إعلان النتائج رسميا.

كما نجد تشويها للمعلومات من خلال تحديد ما يستحق التغطية بما يخدم طرفا معينا، فمثلا في 30/4/2006 تم تخصيص معظم مساحة البرنامج لفوز شبيبة فتح في انتخابات جامعة القدس المفتوحة، وأُبرز الموضوع وتم تناوله بالتفصيل من خلال الاتصال بالمراسلين في معظم المحافظات، وباستضافة المسؤولين من فتح، وبقراءة الأخبار والمقالات والتصريحات التي تتحدث عن ذلك كما أشرنا.

مقابل هذا، كان يتم إبراز ما يمكن أن يشوه صورة طرف آخر، فمثلا في الفترة التي توترت فيها العلاقة بين حماس ووزارة الداخلية – لا سيما الناطق باسم الوزارة آنذاك (توفيق أبو خوصة) في النصف الثاني من عام 2005 – كان هناك تركيز على كل البيانات التي تصدر عن وزارة الداخلية وتدين حماس وتنتقدها[1]، فبالإضافة إلى البيان الذي كان قد صدر عن وزارة الداخلية واتهم حماس بأن توجهاتها تلتقي مع توجهات تل أبيب، قُرئت خلال ذات البرنامج (يوم 17/7/2005)، سلسلة بيانات تخدم ذات الفكرة: "وزارة الداخلية قالت بإنها لا تقف مكتوفة الايدي من قبل حملة التشهير والتخوين من قبل حركة حماس وأبواقها الدعائية، من ضمن تلك الأبواق موقعها على الانترنت الذي دأب ومنذ فترة الى اختلاق الأخبار".

كما جاء في موضع آخر: "وبيان صادر عن وزارة الداخلية والامن الوطني ليلة امس عناصر من حركة حماس يفقدون صوابهم في ظل التعبئة الحاقدة، إذ لم يردعها استباحة دماء رجال الأمن والشرطة، وآخرها استباحة دم الضابط رائد ابو حالوب في بيت لاهيا .. محاولة اغتياله الفاشلة".

وأُشير أيضا إلى بيان آخر : "وبيان صادر عن وزارة الداخلية والأمن الوطني جاء فيه بأن حركة حماس تصر بشكل يثير علامات سؤال كثيرة على التمادي في الغي والسعي لاستدراج ردود فعل اسرائيلية بل جيش الاحتلال لتنفيذ عملية اجتياح لمناطق قطاع غزة عن اطلاق زخات من القذائف الاستعراضية، حيث اعلنت انها اطلقت مئة وواحدا واربعين صاروخا وقذيفة من مختلف المسميات على المستوطنات

[1] - تُنظر الأمثلة الواردة ص 52 وص 53 من هذه الدراسة.

الاسرائيلية وداخل الخط الأخضر ثلاث وسبعون منها سقطت في المناطق الفلسطينية قبل أن تصل أهدافها المفترضة وسبع منها في مدرسة الخالدية في خانيونس وعلى برج رقم سبعة وعشرين في مدينة الشيخ زايد وابراج العودة، مما احدث اضرارا في ممتلكات المواطنين وحالت العناية الالهية دون سقوط ضحايا، علما بأن كل الصواريخ والقذائف التي جرى اطلاقها لم تحدث أيه أضرار في الطرف الاسرائيلي".

وذات الأمر ينطبق على ما تم انتقاؤه في نهار جديد يوم 9/5/2006، إذ أُبرزت مسألة تسرُّع عزيز الدويك بالإعلان عن أن إحراق المجلس التشريعي كان مفتعلا، ورغم أن الدويك تراجع عن تلك التصريحات في ذات اليوم، إلا أن التركيز في البرنامج كان على ذلك التسرع، من خلال تكرار الإشارة إلى هذا الأمر عدة مرات، وعبر قراءة ما كتبته الصحف عن ذلك، ومن خلال عناوين البرنامج، وكذلك في التفاصيل التي ذُكرت في سياق البرنامج.

كما يبرز انتقاء المعلومات لصالح أحد الأطراف بوضوح في فقرة عرض الصحف التي تأتي ضمن البرنامج الإخباري الصباحي، فبالنظر إلى ما يُقدّم في هذه الفقرة، يُلاحظ انتقاء كل ما يُعالج الأمور من زاوية حركة فتح، من مقالات وتقارير وأخبار.

لكن المثال الأبرز على عملية الانتقاء المقصودة هو ذلك المقال الذي خُصص له تقرير صوتي مفصل في برنامج نهار جديد يوم 26/9/2005، أُخذ من صحيفة الشرق الأوسط اللندنية انتقد فيه كاتبه أحمد الربيعي حماس واتهمها بعدم الالتزام بالصف الوطني، ومن الواضح أن اختيار هذا المقال ليس مهنيا، لأن قراءة الصحف في ذلك البرنامج لا تتضمن مقالات من صحف عربية، كما لا توجد فقرة يومية أو أسبوعية تُخصص لقراءة مقال، لذلك فإنه ليس من تفسير لانتقاء هذا المقال وتخصيص تقرير له، سوى تحقيق هدف حزبي يخدم طرفا على حساب آخر.

4- الحياد (الحيادية)

هناك اتجاه بالتخلي عن الحياد باعتباره خرافة أيضا[1]، لأن الصحفي، حسب رأي كثيرين، لا يمكن أن يكون محايدًا، ودوره لا يقف فقط عند نقل الأخبار، لكن الصحفي "يمكن أن يكون متحزبا وصاحب رأي، ومع ذلك يظل ملتزما بأن يكون عادلا مع الذين يختلف عنهم"[2]، تعني الحيادية حسب إريك فشتيليوس أن "على كل هيئة تحرير أن تعمل ما في وسعها لنشر المعلومات التي تؤمن بأنها صحيحة وذات أهمية بالنسبة للقراء أو المستمعين أو المشاهدين"[3]، ولذلك يقول فشتيليوس إنه لا يجوز أن يكون للصحفي هدف معين فيما يتعلق بالتأثير الذي يسببه عمله، ولا يجوز أن يختار أنباء معينة تتفق مع مصالح حزبية من أي نوع كانت، ويقول تحت بند الحيادية أيضا إن الصحفي "يجب أن يتبع الحس الصحفي حين يقوم باختيار الأخبار التي يعتقد أنها تهم قراءه أو مستمعيه أو مشاهديه بالتحديد، ويجب ألا يتأثر بمصالح معينة أو بآرائه ومصالحه الخاصة. المهم في الأمر هو استقلالية الصحفي، يجب ألا تؤثر المصالح الخاصة أو الآراء الشخصية على عملية اختيار الأخبار التي ستنشر، يجب أن يكون تقييم الصحفي المهني هو الحاسم دون الالتفات إلى اليمين أو اليسار لحساب وقع النتائج على فلان أو علان"[4].

ونلاحظ من خلال تحليل مضمون البرامج والنشرات التي اختيرت أن صوت فلسطين يفتقد للحياد في مواضع كثيرة، فمعالجة المواضيع تتم باتباع المصلحة الحزبية وليس الحس الصحفي. ويظهر ذلك في كيفية تعاطي صوت فلسطين مع قضايا معينة.

فقد تمت مثلا تغطية نتائج الانتخابات التشريعية من منطلق حزبي، وليس مهنيا – كما لاحظنا – وكان واضحا الحرص على إعطاء انطباع بتقدم فتح في الانتخابات، وليس على تقديم الحقيقة دون غيرها. نجد ذلك في التصريحات التي تم انتقاؤها: "والوزير (الفرنسي دوست بلازييه) قال إن التقديرات الأولية تشير الى تعزيز فتح لمواقعها في حين قد تسجل حماس تقدما"، وكذلك: "مدير حملة فتح الانتخابية الدكتور نبيل شعث قال إنه يتوقع أن تسجل فتح تقدما واضحا في الانتخابات، شعث قال في مؤتمر

---

[1] - صالح. مرجع سابق. ص 209.
[2] - المرجع السابق. ص 209.
[3] - إريك فشتيليوس. **الوصايا العشر**. ترجمته عن السويدية راوية مرة. (رام الله: مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، 2001). ص 109 وص 110.
[4] - المرجع السابق.

صحفي في مدينة غزة إن الانتخابات لم تظهر نتائجها لكننا نتوقع الفوز في القائمة والدوائر"، وأيضا: "من جهته الدكتور محمد اشتية أحد مسؤولي حملة فتح أو مدير الحملة الانتخابية لفتح في محافظات الضفة قال إنه يتوقع أن تفوز الحركة بشكل مريح لا يقل عن عشرة الى خمسة عشر بالمئة".

وقد تمت متابعة النتائج بالتفصيل في المحافظات التي فازت فيها فتح، فيما كانت التغطية للمحافظات التي فازت فيها حماس حذرة جدا، ودون تفاصيل.

كما كانت معالجة صوت فلسطين لموضوع الاتهامات المتبادلة بين فتح وحماس بحدوث تزوير، تتم من منطلق حزبي، فقد قُدمت أخبار الاتهامات بالتزوير في الانتخابات البلدية الثانية على أنها مسلم بها، وانها حتما لصالح حماس، فجاء في نهار جديد 9/5/2005: "ومن الخروقات كذلك التي تمت لصالح حركة حماس مشاركة العشرات من اسماء المواطنين الذين توفوا اواستشهدوا او موجودين في الخارج شاركوا في هذه الانتخابات، لافتا الى وجود قوائم لدى الحركة تفيد بذلك، كما أشارت حركة فتح إلى أن الكثير من المواطنين لم يجدوا أسماءهم في السجل المدني علما أنهم شاركوا في الانتخابات الرئاسية".

وقد تم يومها تناول الموضوع بالتفصيل من زاوية اعتراضات فتح على النتائج فقط، أما عندما اعترضت حماس على تمديد فترة الاقتراع للانتخابات التشريعية في القدس وشككت في أن هدف الإجراء هو خدمة جهات بعينها، فتناول صوت فلسطين الموضوع من زاوية فتح بقراءة رد نبيل شعث مدير حملة فتح الانتخابية: "الدكتور نبيل شعث مدير حملة فتح للانتخابات التشريعية نفى اتهامات بحصول تزوير في العملية الانتخابية بالقدس المحتلة بعد إقفال مراكز الاقتراع د. شعث قال يصعب علي أن أكون دوبلوماسيا في الرد هذا كلام فارغ اذا مددنا الزمن في القدس فلإتاحة الفرصة لابناء القدس لكي يصوتوا وهذا كان مطلبنا"، واكتُفي برد نبيل شعث، ولم يتم التطرق لهذا الموضوع في البرنامج بعد ذلك من زوايا أخرى.

ولم يتم في كلتا الحالتين التطرق لآراء الفصائل الأخرى أو المواطنين المستقلين.

وفي معالجة الاشتباكات بين فتح وحماس، التي كانت قد تسببت بمقتل مواطنين وكوادر من الحركتين، كانت تُقدم فقط تصريحات مسؤولي فتح الذين يدافعون عن موقف حركتهم ويُخلون ساحتها من المسؤولية، وكان مسؤولو حماس يفعلون الشيء ذاته في وسائل إعلام أخرى، إلا ان صوت فلسطين لم يتطرق لتلك التصريحات، كما لم يتطرق إلى آراء الفصائل الأخرى، ففي أحد الاشتباكات التي تسببت بمقتل ثلاثة شبان اثنان منهم من فتح وواحد من حماس، ورد في موجز الأنباء الذي يأتي ضمن البرنامج الإخباري الصباحي نهار جديد في 9/5/2006، خبرٌ يرجح كفة حركة فتح ويقلل من مسؤوليتها عما يجري، مع انها أحد أطراف الاشتباك، وهذا نصه: "حركة فتح تؤكد أنها هي التي تحمل المشروع الوطني على كاهلها مع إخوانها في فصائل منظمة التحرير تؤكد أنها قادرة على لجم الفتنة ومصرة على وأدها رغم استفزازات الصغار والمتعطشين للضغط على الزناد في كل اتجاه".

5- العدالة

يشكل مفهوم العدالة حسبما يقول سليمان الصالح، بديلا لمفهومي الموضوعية والحياد اللذين أصبحا يُعتبران من قبل كثيرين خرافيين ويستحيل تطبيقهما[1]، وورد في دراسته أن العدالة هي "معاملة كل الأطراف في أي حدث أو نزاع أو قضية بشكل متساو، وعرض وجهات نظر الأطراف المختلفة بشكل متساو أيضا، ولذلك فإن على الصحفي مسئولية هي التأكد من أن كل الأطراف في القصة قد حصلت على حقها في عرض وجهات نظرها والتعبير عن مواقفها"[2]، ومن ضمن الشروط التي يقوم عليها مبدأ العدالة هو "استخدام الكلمات ذات المعنى المباشر، التي لا تحمل إيحاءات أو ظلالا أو تعطي انطباعات معينة أو تحمل إدانة لأحد الأطراف بالقصة" التي يخفي الصحفي "تحيزاته وعواطفه وراءها مثل: رفض، اعترف، أنكر، زعم، أكد،.."[3].

---

[1] - صالح. مرجع سابق. ص 220.

[2] - Frazell.D.L. and tuck. G, principles Of editing (New york: the McGraw-Hill companies, 1996), P. 92.

[3]- صالح. مرجع سابق. ص 222.

ويلاحظ عند تحليل مضمون برامج صوت فلسطين ونشرات أخبارها أن هناك ما يمس بالعدالة بالمفهوم الذي أُشير له. يتضح هذا من خلال عدم حصول كل طرف على ذات القدر من التغطية الإخبارية. فمثلا لا تتم تغطية أخبار إنجازات فتح وحماس وبقية الفصائل بالمساحة ذاتها، هذا ما يُلاحظ عند العودة إلى المساحة المخصصة لفتح وحماس والفصائل في الجدول رقم (1)، وهناك الكثير من الأمثلة التي تؤكد ذلك، ففي نهار جديد يوم 26/1/2006، تمت تغطية المناطق التي فازت فيها فتح من خلال المراسلين الذين تحدث أحدهم، وهو مراسل صوت فلسطين في قلقيلية، بلهجة توحي وكأن مواطني المدينة كلهم ينتمون لفتح، عندما وصف احتفال المواطنين بالنتائج الأولية إذ قال: "الآلاف من المواطنين خرجوا إلى شوارع مدينة قلقيلية عقب الإعلان عن النتائج غير الرسمية ونظموا المسيرات واطلقوا العيارات النارية في الهواء فرحا وابتهاجا في هذا الفوز"، ولم يقل مثلا إن أنصار فتح هم الذين احتفلوا، وقد سار مقدم البرنامج على النهج ذاته بالترويج لفوز فتح عندما عقّب على ذلك بالقول: "وعموما في مختلف محافظات الوطن ولدى بدء الإعلان عن هذه النتائج الأولية ... خرج أنصار ومؤيدو حركة فتح في عدد من المدن إلى الشوارع مطلقين النار كما أشارت بعض المصادر الإعلامية وذلك فرحا وابتهاجا بتلك النتائج".

أما مراسلو المدن التي حققت فيها حماس تقدما، كالخليل وبيت لحم، فكانوا يفضلون "التريث" وكانوا يشيرون إلى أن "الفرز لا يزال مستمرا".

أما عندما كانت فتح تحقق فوزا في الانتخابات، وحتى عندما تكون النتائج غير نهائية، كان يتم تناول الانتخابات بطريقة مختلفة، ولم يكن الأمر يتطلب تريثا، أو انتظارا، وكانت النتائج ترد في عناوين البرامج، وتأخذ مساحة كبيرة للتغطية كما رأينا سابقا.

أما بالنسبة للعبارات المستخدمة فكانت تحمل معنى مباشرا فيه حكم مسبق وسلبي على طرف دون آخر، الأمر الذي يتنافى مع مبدأ العدالة كما أشرنا أعلاه، والأمثلة هنا كثيرة:

في 26/5/2005، جاء في برنامج نهار جديد: "نفى مصدر إعلامي في لجنة الاشراف على انتخاب الهيئات المحلية لحركة فتح الليلة الماضية نفى نفيا قاطعا ادعاءات خالد مشعل رئيس المكتب السياسي

لحركة حماس بان حركة فتح تدفع حاليا مبلغ مائتي دولار أميريكي لكل مواطن يدلي بصوته لصالح فتح في الانتخابات المحلية الجزئية التي سيتم اعادتها في بعض مناطق غزة، حركة فتح اعتبرت تصريحات خالد مشعل تلك بأنها جزء من محاولة تشويه صورة الحركة لدى الرأي العام الفلسطيني وذلك تحديدا قبيل إعادة الانتخابات".

ويتضح أن الكلمات الواردة تحمل إيحاءات وإدانة لأحد الأطراف، الأمر الذي ينافي ما ورد ذكره عن العدالة.

وقد تبنى مقدم برنامج نهار جديد في 17/7/2005 وصف "مفبرك" عن أحد بيانات حماس الذي دعت فيه إلى إقالة اللواء نصر يوسف وزير الداخلية آنذاك، وهو ذات الوصف الذي تبنّته كتائب شهداء القصى وفصائل أخرى: "هذه المرة بيان مفبرك من قبل حركة حماس إذ ادعى أن كافة الفصائل دعت الى اقالة اللواء نصر يوسف وزير الداخلية، ومن ضمن الموقعين على هذا البيان المفبرك كتائب شهداء الاقصى والأذرع العسكرية لكل من حركة الجهاد الاسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، تلك القوى اصدرت بيانات متلاحقة نفت فيها ان تكون وقعت على هكذا بيان، وقالت إن هذا البيان مفبرك من حركة حماس".

وفي ذات الحلقة أيضا، وُصف أعضاء حماس بالـــ"خارجين عن الإجماع الوطني".

وسألت مقدمة برنامج نهار جديد يوم 7/3/2006 النائبة عن فتح في التشريعي نجاة ابو بكر عن الاجتماع الأول للمجلس التشريعي الذي تم فيه إلغاء القرارات الأخيرة، وافترضت مقدمة البرنامج مسبقا أن يكون هناك "قمع تجاه المرأة"، كما سألت بسام الصالحي النائب عن كتلة بديل عما إذا كان ما حدث "مؤشرا لانعدام صوت بقية الكتل".

6- التوازن

يقصد بالتوازن "أنه على الصحفيين أن ينقلوا وجهتي نظر كلا الجانبين في أية قضية محل جدل أو نقاش"[1]، لكن هناك من يرى أن هناك مشكلة في التطبيق الحرفي لهذا المبدأ، لأن عرض وجهتي نظر "يصور الأمر على أن هناك اختيارين فقط، بينما هناك الكثير من الاحتمالات والآراء والحلول" لذلك "لا بد من السعي إلى تحقيق التوازن الكامل الذي يجعل أصحاب الآراء ووجهات النظر المختلفة في دائرة الضوء"[2].

هذا يعني أنه ليس فقط محظورا تغييب وجهة نظر الطرف الآخر للقضية محل الخلاف، بل أيضا الأطراف الأخرى.

ويتضح من خلال تحليل مضمون برامج ونشرات صوت فلسطين أن هناك تغييبا لوجهات نظر عديدة سواء أكانت أطرافا أساسية في القضية المطروحة أم ثانوية، فلا تحصل كافة الأطراف السياسية على حق متساو للتعبير عن مواقفهم، من خلال عدم استضافة كل من يعبر عن تلك الأطراف، وعدم الاهتمام بمواقفهم[3]، فبعد إعلان نتائج الانتخابات التشريعية، والبلدية الأولى والثانية والثالثة والرابعة، لم يُستضف أي مسؤول من حماس أو الفصائل الأخرى ليُسأل عن أي أمر يتعلق بتلك النتائج، وكان كل من استُضيفوا هم من حركة فتح فقط، ويبرز هذا بوضوح إذا ما أعدنا النظر في الجدول رقم (1) الذي يبين أن المساحة المخصصة لفتح أكثر بكثير من تلك المخصصة لممثلي الفصائل الأخرى.

ففي يوم 26/1/2006 مثلا، وهو اليوم الذي تلا الانتخابات التشريعية الثانية، أشير إلى تصريحات نبيل شعث بصفته مدير حملة فتح الانتخابية في غزة، ومحمد اشتية مدير حملة فتح الانتخابية في الضفة، ولم يُشر خلال البرنامج لأي تصريح لأي فصيل آخر.

كما لم يُستضف أي من ممثلي الفصائل للتعليق على الخروقات التي تحدثت عنها شبكة المنظمات الأهلية في الانتخابات البلدية الثانية، بل تم تناول الموضوع في برنامج نهار جديد يوم 9/5/2005، على ان الخروقات تمت لصالح حماس، وأضرت بفتح، دون التطرق إلى رأي الفصائل الأخرى.

---

[1]- صالح. مرجع سابق. ص 226.
[2]- المرجع السابق. ص 227.
[3]- أنظر الجدولين (1) و(2).

وفي أحداث اليوم 9/5/2006، غداة الاشتباكات التي اندلعت بين فتح وحماس وأدت إلى مقتل ثلاثة شبان، وتبادل اختطاف الكوادر من الجانبين، اكتفى مقدم البرنامج بتسجيل صوتي طويل لسمير مشهراوي عضو التعبئة والتنظيم في حركة فتح الذي تحدث عن اختطاف حماس لأحد كوادر فتح، ولام حماس وحملها مسؤولية ما يجري، ولم يستضف أيا من حركة حماس للرد على هذا القول.

كما اكتفى مقدم نهار جديد يوم 2/4/2006، أيضا، بتصريحات مشهراوي فقط للحديث عن الاشتباكات التي أدت إلى مقتل عبد الكريم القوقا وهو ضابط في الأمن الوقائي، وقرأ بالتفصيل تصريحات مشهراوي التي انتقد فيها حماس، ثم استضاف أحمد عبد الرحمن، الناطق الرسمي باسم فتح، ليعلق على الموضوع، وكذلك فعلت مقدمة برنامج أحداث اليوم في اليوم ذاته عندما استضافت محمد دحلان النائب عن كتلة فتح في المجلس التشريعي وسألته عن رأيه في الموضوع ذاته.

وورد في البرنامج ذاته بيان تدين فيه حركة فتح التحريض ضدها، مع أن التحريض كان متبادلا بينها وبين حماس.

ويوم 7/3/2006، تم تناول موضوع إلغاء قرارات المجلس التشريعي السابق التي اتخذها في 13/2/2006، من منظور حركة فتح فقط، إذ احتوى البرنامج على تصريحات عن الموضوع لـــ: نجاة ابو بكر، والطيب عبد الرحيم، وعزام الأحمد، وصائب عريقات، وجميعهم من فتح، واستضافت مقدمة البرنامج النائبة عن الجبهة الشعبية خالدة جرار والنائب عن كتلة بديل بسام الصالحي.

وفي برنامج أحداث اليوم من اليوم ذاته استضاف مقدم البرنامج سليمان أبو اسنينة رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي السابق ليسأله عن مدى صحة إلغاء المجلس الجديد للقرارات التي اتخذها المجلس السابق في جلسته الأخيرة.

7- الأمانة

مفهوم الأمانة في الإعلام واسع ويمكن أن يتسع للكثير من القواعد المهنية التي تساعد في تحسين مضمون المادة الإعلامية، لكن مواثيق أخلاق المهنة التي أجرى سليمان صالح دراسته عليها قدّمت الأمانة على أنها: "التصوير الأمين للواقع، ونقل الحقائق داخل سياق مناسب"[1].

وحسب هذا المفهوم، لم يكن تصوير صوت فلسطين للانتخابات التشريعية والبلدية أمينا تماما، لأنه تجاهل حقيقة تقدم طرف آخر غير فتح في الانتخابات، كما قلنا سابقا، وتجنَّب نقلها، فاختيار تصريحات شعث وبلازييه التي تؤكد فوز فتح رغم أن النتائج الأولية تؤكد غير ذلك يوم 26/1/2006، هو تصوير غير أمين للواقع.

وكذلك الحال بالنسبة لذكر استطلاعات الرأي مجهولة المصدر التي تؤكد ازدياد شعبية فتح رغم فوز حماس بأغلبية المقاعد في ثلاث مدن كبرى في برنامج نهار جديد يوم 18/12/2005.

كما لم يُصوَّر الواقع بأمانة فيما يتعلق بما أعلنته حماس عن استعدادها لتوفير حماية لمراكز الاقتراع في الانتخابات التشريعية، لأنه قُدم على أنه بديل عن الشرطة الفلسطينية.

وفي 17/7/2005، لم يكن تصوير أحد الأحداث أمينا عندما قال مقدم برنامج نهار جديد: "مستمعينا الكرام الى حي الزيتون، حي الزيتون حماس زرعت فيه عبوات ناسفة، وزارة الداخلية والأمن الوطني دعت المواطنين بالحذر على أبنائهم وأطفالهم، وقالت إنها تحذر المواطنين والأهالي وتدعوهم الى الاهتمام بأطفالهم ومتابعة حركتهم، حيث أن مسلحين من حماس اقدموا على زرع عبوات ناسفة في أحد المنازل المملوكة لاحد عناصر حماس وادت الى وقوع اضرار كبيرة في منطقة الانفجار"، فمن يسمع العبارة الأولى يعتقد أن حماس زرعت الحي كله بعبوات ناسفة، مع أن ما حدث في الحقيقة جرى مرات عدة في بيوت عدد من أفراد الفصائل الذين يصنعون في منازلهم احيانا عبوات وتنفجر لسبب أو لآخر وتتسبب بأضرار لتلك المنازل وما حولها.

8- أهمية المعلومات للجمهور

[1]- صالح. مرجع سابق. ص 230.

وتعني أهمية المعلومات للجمهور أن يلتزم الإعلاميون بتقديم المعلومات ذات الأهمية للجمهور[1]، والمقصود بذلك المعلومات التي تزيد من قدرة المواطنين على المساهمة في إدارة المجتمع[2]، وسنحصر المعلومات التي نبحث عنها هنا في تلك المتعلقة بالآراء السياسية المتعددة التي تمثل الأطراف السياسية المختلفة.

يُظهر تحليل مضمون برامج ونشرات صوت فلسطين، أن المعلومات لا تُقدم من منظور أهميتها للجمهور، بل من مصلحة حزبية بالدرجة الأولى، فنتائج الانتخابات سواء التشريعية أو البلدية، وحتى الطلابية، لا يُسلّط الضوء عليها إلا إذا كانت في صالح فتح، مع أن النتائج تهم الجمهور دائما، ويمكن أن نتخيل انعكاس ذلك على معرفة الجمهور بما يدور حوله إذا ما افترضنا أن صوت فلسطين هو المصدر الوحيد للمعلومات.

ويمكن التوضيح أكثر بالتساؤل عن الأمر الأكثر أهمية للجمهور غداة الانتخابات البلدية الرابعة التي شملت المدن الكبرى، أهو نتائج الانتخابات حتى لو كانت أولية، أم جهود فتح لتوحيد قائمتها التي ستخوض الانتخابات التشريعية التي لم يكن أمر إجرائها محسوما بعد.

والحال ذاته ينطبق على ما حدث يوم 30/4/2006، إذ تم تخصيص المساحة العظمى من البرنامج لموضوع فوز الشبيبة الفتحاوية في انتخابات مجالس طلبة جامعة القدس المفتوحة، مع أن هناك أمورا أخرى كانت أكثر أهمية للجمهور، كدعوة الرئيس محمود عباس الفصائل للحوار من جديد، ومسألة الخلافات في المجلس التشريعي على قضايا كثيرة، هذا فضلا عن أمور المواطنين اليومية.

9- عدم الخداع في تقديم المعلومات واستخدام العناوين والصور

[1]- صالح. مرجع سابق. ص 233.
[2]- المرجع السابق. ص 233.

الخداع المقصود هنا هو ذلك الذي يحدث باستخدام (المعلومات والعناوين)، دون الصور، أي من خلال "العناوين المثيرة ومقدمات الأخبار التي تحتشد فيها معلومات جاذبة للانتباه والتي قد تستخدم بطريقة تضلل الجمهور"[3].

نلاحظ أن العناوين التي استُخدمت في النشرات وبرنامجي نهار جديد كانت دائما لخدمة طرف دون آخر، ويتضح ذلك من الكلمات المنتقاة، وصياغة مقدمات التقارير والمقابلات، وعدد المرات التي يتم فيها بث المعلومات والعناوين التي تخدم طرفا على حساب آخر.

في 18/12/2005 بعد الإعلان عن النتائج الرسمية للانتخابات البلدية، غابت النتائج عن العناوين، وجاءت العناوين متعلقة بحركة فتح فقط. فقد ذُكر عنوان عن أزمة فتح بشأن قائمتها التي ستخوض انتخابات التشريعي مباشرة بعد العنوان المتعلق بسقوط شهيد: "قيادات فتح تواصل جهودها لإنهاء الأزمة ومروان البرغوثي يؤكد أن وحدة الحركة وتقديم قائمة موحدة أمر لا يزال ممكنا".

ثم جاء عنوان آخر عن الموضوع ذاته: "لجنة الانتخابات المركزية تقول إن دمج قائمتين أمر مخالف للوائح القانونية".

وكان العنوان الذي تلاه يتحدث عن تزايد شعبية فتح: "الحديث عن استطلاع يتناول تزايد شعبية فتح رغم فوز حماس في ثلاث بلديات (الثالث في العناوين)، ثم وُضع عنوان عن فوز شبيبة فتح بأغلبية مقاعد مجلس المعلمين: "فوز حركة الشبيبة بغالبية مقاعد المعلمين في رام الله ومجلسي طلاب غزة وخانيونس في جامعة الأقصى".

وبهذا فإن العناوين التي قُدمت في ذلك البرنامج لم تعكس حقيقة ما يجري، واستُخدمت لمصلحة حزب معين وهو حركة فتح.

وكذلك الحال عند التعامل مع خبر فوز فتح بأغلبية مجالس الطلبة بجامعة القدس المفتوحة في 30/4/2004، إذ ذُكر خبر الفوز كثاني عنوان بعد خبر متعلق بالرواتب، وورد مرة أخرى في الموجز

[3]- المرجع السابق. ص 208 - ص 209.

وفي النشرة المفصلة (مع تفصيل أماكن الفوز وعدد المقاعد)، ثم أُعيد ذكره قبل البدء بفقرات البرنامج، هذا فضلا عن التغطية المفصلة في السياق.

وفي 9/5/2005، ركزت العناوين على التجاوزات التي حدثت في الانتخابات البلدية وقُدمت على أنها لصالح حماس وذكر رأي فتح فيها: "المؤسسات الأهلية في قطاع غزة تؤكد حدوث تجاوزات خطيرة في انتخابات رفح وفتح تؤكد فوزها بستة وخمسين مجلسا بلديا".

وفي 17/7/2005، تم تناول عناوين فيها آراء وليس حقائق: "حماس تخرج عن إجماع لجنة المتابعة الفصائلية وتدعو الفصائل الى اتباعها".

10- الدقة

تعني الدقة أن "كل عبارة في القصة الخبرية لا بد أن تكون صحيحة، وكذلك كل اسم أو تاريخ او اقتباس من كلام المصدر، فضلا عن تقديم عبارات الخبر بطريقة واضحة لا لبس فيها"[1]، كما تعني الدقة عند إريك فشتيليوس "ضرورة أن يذكر الخبر الحقيقة الكاملة للحدث أو الواقعة، دونما حذف يخل بسياقها ويعطيها معنى أو تأثيرا مخالفا للحقيقة الكاملة للحدث، أو عكس ما كان يعطيه لو كان قد نشر كاملا أي دقيقا"[2]، وتعطي الدقة عند آخرين معنى صحة الخبر: "عدم نشر الخبر حتى يتم التأكد من صحته"[3].

وقد بث صوت فلسطين ما يتعارض مع الدقة بالمفاهيم التي أوردناها، ففي 19/5/2005 قُدم تصريحان لمسؤولَيْن في حماس – مشير المصري ومحمد غزال – على أنهما متناقضان. فقال مقدم نهار جديد: "حركة حماس تنفي لإذاعتنا وجود قرار داخلي لديها يعارض إقامة علاقات بلدية مع إسرائيل"، وقد اعتمد المقدم في ذلك على مقابلة سجلها مسبقا مع غزال، ثم قال في موضع آخر من البرنامج: "ومستمعينا الكرام الدكتور محمد غزال القيادي في حركة حماس في الضفة الغربية اكد بان مرشحي حماس للانتخابات البلدية او المرشحين الذين فازوا في الانتخابات البلدية التابعين او المؤيدين لحركة

[1]- المرجع السابق. ص 239.
[2]- فشتيليوس. مرجع سابق.
[3]- أبو زيد. مرجع سابق. ص 221.

حماس ليس هنالك قرار لدى الحركة يمنعهم بالاتصال بالجانب الاسرائيلي، وان هذا الامر غير مرفوض إطلاقا، تصريحات الدكتور محمد غزال تتنافى مع التصريحات المنسوبة للمتحدث او الناطق باسم حركة حماس مشير المصري الذي نفى نفيا قاطعا وجود أي اتصالات بين المرشحين الفائزين عن حركة حماس في الانتخابات البلدية مع الجانب الاسرائيلي".

وبالعودة إلى المقابلة التي بُثت في البرنامج لمحمد غزال، نجد أن النتيجة التي توصل لها مقدم البرنامج ووضع لها عنوانا بارزا في بداية البرنامج، غير دقيقة، وليست بذات المعنى الذي قدمه، إذ لم يكن هناك أي تعارض بين تصريحي غزال والمصري، فقد جاء في تصريح غزال أنه قد تكون هناك علاقات مستقبلية "من أجل تسيير البلديات بما يخدم الشعب"، فيما يعني تصريح المصري أنه لا يوجد في الوقت الحالي (في ذلك الوقت)، اتصالات مع الجانب الإسرائيلي.

وقد قُدم تصريح غزال على أنه تنازل أو تغير في موقف حماس، مع أن غزال أوضح تماما ما الذي كان يقصده بإمكانية وجود اتصالات مع الجانب الإسرائيلي، بل أكد على أن الأصل عدم وجود هكذا علاقات. إذ جاء في إجابته على هذا السؤال: "أخي يعني الإخوة الذين فازوا في بلديات في أي موقع من المواقع هم الآن يخضعون لدائرتين من العمل دائرة أنهم بفكرهم قريبون من حماس، أي هم من حماس، فهم لا شك أنهم سيضعون اولويات وفكر حماس في العمل، ولكن في نفس الوقت هم الآن أصبحوا مجلس شعب، فعليهم أن يسيروا البلديات ضمن ما يخدم الشعب، وبالتالي فضمن هذا الأمر عليهم أن يشقوا طريقا من العلاقة بحيث أن يستطيعوا أن ينجحوا في الجانبين لن يقدم احد وليس مطلوبا من احد منهم، ولا أظن أن أي فلسطيني يسعى لأن تكون له أي علاقة مع أي بلدية إسرائيلية ما دام الاحتلال لا زال موجودا وما دام التهديد والقتل والجرائم التي ترتكب بحق الجانب الفلسطيني مستمرة يوميا، وبالتالي أظن أن هذا قرار ذاتي وطني من قلب كل إنسان فلسطيني يعيش المأساة التي نعيشها".

كما تم بث بعض الأخبار دون التأكد من صحتها، الأمر الذي ينافي الدقة حسب التعريفات التي أوردناها، فقد ذكرت المذيعة في برنامج نهار جديد يوم 9/5/2006، أن هناك عمليات خطف وإطلاق نار قامت بها مجموعة من عناصر القسام تجاه مجموعة من مرافقي القيادي في فتح سمير مشهراوي.

لكن عملية الخطف والاعتداء حدثت بشكل متبادل بين حركتي فتح وحماس وليس من جانب واحد، وهذا ما أشار إليه صوت فلسطين في ذات اليوم في البرنامج الإخباري أحداث اليوم، إذ ورد على لسان مراسل صوت فلسطين في غزة: "هذه الاشتباكات بدأت في ساعة مبكرة من صباح اليوم ولكن أسباب هذه الأحداث وتجددها تعود للّيلة الفائتة، حيث جرت عملية اختطاف أحد مرافقي المشهراوي، تلتها عملية اختطاف لاثنين من أعضاء حركة حماس، كما حصل بالأمس في خانيونس، عمليات اختطاف متبادلة تلتها اشتباكات مسلحة في وسط الشوارع وحشودات بالمسلحين".

كما نجد في نشرة الثانية في البرنامج الاخباري أحداث اليوم، خبرا يحمّل حماس وفتح المسؤولية على قدم المساواة: "أصيب تسعة مواطنين بينهم خمسة من الطلبة كانوا في طريقهم لمدارسهم في الاشتباكات المسلحة التي تجددت بين عناصر من حركتي فتح وحماس صباح اليوم في منطقتي حي التفاح شمالي شرق غزة بدأت باستفزازات بين أفراد الجهتين".

وهذا يشير إلى احتمالين؛ إما أن مقدمة برنامج نهار جديد لم تتأكد من دقة الخبر قبل بثه، أو أنها تعمدت إبراز جزء من الحقيقة وإخفاء جزء آخر، وفي كلتا الحالتين يتنافى هذا الفعل مع معيار الدقة.

11- الفصل بين الخبر والرأي

يعني الفصل بين الخبر والرأي "نقل الحقيقة كما هي، والفصل بين عملية الإخبار وما يمكن أن يترتب على هذا الإخبار من نتائج"[1].

[1] - صالح. مرجع سابق. ص 250.

وكثيرا ما يوجد فيما تم تحليله من مضمون البرامج والنشرات بروز للرأي وتغييب للخبر، مثل ما ذُكر يوم 26/1/2006: "فتح بقيت القوة السياسية الأولى في الساحة الفلسطينية"، إذ لم يُشر مقدم البرنامج إلى الجهات التي أجرت تلك الاستطلاعات، ولا حتى إلى النتائج التي توصلت إليها تلك الاستطلاعات.

وكثيرا ما تُسمع آراء مقدمي البرامج بين سطور الأخبار، كما جاء في نهار جديد يوم 17/7/2005: "اطلقت (عناصر من حماس) النار تجاه مركز للشرطة بعد ان كانت اطلقت قذائف ار بي جي ليست على دوريات لقوات الاحتلال وانما على سيارات تابعة للامن الوطني على ممتلكات الشعب الفلسطيني، مرة اخرى حماس قالت بأن البندقية موجهة لصدر الاحتلال".

وكان قد ورد في عناوين البرنامج رأي مقدم البرنامج: "حماس تخرج عن اجماع لجنة المتابعة الفصائلية وتدعو الفصائل الى اتباعها".

12- التغطية التفسيرية للأحداث

تعني التغطية التفسيرية للأحداث "الاهتمام بخلفية الأحداث وتطورها التاريخي وتحليلها"[1]، والتحليل المقصود هنا هو ذلك المبني على حقائق ومعلومات صحيحة وواضحة.

ويوجد العديد من الأحداث التي لم يتم الاهتمام بتقديم خلفية تاريخية لها أو تفسيرٍ لتطورها الزمني، مثل نتائج الانتخابات التشريعية التي لم يُقدَّم تفسير لنتائجها رغم أن هذه النتائج لم تكن متوقعة، وأثارت صدى واسعا في العالم، ورغم أنه تم التركيز على جهود فتح لخوض الانتخابات التشريعية بعد تقدم حماس عليها في الانتخابات البلدية الرابعة، لم تُذكر أي كلمة لتفسير تلك النتيجة، باستثناء مرة واحدة، لكن ذلك كان بشكل غير مباشر، عندما سألت المذيعة جبريل الرجوب في برنامج أحداث اليوم في 17/12/2005: "ما حدث في الانتخابات البلدية سيادة اللواء هل هذا يعكس خوفا على مصير حركة فتح"؟

[1] - المرجع السابق. ص 255.

وفي نهار جديد يوم 26/5/2005، تم الحديث عن عمليات تزوير في الانتخابات البلدية، دون الإشارة لأي خلفية عن التزوير، وحتى دون أي ذكر لنتائج الانتخابات.

وأحيانا كان يُقدَّم التفسير التاريخي بغرض دعم فكرة بعينها أو موقف معين، والأمثلة كثيرة، ففي 17/7/2005، قُدم تفسير تاريخي للأحداث يُظهر حماس بمظهر المتنصل من الوعود والاتفاقات، فبعد تلاوة بيان صادر عن وزارة الداخلية ينتقد فيه مواصلة حماس إطلاق قذائف وصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية انطلاقا من القطاع، ويتهمها بإطلاق النار على رائد أبو حالوب من الأمن الوقائي، أضاف مقدم البرنامج خلفية تاريخية تحليلية تخدم وجهة نظر وزارة الداخلية: "مستمعينا الكرام في الختام نذكر أن السيد الرئيس محمود عباس واثناء زيارته إلى دمشق تلقى وعودا من حركة حماس وتفاهمات مع حركة حماس ايضا في الخارج مع قيادتها في دمشق، الممارسات على الارض اختلفت وكان السيد الرئيس حذر من خلافات داخلية فصائلية قد تجر الساحة الى اقتتال داخلي".

13- التعليق العادل على الأحداث

التعليق العادل على الأحداث هو انطباعات الصحفي وآراؤه ومشاهداته على الأحداث، ومواصفات التعليق العادل هي أن يعالج قضية تهم الرأي العام، وأن يُبنى على حقائق صحيحة أو يعتقد الكاتب أنها صحيحة[1]، وهذا ينطبق تماما على الصحفي الموجود في الميدان، لكنه ينطبق أيضا على ما يُقدمه المذيعون والمحررون في الأستوديو وغرفة التحرير، فحتى هؤلاء، لا بد أن يكون ما يُقدمونه مبنيّا على حقائق صحيحة ومهمة للرأي العام.

ويُلاحظ فيما تم تحليله من مضمون المواد الإذاعية، الكثير من التعليقات غير العادلة، وهي إما تعليقات تخدم طرفا على حساب آخر، أو تسيء لطرف لحساب آخر.

يتضح ذلك فيما يُنقل لمستمع صوت فلسطين من مشاهدات لا تعكس الصورة الحقيقية، أو على أقل تقدير تنقل جزءا من الصورة، فغداة نتائج الانتخابات البلدية الرابعة التي فازت حماس بأغلبية المقاعد فيها،

[1]- المرجع السابق. ص 258.

أشار مقدم برنامج نهار جديد في ذلك اليوم إلى ما أعلنته حماس عن استعدادها لحماية صناديق الاقتراع في الانتخابات التشريعية، ثم أضاف تعليقه الذي لم يرد في تصريحات مسؤولي حماس، كما لم يكن مبنيا على حقائق، وقال مُفسرا: "أي بدلا من الشرطة الفلسطينية".

ولا يخفى أن ما يعنيه هذا التفسير هو أن حماس لا تحترم وجود الشرطة، أو تنتقص من قوة السلطة، خصوصا وأن ذلك كان في وقت لم تكن فيه حماس قد دخلت الحكومة بعد، وقد كان مقدم البرنامج يعني تفسير العبارة على ذلك النحو، لأنه قال قبل توجيهه سؤالا عن الموضوع لتوفيق أبو خوصة الناطق باسم وزارة الداخلية آنذاك: "هذه التصريحات تحمل حكما على أداء الشرطة الفلسطينية بأنها فشلت في توفير الحماية لمكاتب لجنة الانتخابات، وأنه من المفترض أو من المتوقع أن تفشل أيضا في توفير الحماية لمراكز الاقتراع في الانتخابات الأخرى".

ولا يختلف عن هذا التعليق ما جاء في برنامج نهار جديد أيضا يوم 17/7/2005، من عبارات أضافها مقدم البرنامج ليسأل عن رأي توفيق أبو خوصة بحادثة إطلاق النار على ضابط في الأمن الوطني، مباشرة بعد وقت قصير من خطاب ألقاه الرئيس محمود عباس، ودعا فيه إلى وقف الانفلات الأمني بين فتح وحماس، فقال مقدم البرنامج مفسرا أيضا: "سيد توفيق ما إن انتهى خطاب السيد الرئيس حتى أطلق عناصر من حماس على الضابط رائد ابو حالوب النار لدى خروجه من المسجد هل يمكن اعتبار ذلك موقف حماس مما جاء في خطاب السيد الرئيس ان موقف حماس ترجم عمليا على الارض"؟

وقد يصل التفسير الذي يسيء لأحد الأطراف لحد التشويه، وهو ما جاء في البرنامج ذاته وفي اليوم ذاته: "كما اطلقت النار تجاه مركز للشرطة بعد ان كانت اطلقت قذائف ار بي جي ليست على دوريات لقوات الاحتلال وانما على سيارات تابعة للامن الوطني على ممتلكات الشعب الفلسطيني، مرة أخرى حماس قالت بأن البندقية موجهة لصدر الاحتلال".

ويكون التعليق غير عادل أيضا عندما تُضاف إلى الأخبار عبارات وكلمات تخدم طرفا دون آخر، ويتضح هذا في تعليق مقدم برنامج نهار جديد في 17/7/2005 عند حديثه عن عدم مشاركة حماس في

اجتماع لجنة المتابعة العليا للفصائل، إذ وصف عدم المشاركة بالخروج عن الإجماع الوطني والإسلامي، وهو وصف لم يرد على لسان أي من الفصائل، بل هو تعليق أضافه مقدم البرنامج من عنده فقال: "لجنة المتابعة كانت عقدت أمس اجتماعا لممثلي القوى والفصائل وحركة حماس امتنعت عن المشاركة في اجتماع لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية في غزة التي اصدرت بيانا يطالب بوقف كافة المظاهر المسلحة في الشوارع، واحترام هيبة السلطة الوطنية وأجهزتها الأمنية، قبل أن تمتنع حماس عن المشاركة في هذا الاجتماع، أو بعد أن خرجت عن الاجماع الوطني والإسلامي، شددت اللجنة على حرمة اللجوء إلى العنف وضرورة اعتماد الحوار الديمقراطي كمنهج ووسيلة وحيدين لحل الخلافات الداخلية، مؤكدة التزام الفصائل بالتهدئة وما تمخض عن حوار القاهرة، ما يشمل اتخاذ كافة الاجراءات التي من شأنها ان تدعم وحدانية السلطة".

كما علّق المقدم في البرنامج ذاته على عناصر حماس واصفا إياها بـــ"المارقة" عندما قال: "من المقرر ان يستقبل السيد الرئيس بمقر الرئاسة بغزة اليوم اللواء مصطفى البحيري نائب رئيس المخابرات المصرية الذي يرأس وفدا من الضباط، في اطار مهمة تهدف الى مساعدة السلطة الوطنية في ضبط حالة الاخلال بالنظام من قبل عناصر مارقة، وبدء دورات تدريبية لعناصر الاجهزة الامنية".

وفي البرنامج ذاته أيضا بعد أن قال توفيق أبو خوصة في مقابلة معه "لم يعد واضحا او مقبولا أن يتم الاستمرار في ترويج الشعارات التي لم يعد لها معنى في ظل ما تقوم به حماس، نسمع كلاما جميلا ولكن ترى فعلا غير مقبول لا على المستوى الوطني ولا على المستوى الأخلاقي". ثم أضاف مقدم البرنامج مُنهيا اللقاء بالقول: "نعم والتناقض بين الشعارات والممارسات العملية، السيد توفيق ابو خوصة الناطق باسم وزارة الداخلية والامن الوطني شكرا جزيلا لك"، بعد ذلك علق مقدم البرنامج على الجهود الرامية لحل الأزمة التي حدثت بين فتح وحماس إثر اتهامات مشعل لفتح بدفع مبالغ للمواطنين للتصويت لصالح فتح: "في الوقت الذي يجري فيه الحوار ومحاولات رأب الصدع خالد مشعل في قطر يتحدث عن رشاوى تدفعها او رشى تدفعها حركة فتح للمصوتين في الانتخابات البلدية المقبلة".

الفصل الثالث

القيود على حرية التعبير في صوت فلسطين

تتأثر مساحة حرية التعبير في صوت فلسطين بقيود عديدة، منها ما يرتبط بالأفراد العـــاملين فـــي هـــذه المؤسسة، ومنها ما يرتبط بصوت فلسطين نفسه، وأخرى سياسية وقانونية.

أ- قيود فردية

هي تلك القيود المرتبطة بالأفراد العاملين في صوت فلسطين، فتؤثر على نهج عملهم ونظرتهـــم للإعلام وحرية التعبير فيه، الأمر الذي يعني أن العاملين في صوت فلسطين سيتصرفون تحت تأثير تلك العوامل مهما كانت طبيعة سياسة المؤسسة، ويمكن تلخيصها بثلاث نقاط:

1- الخبرة الإعلامية والتحصيل الأكاديمي:

ويُقصد بها حصيلة سنوات العمل في مجال الإعلام، فيما يعني التحصيل الأكاديمي هنا دراسة الإعلام أو المواضيع التي لها علاقة به.

يعمل في صوت فلسطين كادر يتفاوت من حيث الخبرة الإعلامية والتحصيل الأكاديمي، والبيئة والانتماء السياسي، وينقسم هؤلاء إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: كوادر المنظمة من الشتات، وهم الموظفون الذين اكتسبوا المهنة بالممارسة فـــي وســـائل الإعلام التي كانت تابعة للمنظمة، كصوت فلسطين أو صوت العاصفة، وصحيفة فلسطين الثورة، وهم لم يدرسوا بالضرورة تخصص الإعلام، وقد قَدِم هؤلاء مع من عاد من كوادر المنظمة بناء علـــى اتفـــاق أوسلو، فتم احتواؤهم تلقائيا في مؤسسات إعلام السلطة، وتولوا في أغلب الأحيان مناصب مرموقة.

يقول محمود أبو الهيجاء مدير عام الأخبار حتى بداية عام 2007: "المنظمة اعتمدت على كادرها لأنه ابن التجربة وابن الخبرة، وبالتالي صار هناك نوع من التقليد في هذا المجال أن الأشخاص المعنيين فلانا وفلانا قادرون على إدارة هذه المؤسسات لأنهم ملتزمون بـ.."(لم يكمل).[1]

وقد مارس ذلك الكادر في الشتات إعلاما ثوريا تعبويا موجها بالأساس ضد إسرائيل، وأحيانا ضد المنظمات الأخرى[2]، وكان في الوقت ذاته، مركزيا ومرتبطا بشكل وثيق بقرارات قيادة المنظمة ومحكوما بسياستها العامة، يقول أبو الهيجاء: "كان خطابنا خطابا تعبويا وبالتالي في الخطاب التعبوي من الصعب التعبير عن الآراء الخاصة. لا بد من الالتزام بالبرنامج السياسي وبالشعارات الأساسية وبالخطاب العام الهادف إلى تعبئة الرأي العام نحو قضية محددة، وهي مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق البرنامج الوطني الذي هو العودة وتقرير المصير وتحقيق الاستقلال"[3].

وقد نمت وسائل إعلام منظمة التحرير في دولٍ إعلامُها تعبويٌّ، وتغيب عن معظمه حرية التعبير، مثل تونس والعراق والجزائر وسوريا، ويتصف سلوك الإعلام التعبوي بعدم انتقاد سياسات الحكومات، وتقديس القادة، وعدم نشر الآراء المتباينة بسبب الحفاظ على احترام القيادة القومية، والنظر للإعلام دائما على أنه أداة لتعبئة الجماهير لصالح البرامج السياسية للنظام الحاكم[4]، وكان وجود وسائل الإعلام تلك، كما المنظمة، محكوما بحسابات سياسية واستراتيجية تختلف من وقت لآخر[5]، وقد كانت مصالح تلك الدول تؤخذ بعين الاعتبار فيما كان يُبث ويُنشر، بل إن تلك الدول كانت تراقب صوت فلسطين بحذر، لذلك اعتاد العاملون في وسائل إعلام منظمة التحرير على اعتماد نهج جريء عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، ونهج توفيقي تصالحي إذا ما تعلق الأمر بالدولة المضيفة، أو تلك الدول التي تربطها بالمنظمة مصالح معينة.

---

[1]- مقابلة شخصية. تموز 2006.
[2]- رويتر وزيبولد. مرجع سابق. ص 26.
[3]- مقابلة شخصية. نيسان 2006.
[4]- روو. مرجع سابق. ص 61 – ص 67.
[5]- المرجع السابق. ص 180.

وكان على العاملين في وسائل إعلام المنظمة أن يغيروا ذلك النهج التعبوي بعد تبني منظمة التحرير طريق المفاوضات والسلام في صراعها مع إسرائيل، وبعد أن أصبح صوت فلسطين ينطلق من فضاء فلسطين وليس من أي فضاء آخر، وأصبح عليهم أن يتعاملوا مع مفاهيم جديدة غير تلك التي كانت سائدة زمن الاغتراب والشتات، وأن يعملوا إلى جانب فئات من أبناء جلدتهم إذا اتفقوا معهم في الانتماءات السياسية، فإنهم مختلفون عنهم في البيئة التي عاشوا فيها وفي تجاربهم الوطنية والمهنية.

لكن هؤلاء ظلوا متمسكين بفكرة ضرورة إبقاء الولاء للمنظمة، والأنظمة السياسية الداعمة لها، والسماح بقدر من الحرية لا يتنافى مع مصالحها وأهدافها، وبضرورة تكثيف الجهود وإعطاء الأولويات للتحرر من الاحتلال.

القسم الثاني: الموظفون من كوادر المنظمة الذين كانوا يعيشون داخل الأراضي المحتلة (1948 و 1967)، وانضموا إلى هيئة الإذاعة والتلفزيون بعد إنشائها إثر قيام السلطة على أرض الوطن، وكانوا يعملون في حقل الإعلام المكتوب زمن الاحتلال (الصحف والمجلات العربية التي كانت تصدر آنذاك)، وقد اعتمد عليهم الرئيس الراحل ياسر عرفات لتأسيس هيئة الإذاعة والتلفزيون، ومنهم من احتل مناصب مرموقة في الهيئة مثل رضوان أبو عياش الرئيس السابق لهيئة الإذاعة والتلفزيون وباسم أبو سمية الذي خلفه.

عمل هؤلاء الصحفيون قبل مجيء السلطة في إعلام كان يعاني كثيرا من التعتيم والرقابة الإسرائيلية، ازدادت حدتهما خلال الانتفاضة الأولى التي جلبت اهتمام الصحافة العالمية، فتوجه قسم كبير منهم للعمل كمساعدين للصحفيين الأجانب أو كمراسلين محترفين[1].

كان لزاما على هؤلاء بعد انضمامهم إلى هيئة الإذاعة والتلفزيون العمل حسب نهج يختلف عن ذلك الذي كانوا يسيرون عليه أثناء عملهم مع الصحافة الأجنبية في فترة الانتفاضة الأولى، وعن الإعلام المحلي الذي كان تحت الرقابة الإسرائيلية، فالرقابة الإسرائيلية زالت تقريبا، لكنهم أصبحوا أكثر ارتباطا بنهج السلطة الوطنية.

[1] - رويتر وزيبولد. مرجع سابق. ص 33.

القسم الثالث: الموظفون الذين بدأوا العمل في الهيئة بعد إنشائها، يحمل معظمهم شهادات في الإعلام أو تخصصات قريبة منه، أو خضعوا لتدريبات ودورات مكثفة تؤهلهم لممارسة العمل الإذاعي، ومعظم هؤلاء من الخريجين الجدد والشباب ذوي الخبرات الفتيّة، وتم تعيينهم بناء على حاجة هذه المؤسسة لكوادر في كل المجالات، وقد تعلموا مبادئ الإعلام المحترف، لكن قسما كبيرا منهم ترك الإذاعة ليلتحق بالفضائيات العربية ووكالات الأنباء العالمية، فيما بقي القسم الآخر يبحث عن موقع له في هذه المؤسسة، بعد أن تأقلم مع النهج السائد فيها.

القسم الرابع: الموظفون الذين عُينوا من خلال وساطات من متنفذين في السلطة، وقسم منهم تربطه علاقة قرابة أو مصالح مع مسؤولين في هيئة الإذاعة والتلفزيون، ولم تكن لهم حاجة ضرورية في المؤسسة، لكن تعيينهم كان "على أمل أنه في يوم من الأيام يكون بعد فترة مثلا أن يكون لهم علاقة (حاجة)"[1].

وبهذا يكون نسيج كادر صوت فلسطين خليطا من موظفين معظمهم من الجيل الشاب، ممن تلقوا تدريبا جيدا وحديثا (القسم الثالث)، يقودهم موظفون عاشوا تجربة الإعلام الثوري والمركزي، أو أولئك الذين مارسوا الإعلام زمن الاحتلال (القسمان الأول والثاني)، ويعمل كل هؤلاء مع الفئة الثالثة المكونة من عدد لا بأس به من الموظفين الذين عُينوا دون حاجة ضرورية لهم (القسم الرابع).

وقد أدى وجود نسيج متباين بهذا الشكل من الخبرات والخلفيات – البداية – إلى تصادم بين مَن يتطلع إلى إعلام حر ومتوازن يعكس وجهات النظر المختلفة، ومَن يرى في الإعلام وظيفة محددة هي تعبئة الشعب، لكن النهج الأخير هو الذي تغلّب وساد بقوة وأصبح له الثقل الأكبر بسبب انتماء الشريحة الكبرى من المسؤولين وصناع القرار إليه، وأيضا لسهولة انتقال الكفاءات الفتية الراغبة في التغيير، إلى وسائل الإعلام العربية والعالمية التي تتوفر في معظمها الظروف الأفضل للعمل من حيث العائد المادي والأجواء المهنية.

---

[1] - باسم أبو سمية. مقابلة شخصية. آذار 2006.

2- الانتماء السياسي:

لا يُسأل المتقدمون للعمل في هيئة الإذاعة والتلفزيون عن انتماءاتهم السياسية، ولم تؤخذ هذه النقطة يوما بعين الاعتبار عند التوظيف كما يقول رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون: "(إحنا [نحن] استوعبنا أي فلسطيني له علاقة بالموضوع بغض النظر، يعني ما سألنا في يوم من الأيام عن إنسان شو [ما هي] هويتك وشو [ما هو] انتماؤك لا، ما كانت في اعتبار لهاي الشغلة [لهذا الأمر] حقيقة، وما كان مقصودا أنه احنا [نحن] نعمل مؤسسة إذاعة وتلفزيون لفصيل معين"[1].

لكن غالبية العاملين في صوت فلسطين ينتمون إلى حركة فتح أو من أنصارها، خصوصا المدراء العامين والمدراء، ومعظمهم مرتبطون بولاءات مختلفة لأشخاص متنفذّين في السلطة، فيما ينتمي عدد قليل من الموظفين لفصائل أخرى في منظمة التحرير، بينما لا يوجد من الكوادر من ينتمي إلى حركتي حماس أو الجهاد الإسلامي، الأمر الذي يعزوه عماد الأصفر وهو مدير دائرة البرامج في تلفزيون فلسطين ومدير دائرة الأخبار في صوت فلسطين سابقا، إلى عدم اهتمام هذين الفصيلين بالإعلام الرسمي من قبل: "لم تفطن حماس إلى الإعلام الرسمي إلا قبل الانتخابات بقليل"[2].

لكن عاطف عدوان أحد الوزراء في الحكومة التي شكلتها حماس بعد فوزها في الانتخابات يقول إن سبب عدم التحاق كوادر حماس بمؤسسات الإعلام الرسمي هو أن تلك المؤسسات كانت "محظورة إلا على أناس معينين"[3]، أما فوزي برهوم الناطق باسم حماس وعضو المجلس التشريعي عنها، فيقول إنه كانت تؤخذ بعين الاعتبار عند التعيين، آراء الأجهزة الأمنية، فتضرر عدد من المواطنين جراء ذلك: "وقد قدم كثير منهم شكاوى إلى الحكومة التي شكلتها حماس، ومنهم من كان لديهم وثائق وآخرون لا"[4].

بصرف النظر عن الأسباب التي أدت لجعل أغلبية كوادر صوت فلسطين من المنتمين لحركة فتح، فإن هذا الانتماء انعكس على حرية التعبير من خلال كيفية تناول المواضيع وطرحها، فكادر الإذاعة ذو الأغلبية الفتحاوية، يعطي الأولوية للاهتمام بالحركة وإنجازاتها وأخبار رئيسها ورجالها والمسؤولين

[1]- باسم أبو سمية. مقابلة شخصية. آذار 2006.
[2]- مراسلة عبر البريد الإلكتروني. آذار 2006.
[3]- مقابلة عبر الهاتف. آذار 2007.
[4]- مقابلة شخصية. آذار 2007.

فيها، ويشعر هؤلاء بالمسؤولية تجاه نبضها في الشارع ووضعها في الساحة السياسية، فيطلق رئيس التحرير أو مقدم البرنامج أو المحرر المنتمي لحركة فتح يده لتسيير سياسة التحرير مع ما يتماشى – من وجهة نظره – مع مصلحة الحركة، فيختار المواضيع التي تعزز وضعها، ويبتعد عما يمكن أن يؤثر عليها، فيما يكون النقيض تماما إذا ما تعلق الأمر بالأطراف الأخرى، لا سيما إذا ما كانت منافسة لحركة فتح، وهو الأمر الذي يعترف المسؤولون في صوت فلسطين بوجوده، إذ يقول محمود أبو الهيجاء: "صار عندنا بعض الطروحات الحادة انحسب فيها بعض الإخوان أنهم منحازون كثيرا لفتح، وبالتالي أنهم يحاولون تشويه مواقف حركة حماس، وهذا الانحياز غير مقبول، نعم هذا صحيح حصل عندنا"[1].

وقد اختلف اختيار المواضيع بعد فوز حماس، إذ أصبحت أكثر جرأة ونقدا لمن يعارض مصلحة فتح سواء لحماس نفسها أو للحكومة التي تشكلها، وأصبح يتم التطرق لمواضيع ما كانت لتُسمع قبل ذلك ولا تُطرح للنقاش أيام وجود فتح في الحكومة، يقول محمد عبد ربه وهو مراسل صوت فلسطين في القدس: "لما كان التيار المتنفذ في السلطة واللي [الذي] هو كان بالأساس مسؤولا عن 95 إذا ما كانش 100% عن حالة الانفلات الأمني والفوضى الموجودة في مجتمعنا، كانت بالنادر وبالكاد تتناول الإذاعة هذه الفوضى أو تحاور المسؤولين في موضوع الفوضى، اليوم لما أصبحت حماس في السلطة اللي [اللتي] هي بعد أن كانت في المعارضة أصبح التركيز على قضية الفوضى والانفلات الأمني كأنه الانفلات الأمني أجى [جاء] مع حماس، حاجة ثانية بتلاحظي إنه في هناك تصيد في كثير من القضايا كل ما يمكن أن يلحق الأذى ويسيء للحكومة الجديدة كانوا يتطرقوا له"[2].

وقد اشتد اقتراب صوت فلسطين من حركة فتح بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية في 25/1/2006 لدرجة أن محمود أبو الهيجاء وصف صوت فلسطين بعد فوز حماس بأنه: "صوت فتح" ثم استدرك: "نحن نحاول بجد قدر الإمكان أن نكون صوت الجميع، بدليل أننا نسعى وراء مسؤولين في

[1]- مقابلة شخصية. تموز 2006.
[2]- مقابلة شخصية. آب 2006.

حماس ونأتي بأخبار وقراءات مختلفة لكل ما يجري في بلادنا لكن حماس تريد لخطابها وحده أن يسود ونحن لا نتطابق كليا مع خطاب حماس فإحنا صوت معارضة"[1].

كما كان يتم اختيار المتحدثين الأقوى والأكثر تمرسا من حركة فتح، مقابل الابتعاد عمن هم كذلك من الفصائل الأخرى، لا سيما تلك غير المنضمة تحت لواء المنظمة، وقد يمتد ذلك أحيانا إلى وضع فيتو على أشخاص معينين، فيقول جواد أبو شيخة مدير دائرة الأخبار في صوت فلسطين: "بدون شك إن فرصة حركة فتح في إذاعة صوت فلسطين هي أكثر من فرصة الفصائل الأخرى، بدون شك هذا لا يعني بأن الفصائل الأخرى محجوب عنها إذاعة صوت فلسطين، سواء قبل فوز حماس أو بعد فوز حماس، في [يوجد] تمايز لصالح حركة فتح هذا صحيح، بس [لكن] هذا لا يعني أن بقية الفصائل لا تمتلك الفرصة بأنها تعبر عن حالها من خلال إذاعة صوت فلسطين"[2].

كما يقول عبد ربه: "هو صوت حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح عشان هيك [لذلك] كان الرأي الآخر كانوا يمرون على الرأي الآخر مرور الكرام بضوابط ومعايير معينة وبما يخدم التيار المركزي"[3].

ونجد في نتائج التحليل الكمي الذي أُجري على مضمون النشرات والبرامج الإخبارية، ما يدعم هذا القول تماما، فقد ازدادت المساحة الزمنية المخصصة لمسؤولي فتح للإدلاء بآرائهم ومواقفهم في برنامجي نهار جديد وأحداث اليوم والنشرات[4].

ونجد لدى موظفي صوت فلسطين تفهما لهذا الاقتراب، فيقول أبو شيخة إن ما حدث من فوزٍ لحركة حماس في الانتخابات التشريعية قد أثر على الرسالة الإعلامية لصوت فلسطين: "نتيجة اعتبارات كثيرة اعتبارات حزبية اعتبارات سياسية اعتبارات إلها علاقة في التطورات الأخيرة اللي صارت في الساحة الفلسطينية نتائج الانتخابات ووجود برنامجين في الساحة الفلسطينية، هذان البرنامجان السياسيان صار في شد أكثر عند كل فصيل وعند كل جهة وبالتالي أثر على الرسالة الإعلامية، بدون شك يعني إذا

---

[1]- مقابلة شخصية. تموز 2006.
[2]- مقابلة شخصية. تموز 2006.
[3]- مقابلة شخصية. آب 2006.
[4]- يُنظر الجداول (4) و(5) و(6).

لاحظنا وضع الإذاعة والتلفزيون خلال الأربعة أو خمسة شهور الماضية، أنا برأيي حصل هناك تراجع بمضمون الرسالة الإعلامية من ناحية مهنية ومن ناحية حرية التعبير"[1].

يلاحظ أن المتحدثين باسم حركة فتح تتم استضافتهم غالبا في حوارات على الهواء، بينما يندر ذلك عندما يتعلق الأمر بممثلي الفصائل الأخرى، لا سيما تلك غير المنضمة للمنظمة، إذ تُسجل اللقاءات التي تُجرى معهم، وتخضع للمتابعة وربما يتم قص العبارات التي لا يراها المحرر المسؤول أو مقدم البرنامج مناسبة.

كما تُطرح على الفصائل المنافسة لفتح الأسئلة التي تتسم بنَفَس النقد والمحاسبة، فيما تتسم الأسئلة الموجهة لمسؤولي فتح باللين.

وقد اتبع صوت فلسطين نهجا يُشجع الموظفين الفتحاويين من خلال دفع مبلغ مالي شهري يُضاف إلى رواتب قسم كبير منهم تحت ما تُسمى سنوات الخدمة في منظمة التحرير.

وقد حدث أن وزع رئيس الهيئة السابق رضوان أبو عياش استمارات للانتساب لحركة فتح، وروج بعض الموظفين وسئلوا عن سبب رفضهم تعبئة الاستمارات.

إذا، لا توجد في صوت فلسطين ضوابط مهنية تمنع تأثير الانتماء السياسي على مضمون ما يُبث، لذلك يبرز نفوذ الأفراد النابع من قناعاتهم، سواء أكانت شخصية أم حزبية، خصوصا في ظل غياب السياسة الواضحة للإذاعة، وهو الأمر الذي سنناقشه بالتفصيل في الصفحات اللاحقة.

ويتوقع عماد الأصفر أن يتفاقم الأمر مع "غياب الرقابة المهنية والمبادرات الفردية الساعية لتوسيع هامش الحرية بدلا من رسم خطوط حمراء وهمية والوقوف خلفها"[2].

3- فهم ماهية حرية التعبير:

[1]- مقابلة شخصية. آب 2006.
[2] - عماد الأصفر. آذار 2006.

يختلف فهم العاملين في صوت فلسطين لحرية التعبير وكيفية تحقيقها، فهم – من حيث المبدأ – يُجمعون على أهمية إتاحة المجال لكل فئات المجتمع كي تعبر عن آرائها، لكنهم يختلفون حول مقدار هذا المجال، فيرى كبار المسؤولين وصانعو القرار كالمدراء العامين (وهم من القسمين الأول والثاني حسب تصنيف هذه الدراسة لموظفي صوت فلسطين)[1] أن لحرية التعبير حدودا لا ينبغي تجاوزها، ويجب الوقوف عندها كـ"المصلحة الوطنية"، أو "السياسة العامة"، أو"أمن البلد" أو"حساسية الظرف".

أما الفريق الثاني الذي يمثله الموظفون والمسؤولون الأقل درجة في السلم الوظيفي كرؤساء التحرير والمدراء (القسم الثالث)، فهم يرون أن حرية التعبير تعني تكافؤ الفرص لكل التيارات السياسية، وإمكانية مناقشة كل المواضيع، ويقولون إنها غير محققة بهذا المعنى في صوت فلسطين، أو أنها موجودة لكن ليس بالقدر المطلوب، إذ يقول أبو شيخة: "لا أقول إن هناك حرية مطلقة في الإذاعة، ولا أقول إن هناك سياسة ثابتة مدروسة تتعلق في حرية التعبير في الإذاعة، على الأقل في هناك [توجد] نية صادقة وتوجه حقيقي لممارسة حرية التعبير في الإذاعة، ولكن هذه النسبة ليست كاملة وليست بالمستوى المطلوب"[2].

مع ذلك فإن رؤية الفريق الأول هي التي تسود لأنها رؤية صانعي القرار الذين يملكون فرض نهج العمل الذي يرونه ملائما، عن ذلك يقول عبد ربه: "في فترات ما بعد الـ 96 كان ذروة الصراع مع حماس، وكانوا جماعتنا في الإذاعة معنيين إنه هذا خيار السلام وبدنا ندافع عنه وبدناش [لا نريد] نلحق أذى أو ضررا بنهج التفاوض أو النهج السياسي"[3].

وبهذا فإن حرية التعبير تتأثر بفهم صانعي القرار في صوت فلسطين لـ "المصلحة الوطنية"، وهو فهم قد يُصنّف بموجبه أي اختلاف مع الرأي السائد على أنه خارج المصلحة الوطنية، ومن هنا يميل هؤلاء إلى الخطاب المركزي والتوفيقي وعدم إبراز ذلك الاختلاف باعتباره غير صائب، فيقول أبو الهيجا: "المشكلة أن الإدراك الوطني العام لكل القوى، وبصفة خاصة، حماس حتى هذه اللحظة مش [ليس] إدراك كامل ومش ماخذين [ولا يأخذون] بعين الاعتبار انو [أن] المصالح الوطنية العليا الفلسطينية هي التي يجب أن

[1]- تُنظر الصفحات 78 و 79،80و 81.
[2]- مقابلة شخصية. تموز 2006.
[3] - مقابلة شخصية. آب 2006.

تحكم إدارة الحياة العامة في فلسطين، إدارتها السياسية والاجتماعية والى آخره، فلذلك عندنا مشكلة لأنه هناك أكثر من قوى تعمل في الساحة الفلسطينية وتلعب فيها بنفس الوقت، وبالتالي من هون بتصير [من هنا يصبح] التضارب بين الأفكار وبين السلوكيات أيضا، لأنو [لأن] الأفكار تنعكس في النهاية في السلوكيات السياسية والاجتماعية وحتى الأمنية، ومن هون اجا [من هنا جاءت] سلسلة الانفلات الأمني وإلى آخره، الرأي العام الفلسطيني ممكن يصبح أوضح وأكثر فاعلية في صناعة القرار، كلما تمركزت أكثر الخطابات السياسية الموجهة له"[1].

وقد انعكس هذا الفهم لـ "المصلحة الوطنية" على الممارسة، فـ"المصلحة الوطنية" قد تقتضي الابتعاد عن تناول كل ما هو سلبي بنظر جهة معينة أو كل ما هو مثير للبلبلة، وبالتالي يصبح من الضروري تجاهله أو التعتيم على تفاصيله، فيقول باسم أبو سمية: "أنا مش [ليس] دوري أبحث عن السلبيات، أنا عايش في مجتمعي، أنا جزء من المجتمع الفلسطيني وأعرف التشابكات المجتمعية والسياسية والقضايا، هذا يعني إذا أعطيت بالتفصيل خبرا يتعلق باشتباك مسلح بين عائلتين مثلا وما سمينا المسؤول عن هذا الاشتباك، هذا يكون الهدف منه محاصرة الموضوع أكثر من أنه أحكي تفاصيل قد لا تؤدي إلى لملمة الموضوع، إلى توسيعه أكثر وأكثر ومضاعفات فش (ليس لها) داعي"[2].

ويُجمع مَن قابلناهم من صوت فلسطين على أن الرئاسة هي الجهة التي تمثل المصلحة الوطنية، وبالتالي فإن تصنيف أمر ما أو حدث ما بأنه من المصلحة الوطنية أم لا، يكون من منظور الرئاسة، وبذلك فإن حرية التعبير تكون متاحة بالدرجة الأولى لمن يحافظ على هذه المصلحة الوطنية من هذا المنظور، ولا ينطق بما يخالفها، وهو أمر كان مضمونا إلى حد بعيد من المتحدثين باسم حركة فتح، وبنسب متفاوتة للمتحدثين باسم فصائل المنظمة، أما الذين قد تختلف نظرتهم إزاء المصلحة الوطنية عن ذلك الشكل الذي تراها فيه الرئاسة كحماس والجهاد، فإنه يُسمح للمتحدثين باسميهما بإبداء الرأي فقط عندما يكون متفقا مع رأي الرئاسة، أو المواضيع العامة غير الجدلية، أو تلك التي لا تُؤثر على السياسة العامة، ولا تُخل

[1]- مقابلة شخصية. تموز 2006.
[2]- مقابلة شخصية. آذار 2006.

بالتوازن القائم، ويكون ذلك بالقدر الذي لا يصل لدرجة النقد والمحاسبة، أما المواضيع التي قد تخـــالف نهج الرئاسة، كإطلاق الصواريخ على مستوطنات غزة، وشرعية العمليات الاستشهادية،... فلا يسمح لهم بالحديث عنها ألبتة.

لهذا السبب كان يتم تجنب استضافة أي شخصية يُعتقد أنها "تغذي الخلاف"، ولذلك يقـــول أبـــو ســـميه: "نجيب واحد يهدي شوي مش يصعد[نستضيف أحدا يهدئ قليلا ولا يصعد]"[1].

كما قد يُضطر مقدم البرنامج أو المحرر إلى قص العبارات التي من المحتمل أن توسع الخلاف، يقـــول أبو سمية: "إذا كان الحديث مسجلا وأشعر أنه فيه فقرة ممكن تسيء ممكن نشيلها (نحذفها)"[2].

لذلك نجد حضور حماس في صوت فلسطين قبل فوزها بالانتخابات شكليا، والهدف منه توضيح مواقـــف معروفة مسبقا، أو الحديث في أمر لا خلاف عليه، أو الدفاع عن اتهام يوجه إليها وكأنه أمر واقع، ولـــم يكن المجال يُعطى لها لنقد نهج الحكومة أو الرئاسة أو محاسبتهما، أما ما بعد فـــوز حمـــاس، فأصـــبح صوت فلسطين يسمح بنقد الحكومة بشكل واضح وتحوّل إلى أداة لمحاسبتها، ومنبر لصوت المعارضة، من خلال إعطاء فتح فرصة القيام بذلك، وكذلك الفصائل الأخرى.

وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك إمكانية – من حيث المبدأ – لأن يكون صوت فلسطين أداة نقد ومحاسبة على غرار الإعلام الموجود في الدول الديمقراطية، لكن شرط أن يمارس هذا النقد والمحاسبة بعيدا عن المصالح الحزبية، ويستمر في ذلك حتى لو تغيرت الأحزاب التي تشكل الحكومة.

ب– قيود مؤسَّسية

القيود المؤسسية هي تلك القيود الموجودة في صوت فلسطين وتؤثر علـــى مضـــمون المـــادة الإذاعيـــة ومساحة حرية التعبير المتاحة لكل الأطراف السياسية فيها، وهي قيود تحكُم العاملين في صوت فلسطين، فتجعلهم يعالجون المواضيع حسب نهج معين وهو السائد في صوت فلسطين، حتى لو كان مخالفـــا لمـــا

[1]- مقابلة شخصية. آذار 2006.
[2]- مقابلة شخصية. آذار 2006.

تعلموه في الجامعات والدورات التدريبية، كما تعيق تلك القيود أصحاب الخبرات عن إحداث أي تغيير إذا ما أُتيحت لهم فرصة[1].

ويرتبط وجود أغلب القيود المؤسسية بشكل وثيق بالقيود الفردية سالفة الذكر، ويمكن تلخيصها بعدة نقاط:

1- الرؤية غير الواضحة

كان لزاما على صوت فلسطين منذ أن بدأ بثه من أرض الوطن عام 1994، أن يغير نهجه الذي كان عليه أيام الشتات، وأن يتوجه إلى المجتمع الفلسطيني ويمثل الحياة المدنية، ويحول خطابه من ثوري تعبوي إلى سلمي تصالحي[2].

لا يوجد لدى العاملين في صوت فلسطين رؤية واضحة لرسالته ولأهدافه الحقيقية، إذ بقي حتى عام 2006 دون نظام داخلي مكتوب أو ميثاق يوضح مبادئ ثابتة تشكل هويته، وتكون بوصلة يستدل بها العاملون للحفاظ على تلك الهوية، وقد استغرب محمود أبو الهيجاء فكرة وجود نظام داخلي يحكم العمل الإذاعي ويحدد رسالتها: "أنا أول مرة أسمع عن مؤسسة إعلامية تحطلها [تضع لها] دستورا، إحنا مش [نحن لسنا] حزب في النهاية.. تجربة الإذاعة والتلفزيون في فلسطين الإذاعة أكثر لأنه أنا اختصاصي اذاعة خليني [دعيني] أحكي عن الإذاعة، هي تجربة تقوم على التعلم من خلال العمل، وتنمية وعي الكادر وثقافته من خلال الضغط اليومي المباشر على المفاصل الأساسية في هذا العمل"[3].

لكن رئيس الهيئة باسم أبو سمية قال في المقابلة التي أجريناها معه لغرض هذه الدراسة، إن هناك لائحة نظام داخلي تحدد أساليب العمل وعلاقة الموظفين بعضهم ببعض، والإجراءات الإدارية، لكن لا تحدد سلوك العاملين في الإذاعة، وكل ما وجدناه مكتوبا عن رسالة أو مبادئ صوت فلسطين في ذلك الوقت، هو تسع نقاط وردت في إحدى منشور الهيئة التي تصدر عن دائرة العلاقات العامة،[4] توزع عادة على الأجانب والزوار وليس على موظفي الإذاعة. ويُلاحظ على الأهداف الواردة في هذه المنشورات، غياب

[1]- عارف حجاوي. (مقابلة). جريدة **الحال** - معهد الإعلام - جامعة بيرزيت. عدد 9 (1/2/2006:ص 16).
[2]- رويتر وزيبولد ص 106
[3]- مقبلة شخصية. تموز 2006.
[4]- **منشورات دائرة العلاقات العامة لهيئة الإذاعة والتلفزيون**. دون تاريخ.

أي إشارة لأي دور رقابي للإعلام على السلطات الفلسطينية، فقد ورد في أحد البنود أن هدف هيئة الإذاعة والتلفزيون هو "إطلاع المواطنين على توجيهات وقرارات السلطات الفلسطينية القضائية والتشريعية والتنفيذية في مختلف مناحي الحياة"[1]، وكأن هذه القرارات أمر واقع يُطلع عليها الجمهور دون نقاش، وهذا يخالف أهداف المؤسسات الإعلامية في الدول الديمقراطية، كألمانيا مثلا، حيث توجد داخل المؤسسات الإعلامية لوائح أنظمة تحدد أهداف هذه المؤسسات ومبادئها المهنية، كالحياد والتوازن وحرية التعبير، ويمكن حتى للجمهور أن يطلع عليها ويحاسب العاملين في المؤسسات إذا ما خالفوا هذه المبادئ[2].

لكن أثناء الإعداد لهذه الدراسة، صدر عن مكتب رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون، ميثاق السلوك المهني لهيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين، وورد فيه رؤية مختلفة لهدف الهيئة: "هدفها تقديم خدمة إعلامية وطنية برؤية مهنية مما يعني المحافظة على القيم الوطنية والاجتماعية بتوازن ومصداقية والسعي للوصول إلى الحقيقة بكل دقة وموضوعية ومهنية والتعامل مع جمهور المستمعين والمشاهدين بالاحترام والوضوح لتقديم صورة واقعية ودقيقة ومراعاة مشاعر وأحاسيس الجمهور والذوق العام وتقديم وجهات النظر والآراء المختلفة دون انحياز، وتفادي وقوع الأخطاء والمبادرة إلى تصحيحها لمنع تكرارها، ومراعاة المصداقية والموضوعية في الأخبار ومصادرها والالتزام بالقوانين المرعية، والتمييز بين مادة وأخرى"[3].

لكن هذا الميثاق جاء في صيغة التعليمات التي تصدر بين الفترة والأخرى من مكتب رئيس الهيئة، وتُعلق على لوحات الإعلانات الداخلية الموجودة في الممرات، بل إن الميثاق سُمي في أحد بنوده باللائحة[4]، وليس من السهل معرفة ما إذا كان تغيير هدف هيئة الإذاعة والتلفزيون عما كان قد ورد في المنشورات

[1]- المرجع السابق.
[2]- محاضرة عن دور الإعلام الخاص في تلفزيون RTL في كولونيا بألمانيا. 13/9/2006، ضمن ورشة عن اخلاقيات مهنة الإعلام نظمتها مؤسسة كونراد أدناور بالتعاون مع DW.
[3]- يُنظر الملحق (8).
[4]- يُنظر المرجع السابق.

السابقة، أثّر على وضوح الرؤية لأهداف الهيئة أم لا، لكن مما لا شك فيه أن عدم وضـــوحها لســـنوات طويلة أدى إلى نتائج عدة أثرت على حرية التعبير، تتمثل فيما يلي:

أولا: تذبذب هوية صوت فلسطين ما بين إذاعة حكومية تنطق باسم الحكومة وإذاعة لخدمـــة الجمهـــور، فيقول باسم أبو سمية: "إحنا مش [نحن لسنا] رسميين مئة بالمئة يعني مش زي [ليس مثل] بقيـــة الهيئات التقليدية في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم العربي، نحن مش [لسنا] ناطقين مئة بالمئة باسم الســـلطة، نحن إذاعة وتلفزيون لما بدأنا برسالتنا بدأنا بأنه نخدم الجمهور"[1].

مع ذلك يرى آخرون من العاملين في صوت فلسطين أن إذاعتهم تشبه إلى حد بعيد الإذاعات الرســـمية العربية، فيقول مصطفى بشارات وهو رئيس تحرير: "ما زالت إذاعة صوت فلسطين ويعود ذلـــك إلـــى جملة من الأسباب تقوم بدور الإذاعة الرسمية كأي إذاعة أخرى كأي إذاعة رسمية أخـــرى فـــي العـــالم الثالث بشكل عام وتحديدًا في الدول العربية"[2].

ثانيا: إهمال المعايير المهنية، إذ أصبح العمل الإذاعي يتحدد حسب عاملين اثنين، الأول هو التوجهـــات الفردية للعاملين في الإذاعة، لدرجة أنه يمكن لمس التغير في نهج الإذاعة ونبرتها أثناء اليـــوم الواحـــد بسبب تغير الطاقم من رؤساء التحرير ومقدمي البرامج، الذين بإمكانهم أيضا إدخال أجندتهم الشخصـــية التي قد تكون بدورها مستمدة من أهداف حزبية. وحول هذا الموضوع يقول محمود أبو الهيجاء: "عنـــدنا فوضى إلى حد ما، صمامات الأمان فيها هي صمامات فردية"[3]. وبهذا يمكن أن يحدث انحياز إلى طرف ما أو حزب ما أحيانا، وأن يُلمس الحياد والتوازن أحيانا أخرى.

العامل الثاني الذي يمكن أن يتحدد العمل الإذاعي وحرية التعبير فيه أيضا هو التغيرات علـــى الســـاحة السياسية وخصوصا العلاقة مع إسرائيل، فكلما غاب التصعيد مع الجانب الإسرائيلي، غابت الأصـــوات المعارضة، وكلما اشتد التصعيد وتقاربت وجهات النظر بين المعارضـــة والرئاســـة، كـــانت أصـــوات المعارضة حاضرة، وكذلك الحال بالنسبة للقضايا الجدلية مع مؤسسة الرئاسة، فإذا غابت التطورات على

[1]- مقابلة شخصية. آذار 2006.
[2]- مقابلة شخصية. حزيران 2006.
[3]- مقابلة شخصية. تموز 2006.

تلك القضايا يُسمح للجهات المعارضة بالحديث عبر صوت فلسطين والإدلاء بالآراء والمواقف، فيقـــول محمد عبد ربه: "سياستنا في الإذاعة لم تكن واضحة وعشنا فترة تخبط، وفي الانتفاضة الثانية أذكـــر أن بعض التعليمات الشفوية عبر الهاتف كانت تصلنا كالتالي، لما يكون مطلوبا منا تصعيد، أو أنهم يكونون معنيين بتصعيد على الأرض، فكان يتصل مدير الأخبار خاصة لما كنت في التلفزيون يقول: محمد، نريد اليوم أن تهول، وما معنى تهول؟ يعني لا تعطي ما يحدث على الأرض، ولمّا [عندما] لا يريدون تصعيدا يقولون انسونا من هذا وخففوا"[1].

ويقول باسم أبو سمية: "أحيانا كثيرة أصبحنا لا نميز ما الذي نريده، إذاعة معلومات أو ثقافة أو ترفيه أو جدية أو أخبار أو بكاء أو نواح، إذا بكينا في الوقت غير المناسب يخرج لنا ناس يقولون لمـــاذا تبكـــون مللنا البكاء. وإذا فرحنا في الوقت غير المناسب يقولون ممنوع أن تفرحوا، لكن نحـــن نحـــاول أن نلائم برامجنا مع الوضع القائم"[2].

ويقول عماد الأصفر: "حرية التعبير تُتاح بدرجات متفاوتة يحكمها مدى التوافق الـــوطني إزاء القضـــايا مدار البحث، فكلما اشتد الخلاف كلما ابتعد الإعلام الرسمي عن المعارضـــة واتجـــه إلـــى التنظيمـــات المشاركة في منظمة التحرير والمحللين السياسيين الذين يقفون على يسار السلطة وليس بعيـــدا عنهـــا"[3]. ويرى الأصفر أنه "حتى لو وجدت رسالة واضحة، فإنها تظل متغيرة باستمرار تبعا للمستجدات السياسية والميدانية"[4]. ويصف أبو شيخة هذا الوضع بالموسمية والعفوية: "حرية التعبير في الإذاعة حقيقةً إلى حدٍّ ما تتأثر في التغيرات السياسية التي تحصل، بمعنى أحياناً يكون هناك حرية تعبير عالية لكـــل الفصـــائل وأحياناً يكون هناك حصر لحرية التعبير، وأحياناً يكون هناك عدم موضوعية بما فيه الكفايـــة لممارســـة حرية التعبير إذا كان في الوضع الداخلي مثلاً مشحونا والوضع السياسي الداخلي ما بين المعارضة وما بين الحكومة هذا يؤثر، يعني هناك موسمية في التعامل وكذلك عفوية في ممارسة حرية التعبير"[5].

---

[1]- مقابلة شخصية.آب 2006.
[2]- مقابلة شخصية. آذار 2006.
[3]- مقابلة عبر البريد الإلكتروني. آذار 2006.
[4]- نفس المرجع السابق.
[5]- مقابلة شخصية. تموز 2006.

وبهذا فإن الإذاعيين في صوت فلسطين يصعب عليهم أن يعملوا وفق هوية محددة لإذاعتهم، لأن ذلك يتطلب منهم اجتهادا شخصيا تخمينيا لما يمكن أن تكون عليه أهداف صوت فلسطين أو رسالته، فهي سياسة "يمكن استلهامها عبر التجربة والمعرفة والمتابعة"[1].

وفي ظل غياب الرؤية الواضحة والهدف المحدد، يتم الاعتماد على تلك "التجربة المستلهمة" من النهج السائد، لكن هذا النهج يتسم بالفوضى وعدم الوضوح، فيقول محمود أبو الهيجاء: "نحن نعيش حالة أقرب إلى الفوضى، نعتمد في الدرجة الأساسية على إدراك الكادر ووعيه وفهمه الأساسي لطبيعة الصراع مع الاحتلال ومتطلبات مواجهة هذا الاحتلال وتحقيق أهداف المشروع الوطني، غير ذلك لا يوجد عندنا مؤسسة تستطيعين القول إنها ترتب شؤون الخطاب الإعلامي والسياسي الفلسطيني بصفة واضحة ومحددة"[2].

2- غياب التخطيط والعشوائية في اتخاذ القرار:

يرتبط غياب التخطيط والعشوائية في اتخاذ القرار بالعامل السابق، بل إنهما نتيجة حتميةٌ له، إذ يغيب التخطيط المدروس للمستقبل البعيد أو حتى للتغييرات المرحلية بسبب عدم وجود رؤية واضحة ومحددة لرسالة الإذاعة، فتُتخذ القرارات عشوائيا، ولهذا يبرز النفوذ الفردي ويفرض نفسه بقوة، وقد تكون القرارات الفردية منطلقة من دوافع واعتبارات حزبية أو شخصية بحتة، فيقول أبو شيخة: "هناك اعتبارات شخصية تؤثر.. أحد أوجهها حزبي، أحد أوجهها الآخر مصلحي شخصي، وهذا يؤثر لا أقول أن هذا موجود بشكل كبير ولكن أحياناً يوجد ويؤثر ويظهر، حتى يظهر في أذن المستمع أن هناك شيئا شخصيا في هذا الحوار أو هذه المقابلة أو هذا التركيز على شخص معين أو التركيز على فئة معينة أو التركيز على حزب معين"[3]. ويتفق مصطفى بشارات مع أبو شيخة في هذه النقطة: "أشعر أن هناك

[1]- محمود أبو الهيجاء. مقابلة شخصية. تموز 2006.
[2]- مقابلة شخصية. تموز 2006.
[3]- مقابلة شخصية. تموز 2006.

ارتجالية في المواقف، وأحيانا تكون شخصية وليست مهنية وذلك في أغلب الأحيان، والشخصية تكون أحيانا حزبية"[1].

وفقد يُترجم غياب التخطيط باستضافة أشخاص معينين في برنامج معين، أو حذف برنامج عن خطة برامجية بقرار فردي عشوائي من أحد المسؤولين، أو بوضع فيتو على استضافة شخصيات أخرى لأسباب شخصية، فيقول محمد عبد ربه: "كانت توضع لوائح سوداء بأسماء قيادات بارزة لها مصداقيتها وشعبيتها حتى من فتح، وأعطيك أسماء حاتم عبد القادر لا يعبر عن وجهة النظر الفتحاوية، هذا كنموذج و كمثال"[2].

وأحيانا تكون الاعتبارات غير معروفة أو غير مألوفة، وهذا ما أشار إليه محمد عبد ربه: "أدرج في القائمة السوداء الدكتور عزمي بشارة أكثر من مرة وكانت المبررات واهية، مثلا إذا كنت تريدين استضافة مصطفى البرغوثي كان مدير الأخبار يقول هذا لا تستضيفوه لأنه يدير منظمة غير حكومية"[3].

كما لا توجد في صوت فلسطين آلية معينة للمتابعة اليومية للبرامج الإخبارية التي تُبث أو أي آلية للتخطيط لها قبل إعدادها، فلا يعقد اجتماع تحريري صباحي لمناقشة ما يستجد وما سيُبحث خلال النهار على غرار ما يجري في المؤسسات الإعلامية في الدول الديمقراطية كالمانيا مثلا، وهذا ما يؤكده أبو سمية: "كان في فترة من الفترات مدير الإذاعة هو الذي يحدد السياسة العامة، يلي ذلك رئيس التحرير أو مدير عام الأخبار"[4].

وتميل أي محاولة لتنظيم هذه الفوضى عادة نحو المركزية، خصوصا عند الحاجة لحسم الأمور المتعلقة بقضايا حساسة سياسيا، إذ يتخذ كبار المسؤولين عادة القرار بشأن هذه الأمور، ثم يتم إعلام الموظفين بها إما شفويا أو من خلال التعميمات التي تُعلق على لوحات الإعلانات في الدوائر المختلفة، فيقول أبو شيخة: "ممكن هناك يحصل شيء جديد، موقف جديد، تطور معين، موضوع يثير جدل، أو اجتهادات

[1]- مقابلة شخصية. حزيران 2006.
[2]- مقابلة شخصية. آب 2006.
[3]- مقابلة شخصية. آب 2006.
[4]- مقابلة خاصة. آذار 2006.

معينة، يكون هناك حسم من اللي [الذي] أعلى مني ما دون ذلك أنا بعتبر نفسي إنه أنا اللي بقرر [الـــذي أقرر] في موضوع أي خبر، صياغته، معالجته، تناول أي حدث معين"[1].

ويبدو هذا الأمر واضحا عند استخدام مصطلحات ذات دلالة سياسية، مثل تداول مصطلح "ميليشيا سعيد صيام" عند الحديث عن القوة التنفيذية، وهناك تضارب في كيفية تبني هذا المصطلح، ففيما قال أبو شيخة إن اعتماد هذا المصطلح وغيره من المصطلحات تم "داخل اجتماع للمحررين في دائرة الأخبـــار ويتـــم نقاش ويتم عرض وجهات نظر مختلفة وبالآخر يتم تبني وجهة النظر الأكثر منطقية"[2]، يقول بشـــارات: "بالنسبة لميليشيا وزير الداخلية كان هناك قرار من مدير عام الأخبار بشأن هذا المصـــطلح، إذ قـــال إن الميليشيا التي يجري الحديث عنها والمقصود بها القوة التنفيذية التي شكلها وزير الداخلية واتخذ قـــرارًا فيما يتعلق بها هي مجموعة خارجة عن ما ينص عليه القانون الأساسي الفلسطيني، وبالتالي هي ليســـت قوة تنفيذية هي ميليشيا تتبع لهذا الوزير بعينه"[3].

ويترتب على غياب الرؤية والمتابعة اليومية للعمل، غياب آلية للمحاسبة إذا ما حاد أحد الموظفين عـــن السياسة العامة، فإن حصل وارتكب أحدهم مخالفة، فإنه يتعرض للتنبيه الشفوي.

3- الرقابة الذاتية:

المقصود بها القيود التي يضعها الإعلامي على نفسه عند تناول مواضيع معينة خوفا من سلطة أعلى منه قد تضر به أو بوظيفته أو مكانته، فتقوده لأن يضع في باله اعتبارات أخرى غير أصول مهنته لتجنـــب ذلك الضرر، وتكمن المشكلة بوجود هذا النوع من الرقابة في أن الإعلامي يقبل بأن يعمل وفق معـــايير أخرى غير معايير المهنة، فيخرج عمله مشوها.

[1]- مقابلة شخصية. تموز 2006.
[2]- مقابلة شخصية. تموز 2006.
[3]- مقابلة شخصية. حزيران 2006.

تشترك عوامل عدة في تكوين الرقابة الذاتية لدى العاملين في صوت فلسطين، لكن يكفي وجود أحـــدها لتشكيل رقابة ذاتية لدى الإذاعي، وقد يحدث أن توجد كل العوامل في وقت واحـــد، ويمكـــن تلخيصـــها بالنقاط التالية:

1- مصلحة السلطة الوطنية: يعني ذلك ما يتوافق مع سياسة الســـلطة ولا يـــؤثر علـــى وضعها خارجيا أو داخليا، وهو الأمر الذي تزداد أهميته لدى كبار المسؤولين فـــي الإذاعـــة، فيقول باسم أبو سمية: "مش (ليست) وظيفتي أني أكون عامل إحراج للســـلطة، أنـــي أحطهـــا (أضعها) في الزاوية"[1]. ويتطلب هذا الأمر جعل السلطة المرجعية الدائمة وعدم الاستقلال عنها.

2- رضا المسؤول المباشر: وهو هدف موجود عند كل الموظفين بقوة خصوصا في ظل غياب سياسة واضحة ومحددة لصوت فلسطين، فيقول محمد عبد ربه: "هناك بعض المواضيع التي أرى أنها تسبب إشكالية، كنت أتصل بمسؤولي المباشر مدير عام الأخبار وأقول له حـــتى لا أتحمل المسؤولية، هذه إذاعة رسمية لها خط سياسي معين يفترض ألا أتجاوزه، كنت أتصل بالمدير العام للأخبار أقول له مثلاً أنا اليوم عندي مادة في المتحدث أو مصدر المعلومة التـــالي فأريد موافقتك، وفي الغالب كانت الإجابة تأتي بـــ (لا) إذا كـــانت المواضـــيع تـــثير إشـــكالية معينة"[2]، ويقول عن تأثير ذلك على تناول بعض المواضيع: "هناك بعض القضايا كنت عنـــدما أريد أن أستطلع رأي الشارع لا أتجرأ بأخذ رأي فيها لأني سأحاسب عليه من المدير العام"[3].

3- الاعتبارات الحزبية: هي تلك التي تدفع الكادر لأن يتصرف حسب مصـــلحة حزبـــه، فيتجنب كل ما يمكن أن يُلحق به الضرر أو يؤثر على وضعه، أو يمكـــن أن يظهـــره وكـــأنه محسوب على حزب آخر.

---

[1]- مقابلة شخصية. آذار 2006.
[2]- مقابلة شخصية. آب 2006.
[3]- المرجع السابق.

4- الاعتبارات الاجتماعية: تحول دون تناول مواضيع اجتماعية قد تثير صدى، أو تثير حنق فئة أو عائلة معينة أو أشخاص معينين، مثل قضايا قتل النساء على خلفية الشرف وسفاح القربى.

5- التحرر وأولوية مواجهة الاحتلال: هو الاعتبار الذي يُساق للتغطية على كل ما ذُكر، فيكون المأمن من احتمال الخروج عن المصلحة الوطنية هو الاقتراب قدر الإمكان من السياسة الرسمية المتمثلة بالرئاسة، والابتعاد عن أي قضية تنتقد هذا التيار، ومنها الآراء المعارضة، لأن ذلك قد "يثير فتنة"[1]، وإن اقتضى الأمر تناول تلك الآراء فإن ذلك لا يكون بالتفصيل، بل بالقدر الذي "يهدئ الأمور"[2].

وتؤثر الرقابة الذاتية التي تُبرر عادة بأحد أو ببعض المبررات السابقة على حرية التعبير بأشكال عدة:

1- الابتعاد عن تناول مواضيع معينة وتجاهلها تماما في مختلف المجالات، فيقول أبو شيخة: "تحت شعار أولوية مواجهة الاحتلال وأولوية التحرر الوطني يتم إغفال قضايا مجتمعية تتعلق بالفساد المالي والإداري والمحسوبية والواسطة والتعصب، يتم إغفالها"[3].

2- عدم تغطية المواضيع من كافة جوانبها، فتكون مناقشة أي موضوع ذي خلاف فقط لرفع العتب، مثل ملفات الفساد والإسمنت، فيقول الأصفر: "هذه المواضيع فرضت نفسها على الإعلام الرسمي فعالجها بأسلوب امتصاص النقمة وبقليل من الاهتمام حتى لا يسجل عليه أنه تجاهلها ولكنه لم يبادر إلى تتبعها بشكل حثيث"[4]، كما يقول بشارات: "البعض يقول بأننا الآن في مرحلة تحرر وطني ينبغي توحيد كل الجهود باتجاه واحد بالتالي يجب أن يكون هناك تغطية من جانب واحد للأمور تخدم هذا التوجه، توجه مرحلة التحرر الوطني، وطبعًا أنا ضد

[1]- باسم أبو سمية، مقابلة شخصية. آذار 2006.
[2]- المرجع السابق.
[3]- مقابلة عبر البريد الإلكتروني. تموز 2006.
[4]- المرجع السابق.

وجهة النظر هاي [هذه] نستطيع تمثل كل الآراء وطرح آراء مختلف توجهات الطيف السياسي والفكري والاجتماعي أيضًا وبرأيي أن ذلك لا يتناقض وخدمة عملية التحرر الوطني"[1].

3- تجنب استضافة شخص معين مثلا والتركيز على أشخاص يتحدثون بما يتماشى والمصلحة الوطنية و"يهدئون الوضع في أوقات معينة بدلا أن يغذوا الخلاف"[2].

4- حذف المواد الإذاعية التي لا تتماشى ونهج الإذاعة، وقص بعض أنواع الكلام إذا كان هناك "شعور أن فقرة ما ممكن أن تسيء"[3].

اعترف كل من قابلناهم بوجود رقابة ذاتية لديهم، ووصفها الأصفر بأنها "الأسوأ تأثيرا على حرية التعبير"[4]. وكذلك أبو الهيجاء: "هي بالمناسبة أسوأ أنواع الرقابات لأنك إذا وضعت شرطيا بداخلك تصبح هناك مشكلة لأنه خوفا من أن يُطاح بمركزك أو بموقع كذا، هذا أسوأ أنواع الرقابة"[5].

لكن الرقابة الذاتية في ذات الوقت، في نظر بعض المسؤولين عن صوت فلسطين، تعبّر عن وعي الكادر لما يمكن أن يكون ضمن المصلحة الوطنية، فيقول أبو سمية: "الكوادر التي تعمل عندها مسؤولية وتعرف ما الذي يؤثر على الجمهور سلبا والذي يؤثر عليه إيجابا"[6]، ويعزز هذا القول ما ذهب إليه أبو الهيجا: "أصبح إدراك واضح لأهم الخطوط التي ينبغي عدم تجاوزها يعني في مجمل عملنا في هناك خطاب واضح باتجاه محدد، لكن هذا ممكن يتغير إذا تغير الأفراد"[7].

4- الثقة بالنفس والتواصل مع الجمهور:

يرى عدد ممن قابلناهم من موظفي صوت فلسطين، أن صوت فلسطين لا يعبّر عن كل الفلسطينيين لأنه لا يعكس وجهات النظر المختلفة في المجتمع.

---

[1]- مقابلة شخصية. حزيران 2006.
[2]- باسم أبو سمية. مقابلة شخصية. آذار 2006.
[3]- المرجع السابق.
[4]- مقابلة عبر البريد الإلكتروني. آذار 2006.
[5]- مقابلة. آذار 2006.
[6]- مقابلة شخصية. آذار 2006.
[7]- مقابلة شخصية. تموز 2006.

وقد وصفه محمد عبد ربه بأنه "فئوي"، وأوضح في موضع آخر: "لم تكن إذاعة فلسطين، هي كانت أنـــا برأيي يفترض يطلق عليها إذاعة فتح مش (ليس) إذاعة فلسطين"[1].

أما أبو شيخة فيرى أنها "امتداد إعلام منظمة التحرير الفلسطينية " وأنها "لم تصل إلى مرحلـــة الإذاعـــة الحرة، الإذاعة التي تعكس حرية كاملة"[2].

ويرى بشارات أن صوت فلسطين ليس لكل الفلسطينيين لأنه، بالإضافة لما ذُكر، أصبح لا يصل إلى كل بيت فلسطيني بسبب سوء التغطية.

ولا تعتمد الإذاعة الفلسطينية أي وسيلة لقياس حجم استماع الجمهور وتعتمد في ذلك على الاتصـــالات الهاتفية التي قد ترد من الناس في برامج البث المباشر، أو للتعليق على برنامج ما أو مقابلة مـــا، وهـــو الأمر الذي لا يمكن اعتماده كوسيلة موثوق بها لمعرفة حجـــم الاســـتماع، لأن واحـــدًا مـــن عشـــرات المستمعين قد يتصل ليعبر عن رأيه فيما يُبث[3].

ولم تُجرَ حديثا استطلاعات عن نسبة الاستماع لصوت فلسطين، لكن استطلاعا للرأي أجراه مركز القدس للإعلام والاتصال في الفترة ما بين 19 و 21 آذار 2007 عن الإذاعة التي يوثق بأخبارهـــا، أفـــاد أن 12,2% من العينة البالغ عددها 846 ممن يستمعون للإذاعات، يثقون بأخبار صوت فلسطين في الضفة وغزة، وهي نسبة قليلة تفوقت عليها أو نافستها بقوة إذاعات محلية مسموعة في مدن معينة ومحـــــدودة، كصوت الأقصى الذي يبث من غزة (13,4%)، وراديو أجيال الذي يبث من رام الله (7,2%).

وقد انعكست قلة الاستماع والثقة بصوت فلسطين على تعامل المســـؤولين الفلســـطينيين مـــع الإذاعـــة الرسمية، فأصبحوا لا يعطونها الأولوية في التصريحات التي تحظى بالسبق، وبـــاتوا يفضـــلون عليهـــا الفضائيات العربية أو الإذاعات الدولية مثل مونتكارلو أو بي بي سي، أو حتى صوت إسرائيل، فيقـــول عبد ربه: "كنا نصادف كثير صعوبة في الحصول على المعلومة من مصدرها الرسمي الفلسطيني وكـــان هذا يضطرنا في أحيان كثيرة أنا بحكيلك كمراسل وحدثت معي أكثر من مرة حين أتصل بـــ سين مـــن

---

[1]- مقابلة شخصية. آب 2006.
[2]- مقابلة شخصية. تموز 2006.
[3]- عارف حجاوي. **رؤية من أجل فلسطين**. (رام الله: المجلس الاقتصادي الفلسطيني. كانون ثان 2005). ص 195-146.

المسؤولين طبعًا ويعرف إنه إذاعة فلسطين رغم إنه مفاوض في..هو جزء من هذه المنظومة فما كنت أحصل على إجابة أو بصعوبة بالغة بينما كان الإسرائيلي أو الأجنبي كان سهل إنو يوصل للمعلومة "[1].

وقد أثر هذا الشعور على العاملين في صوت فلسطين، فقتل عندهم الإبداع والرغبة في التطوير والمبادرة، وسادهم الإحباط، لأنهم أصبحوا يشعرون ببعدهم عن الجمهور، وبأنهم لا يصلون إلى بيوت وقلوب عدد كبير من الفلسطينيين، فقلّت الثقة بأنفسهم وعملهم. يقول عبد ربه: "لما كنت أعطي الإذاعة الخبر كان الخبر يوضع على جهة ولما أستفسر عن الخبر كان يقال لك إنه حتى الآن إذاعة الجيش أو الإذاعة الإسرائيلية لم تذكره، فهذا بحد ذاته يشعرك بعدم ثقة ويجعلك تشعر أن معلوماتك ليست موثوقة"[2].

وتتجه أنظار العاملين في صوت فلسطين إلى فرص العمل خارج إذاعتهم، لأن معظم الذين تركوا صوت فلسطين والتحقوا بمواقع أخرى يعملون الآن في وظائف جيدة من حيث المكانة والعائد المادي، وأصبحت أسماء كثيرين منهم لامعة، هذا ما يؤكده عبد ربه: "كثيرون في الإذاعة من خيرة الكوادر الذين لما تركوا الإذاعة أثبتوا حضورا ونجاحا كبيرا، وهي كوادر تسربت وهربت من الإذاعة ومن التلفزيون لمّا وجدت مكانها هامش الحرية"[3].

5- ضعف التدريب

يشكو العاملون في صوت فلسطين من قلة التدريب والتأهيل والدورات والتشجيع، فهم قلما يشاركون في مؤتمرات وورشات محلية أو دولية، ولا يطلعون على ما يستجد من تقنيات ومهارات، فلا يضيفون الكثير إلى خبراتهم، فبقيت هي تلك التي اكتسبوها بالممارسة، أو التي تعلموها في بداية عملهم.

وقد يشارك البعض في ورشات أو دورات داخل وخارج فلسطين، لكن هذا يكون بجهود فردية شخصية قد تصطدم أحيانا برفض المسؤولين.

---

[1]- مقابلة شخصية. آب 2006.
[2]- المرجع السابق.
[3]- المرجع السابق.

كما لا يُعطى لمن بإمكانه إحداث تغيير وتقديم التدريب فرصة كاملة، يقول عارف حجاوي: "بعد قدومي بأسبوعين مستقرا هنا كنت أعمل في الإعلام الرسمي الفلسطيني بمنحة من الـ UNDP، بعد أسبوعين طلب مني أحد المسؤولين في الإعلام الرسمي الفلسطيني موعد مغادرتي واستدرك قائلا: أسأل هذا لأننا نريد أن نحتفل بك عندما تغادر. ...أنا لم أصنع ما أُريد لأنني لم أُعط الفرصة في هذا الإعلام الرسمي"[1].

ج- قيود سياسية

يُقصد بالقيود السياسية تلك المرتبطة بالظروف والتطورات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حرية التعبير، ويمكن أن نميّز هنا بين نوعين من تلك القيود، منها ما هو على الصعيد الفلسطيني ومنها ما هو على الصعيد الإسرائيلي:

أولا: الصعيد الفلسطيني

1- غياب الديمقراطية الحقيقية عن السلطة والأحزاب:

سارت السلطة الوطنية فيما يتعلق بحرية التعبير على النهج الذي تبنته م.ت.ف منذ عقود، والذي يعتبره كثيرون نهجًا متسلطًا ومتفردًا وفيه فجوة بين القيادة والجماهير[2]، كما لم يحمل من عملوا بالسلطة وقبلها في المنظمة آراء منفتحة إزاء حرية التعبير، فجاءت الحكومة الأولى "من خلفية غير ديمقراطية ومعتادة على القمع وأيضا فقد جلبت معها إلى هنا هذه التجارب من الدول العربية الأخرى"[3].

فلم تلتزم السلطة منذ نشوئها باحترام حرية الصحافة، وفي الوقت نفسه مارست القمع غير المكشوف، ولم تحدد موقفا واضحا إزاء حرية التعبير وممارستها، بل قامت بـ"إبقاء الأبواب مفتوحة على كل الاتجاهات"[4]، ما أدى إلى غياب النقد والمحاسبة للقيادة من الجمهور والإعلام، أما الأحزاب، فلم تمارس

---

[1]- مقابلة شخصية. شباط 2006.

[2]- محمد خالد الأزعر. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**. (رام الله: مؤسسة مواطن. تشرين أول 1996). ص 23.

[3]- رويتر وزيبولد. مرجع سابق. ص 53.

[4]- المرجع السابق ص 103.

الديمقراطية داخلها، فحركة فتح التي حكمت حتى بداية عام 2006، عاشت طوال سنوات حكم ياسر عرفات "ديمقراطية أبو عمار" القائمة على أساس "قولوا ما تشاؤون وأنا افعل ما أشاء"[1]. كما تعاني الحركة أزمة في الديمقراطية الداخلية أدت إلى عدم تجديد قياداتها بسبب تأجيل انعقاد مؤتمرها السادس الذي كان مقررا عام 1989[2]، وقد حمل قادة فتح آراء عن الديمقراطية لا تُفضي إلى ممارسة حرية التعبير على النحو الذي يعني محاسبة السلطة والحكومة، فأبو عمار مثلا كان يرى الديمقراطية أنها "سلوك قائد قادر على الجمع بين النقائض"[3]، أما محمود عباس فهو يؤمن بـ "الخطوط الحمراء التي تفرضها طبيعة المرحلة، ودرجة تطور المجتمع، وطبيعة علاقة السلطة مع الدول والحكومات البعيدة والقريبة"[4]، ويرى أن "السلطة عليها ألا تضيق ذرعا بالنقد، حين يكون نقدا موضوعيا يبغي الإصلاح والتطوير"[5].

ويرى عارف حجاوي أن نبيل عمرو ونبيل شعث الوزيرين السابقين للإعلام زمن الحكومة التي كانت تشكلها حركة فتح، رغم أنهما "مستنيران مقارنة بغيرهما"، إلا أنهما: "لا يفهمان آلية الإعلام الحر"[6].

أما بالنسبة لحماس، التي يرى البعض أنها اتجاه وطني مصبوغ بصبغة إيديولوجية، فتتبنى ديمقراطية مركزية، تشبه تلك الموجودة في الأحزاب الماركسية اللينينية[7]، وكان الشيخ أحمد ياسين قد قال: "لسنا حركة ديكتاتورية، بل حركة جهادية، تتخذ كل قراراتها بطريقة الشورى"[8].

ويحمِل المسؤولون من حماس الذين أجرينا معهم حوارات، آراء متباينة حول حرية التعبير المطلوبة في وسائل الإعلام، فإسماعيل رضوان يميل إلى قبول وجود وسائل إعلام ناطقة باسم الأحزاب المختلفة[9]، أما فوزي برهوم فهو مع خصخصة الإعلام تماما ويرفض أي رقابة من الدولة على وسائل الإعلام، لكن ليس بالصورة التي تحدث عنها رضوان، فهو يتحدث عن "مسؤولية اجتماعية عليا وضوابط اجتماعية

---

[1]- وليد سالم. **المسألة الديمقراطية في فلسطين**. (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية 2000) ص 156.
[2]- يُنظر: محمد دراغمة. "حركة فتح في أزمة...فهل من طريق للخلاص؟". **صحيفة الأيام**، 31/12/2004. عدد 4582.
[3]- سالم. مرجع سابق. ص 106.
[4]- توفيق أبو بكر. **أبو مازن يتذكر ويتحدث عن الوضع الراهن**. (رام الله: 1996).
[5]- المرجع السابق.
[6]- عارف حجاوي. (مقابلة). جريدة **الحال**. مرجع سابق.
[7]- سالم. مرجع سابق. ص 154.
[8]- الشيخ أحمد ياسين. (مقابلة). مجلة **السياسة الفلسطينية**. عدد 17. شتاء 1998.
[9]- مقابلة شخصية. آذار 2007.

وقواعد عمل"[1] ويضرب مثالا على ذلك إذاعة BBC في بريطانيا[2]، أما عاطف عدوان فهو مع أن تشمل حرية التعبير نقد الحكومة والدولة والأحزاب، لكنه مع أن يكون الإعلام الحكومي تابعا للحكومة على أن تُعطى الفرصة فيه للجميع كي يعبروا عن آرائهم[3].

من ناحيته، لا يرى عارف حجاوي أن حماس أفضل من فتح في رؤيتها لحرية التعبير، بسبب غياب النموذج الحقيقي للإعلام الحر: "لا أرى أن حماس تفهم ذلك، لأنها لم ترَ النموذج الصحيح للإعلام الحر، وهنا تكون حماس مخيرة بين أن تستعين بمن عرفوا هذا النموذج وعملوا به، وبين أن تحاول التجربة من جديد"[4].

وقد انعكس كل هذا الأمر على ممارسات السلطة إزاء حرية التعبير، فلم تتردد السلطة زمن حكومة فتح في التضييق على حرية التعبير من حين لآخر، وتراوحت أشكال التضييق بين إغلاق المؤسسات الإعلامية من إذاعات وتلفزيونات وصحف، والاعتداء على الصحفيين واعتقالهم، ومنع صدور أعداد من الصحف[5]، كما يشير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في دراسة بعنوان "الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من 1/6/2003 حتى 31/8/2004" إلى أن الانتهاكات التي ارتكبتها الأجهزة التنفيذية ضد الصحافة في تلك الفترة تتلخص في منع التغطية وإغلاق المؤسسات ومصادرة الأجهزة والمعدات، لكن أشكال التضييق هذه كانت في معظمها ضد الإعلام الخاص، أما الإعلام الرسمي فلم يقم بدور الناقد والمحاسب للسلطة التنفيذية، بل استخدم حسب دراسة أجراها مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان "للهجوم على المعارضة السياسية والجهات التي توجه نقدا للسلطة كمنظمات حقوق الإنسان"[6]، وأنه سُجل بحقه قبل انتفاضة الأقصى "انحياز واضح لرموز السلطة"[7].

---

[1]- مقابلة عبر الهاتف. آذار 2007.
[2]- مقابلة شخيصة. آذار 2007.
[3]- مقابلة شخصية. آذار 2007.
[4]- عارف حجاوي. (مقابلة). جريدة **الحال**. مرجع سابق.
[5]- رويتر وزيبولد. مرجع سابق. ص 95 - 105.
[6]- سميح محسن، **الإعلام وعلاقته بقيم التسامح في المجتمع الفلسطيني**، (رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان). ص 11.
[7]- المرجع السابق. ص 12

مع ذلك، كثيرًا ما كان نفوذ السياسيين يمتد ليطال أحيانا من يحيد عن نهج الإعلام الرسمي المناصر للسلطة، فيقول عبد ربه: "أعطيت مرة خبرا عن جولة مفاوضات في القدس أن الإسرائيليين فرضوا أجندتهم على المفاوض الفلسطيني فاتصل فيّ [بي] نبيل عمرو شخصيًّا وقال لي بالحرف الواحد أنت تتهمنا أننا بعنا البلاد"[1].

كما يقول باسم أبو سمية: "تصلنا رسائل من السلطة تقول إنتو (أنتم) سويتوا (عملتم) كذا وكذا، سواء سلبا أو إيجابا، كان بوصلنا هواتف (نتلقى مكالمات) أنه صار كذا كذا ليش (لماذا)"[2].

تراجع تضييق السلطة على الإعلام في انتفاضة الأقصى، لأن الإعلام ابتعد عن أي نقد للسلطة، وأصبح التركيز منصبا على أخبار الانتفاضة، كما ضعف نفوذ السلطة بعد تدمير مقارها ومؤسساتها، فازدادت الاعتداءات التي تقوم بها جهات غير رسمية، تلخصت حسب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بالاعتداء بالضرب على الصحفيين والإعلاميين وتهديدهم والاعتداء على المؤسسات.

أما بعد فوز حماس وتشكيلها الحكومة وانتقال الإعلام الرسمي للرئاسة، ومن ثم اتهامه من قبل كثيرين بالانحياز للرئاسة وفتح، فلم يعد التوتر مقتصرا على العلاقة بين السلطة والإعلام الخاص، بل أصبح الإعلام الرسمي جزءا من الصراع بين الرئاسة والحكومة، وأصبح الإعلام الرسمي خصوصا صوت فلسطين يُتهم بالانحياز لفتح والرئاسة وبالعمل على إسقاط الحكومة، وثار جدل كبير حول الجهة التي يجب أن تتبع لها الإذاعة والإعلام الرسمي، لكن أحدا لم يتحدث عن استقلال الإعلام عن الجهتين، وقد قلّت الانتهاكات المرتكبة بحق حرية التعبير من قبل الأجهزة الأمنية، لكن كان هناك ازدياد في نسبة الانتهاكات التي يرتكبها مجهولون، كالاعتداء والاختطاف[3].

2- الانفلات الأمني وغياب القانون:

[1]- مقابلة شخصية. آب 2006.
[2]- مقابلة شخصية. آذار 2006.
[3]- التقرير السنوي عن الحريات الصحفية في البلدان العربية لعام 2005. (مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان) ص 59 – 65.

يشير التقرير السنوي الحادي عشر الصادر عن الهيئة المستقلة لحقوق المواطن خلال عام 2005 عن الفترة الممتدة من الأول من كانون ثان حتى الحادي والثلاثين من كانون أول، إلى ازدياد في هامش حرية التعبير في وسائل الإعلام الرسمية والخاصة، حيث "زادت نسبة مشاركة متحدثين من فصائل سياسية معارضة في برامج الإذاعة والتلفزيون الرسميين"[1]، لكن في المقابل يشير التقرير ذاته إلى تزايد حالات اختطاف الصحفيين المحليين والأجانب من قبل الجماعات المسلحة لدوافع مختلفة (5 حالات مقابل واحدة عام 2004)[2]، وكذلك اعتداء أفراد الأجهزة الأمنية على صحفيين اثناء قيامهم بعملهم (1 2)[3].

وقد تنامت ظاهرة الانفلات الأمني في الأراضي الفلسطينية، إذ قُتل 251 شخصا منذ بداية عام 2006، وحتى نهاية شهر أيلول 2006[4]، مقابل 127 شخصا عام 2005[5].

كما شهد عام 2006 اعتداءات عديدة على الصحفيين والمقار الصحفية، شارك في كثير منها أفراد من أجهزة الأمن، ومعظمها تمت من مسلحين مجهولي الهوية[6].

في الوقت ذاته فإن القوانين الناظمة للإعلام في فلسطين كغيرها من القوانين، تفتقد إلى القوة التي تحميها، بسبب ضعف السلطة، ومع أن القانون الأساسي كفل حرية التعبير، إلا أن ذلك لم ينعكس على أمن الصحفي وحريته، فلم تحمه هذه القوانين من عسف السلطة التنفيذية أو الفوضى الأمنية، ولا حتى الرقابة المؤسسية، وقد أبدى من قابلناهم من صوت فلسطين عدم ثقتهم بقدرة القانون على حمايتهم، وأنه حتى لو كان هناك قوانين، فإنه لا يتم الاحتكام لها[7].

---

[1]- التقرير السنوي الحادي عشر، وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2005، (رام الله:الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. آذار 2006). ص 25.

[2]- المرجع السابق. ص 26+27.

[3]- المرجع السابق. ص 28.

[4]- إياد القرا ومصطفى إبراهيم ومأمون عتيلي. "مسلسل الجرائم في الأراضي الفلسطينية يتواصل في ظل عجز رسمي وشعبي لمواجهته". **فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني**. عدد 27. (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. تشرين أول-2006). ص 4

[5]- "حول حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية". سلسلة تقارير خاصة (43). (رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. تشرين ثان 2005).

[6]- سامي جبارين. "الحريات الصحفية في الأراضي الفلسطينية بعد الانتخابات". **فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني**. عدد 27. (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. تشرين أول-2006). ص 34 - 35.

[7]- مصطفى بشارات. مقابلة شخصية. حزيران 2006.

كما أبدى من قابلناهم من موظفي صوت فلسطين معرفة سطحية بالقوانين الناظمة للإعلام، يقول عبد ربه: "حاجتك للمعرفة مهمة وليست مرتبطة بغياب القانون، على الأقل يجب أن تعرف أن هناك إعلام وقانون ونظام يتحكم بعملك كصحفي وكإعلامي"[1]. وستتم معالجة موضوع القوانين بالتفصيل في سياق هذه الدراسة.

3- غياب الحق في الوصول إلى المعلومات:

وهو الحق الذي ورد ملازما للحق في حرية التعبير الوارد في المادة التاسعة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق اللإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفي المادة التي تحمل الرقم نفسه من القانون الأساسي بالإضافة للمادة رقم 27، كما كفلته المادتان 2 و 4 من قانون المطبوعات والنشر لعام 1995، وقد تم تعريف المعلومة حسب المادة الأولى من مسودة مشروع قانون حرية الوصول إلى المعلومات الفلسطيني عام 2005، بأنها تلك "الموجودة في أي من السجلات والوثائق المكتوبة أو المحفوظة إلكترونيا، أو الرسومات، أو الخرائط، أو الجداول أو الصور أو الأفلام أو الميكروفيلم أو التسجيلات الصوتية أو أشرطة الفيديو أو الرسوم البيانية او أية بيانات تقرأ على أجهزة خاصة أو أية أشكال أخرى يرى المفوض العام أنها تدخل في نطاق المعلومة وفقا لهذا القانون".

ويفرض النظام السياسي في فلسطين كما في باقي الدول العربية قيودا على هذا الحق ويتعرض للرقابة والمصادرة[2].

ويشكو مَن قابلناهم في صوت فلسطين من صعوبة الوصول إلى المعلومات من كثير من المسؤولين وكبار الموظفين في السلطة.

وقد أصدر مكتب الإعلام التابع لوزارة الداخلية عام 2005 العديد من القرارات التي تتعارض مع حرية التعبير وتمس بها، ومنها ما يتعارض مع القانون الأساسي للسلطة، فقد صدرت خمسة قرارات من هذا

[1]- مقابلة شخصية. آب 2006.

[2]- في مواجهة الفساد.. حرية المعرفة والاطلاع أساس للشفافية والمساءلة. منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان. الطبعة الثانية. (رام الله: تشرين ثان 2006). ص 4.

النوع في شهر واحد، ومن هذه القرارات الإعلان الذي أصدرته وزارة الداخلية بتاريخ 29/6/2005، وطالبت فيه وسائل الإعلام بعدم استخدام مصطلحات الانفلات الأمني، وفوضى السلاح، لأن "لها مدلولات كارثية"، كما أصدرت الوزارة بلاغا دعت فيه الصحفيين إلى "التعاطي مع الشأن الفلسطيني بموضوعية"[1]، وأصدرت في 1/8/2005 إعلانا يمنع فيه "نشر أي أخبار تخص قوات الأمن والشرطة الفلسطينية دون إبلاغ مكتب الإعلام في وزارة الداخلية والأمن الوطني" بحجة أنها تمس بالأمن القومي والمصلحة الوطنية العليا، وهو الأمر الذي اعتبرته الهيئة المستقلة لحقوق المواطن انتهاكا لحرية الرأي والتعبير[2].

4- تبعية الإعلام الحكومي:

منذ تأسيس هيئة الإذاعة والتلفزيون وهي تابعة للرئاسة[3]، وبقيت كذلك حتى أيار عام 2003، عندما حدث تنازع في الصلاحيات بين الرئيس السابق ياسر عرفات ورئيس الوزراء آنذاك محمود عباس، فأُلحق الإعلام الحكومي بوزارة الإعلام، إلى أن أُعيد إلى الرئاسة من جديد بموجب مرسوم من الرئيس محمود عباس بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة، وهو الأمر الذي اعتبرته الهيئة المستقلة لحقوق المواطن إخضاعا للحريات الصحفية للتوجهات الحزبية الضيقة[4].

وقد كان الإعلام الحكومي أيام ياسر عرفات أكثر مركزية وارتباطا بمؤسسة الرئاسة، وهو الارتباط الذي يعني التدخل في مضمون ما يُبث، أما في فترة رئاسة محمود عباس، فقد أجمع من تمت مقابلتهم من صوت فلسطين على أن نهج أبو مازن أكثر انفتاحا وأقل مركزية، فيقول بشارات إن هناك اختلافا قويا: "يمكن لمس توجه نحو المأسسة من قبل أبو مازن".[5] لكن عماد الأصفر لا يعتبر أن ما كان يصدر عن مكتب أبو عمار هو إملاءات، بل هي "آراء تؤخذ من قبل العاملين في صوت فلسطين على أنها "تعليمات واجبة التنفيذ دون نقاش علما أن بعض الانتقادات قد تكون كيدية وغير مبنية على أسس سياسية أو

[1]- التقرير السنوي للحريات الصحفية في البلدان العربية. مرجع سابق. ص 59.
[2]- التقرير السنوي الحادي عشر. الهيئة المستقلة. مرجع سابق.
[3]- رويتر وزيبولد. مرجع سابق. ص 106.
[4]- سامي جبارين. مرجع سابق.
[5]- مقابلة عبر البريد الإلكتروني. حزيران 2006.

مهنية، أما أبو مازن فلم يتدخل"[1]، ويقول عبد ربه: "هناك تخبط في كلا المرحلتين واللـــي [الـــذي] زاد الوضع سوء الانقلاب اللي صار على هيئة الإذاعة والتلفزيـــون أو الاســـتحواذ علـــى هـــذه المؤسســـة الإعلامية"[2].

أما باسم أبو سمية فيقول إن العلاقة بين الهيئة والرئاسة علاقة مرجعية فقط، وإن المسؤولين في الإذاعة هم الذين يعودون طوعا للرئاسة لمعرفة ما يجب عليهم أن يتصرفوا: "مرجعية بمعنـــى احتياجـــات،... وموقف سياسي، أن أفيدونا بما يجب التصرف في هذا الموقف"[3]، وينفي أن تكون الهيئة تتلقى تعليمـــات من مكتب الرئيس وقال: "نحن نبادر عادة"[4]. لكنه يتفق والرأي القائل إن العلاقة أيام أبـــو عمـــار أكـــثر مركزية فيقول: "كان هو المرجعية الوحيدة"[5]. أما أبو الهيجا فيقول: "إحنا بنبنبي [نحـــن نبنـــي] قيادتنـــا الإعلامية على الخطاب الأساسي أو العام للسلطة الوطنية المتمثل بتصريحات الرئيس وخطبه ومواقفه"[6]. قبل فوز حماس في الانتخابات، كانت فتح في حزب الرئاسة والحكومة، وكان لزاما على صوت فلسطين عندما أصبح للرئاسة والحكومة نهجان مختلفان، أن يقرر أي الاتجاهين يتبع، فاختار الرئاسة، يقول أبـــو شيخة: "الجدل الذي صار حول تبعية الإذاعة والتلفزيون للرئاسة أو للحكومة أثّر على رسالتها الإعلامية وبالتالي هي حاولت تثبت أنها تابعة للرئاسة ولمنظمة التحرير، حاولت تثبت وتؤكد وترسخ أنها تابعـــة لرئاسة السلطة وليست تابعة للحكومة، هذا طبعًا أثر وجعلها تنحاز إلى التيار السياسي في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في رئاسة السلطة وهي حركة فتح"[7]، ويقول عبد ربه: "هو الخط الرسمي، خط التيـــار المتنفذ في منظمة التحرير الفلسطينية، بإمكاننا أن نرى أنه هو التيار الرسمي المعبر خط الرئاسة، لدرجة انك كنت تشعر كصحفي وكمراسل انه عدا مدير عام الأخبار الذي يمارس دور الرقيب أيضـــا وحـــتى الحسيب أحيانًا كان هناك جهة سياسية عليا أحيانًا كانت الإذاعة تدار من مكتب الرئيس"[8].

---

[1]- مقابلة شخصية. آذار 2006.
[2]- مقابلة شخصية. آب 2006.
[3]- مقابلة شخصية. آذار 2006.
[4]- المرجع السابق.
[5]- المرجع السابق.
[6]- مقابلة شخصية. تموز 2006.
[7]- مقابلة شخصية. تموز 2006.
[8]- مقابلة شخصية. آب 2006.

5- الفساد:

عرّفت منظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة، أي أن يستغل المسؤول منصبه من اجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لجماعته"[1]، وهيئة الإذاعة والتلفزيون إحدى مؤسسات السلطة التي تعاني من الفساد المالي والإداري.

أ- الفساد المالي:

ورد في تقرير المدعي العام أحمد المغنّي الذي قدمه في 5/2/2006 أن اختلاسات بقيمة 20 مليون دولار تمت في هيئة الإذاعة والتلفزيون[2]، وقال المغنّي إن هناك ملفا مفتوحا يتعلق باختلاس أموال عامة واكتملت فيه كافة الإجراءات، كما توجد دعوى مدنية لدى محكمة بداية غزة ضد ورثة هشام مكي المنسق السابق لهيئة الإذاعة والتلفزيون[3].

وذكر تقرير الهيئة المستقلة عن فضائية وتلفزيون فلسطين عام 2003 أنه "لم يتم بناء مقرات للتلفزيون والقناة الفضائية، هذا في حين تم دفع مبالغ طائلة على مدار السنين لاستئجار مبان ومقرات[4]، وهو ما يوصف بسوء استغلال المال العام الذي يُعرّف بأنه "التصرف في أموال الدولة من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة"[5].

ولم تتمكن الهيئة المستقلة لحقوق المواطن من معرفة مقدار الأموال التي تتلقاها هيئة الإذاعة وقناة فلسطين من مساعدات مالية وعينية من بعض الدول الأجنبية لتمويل بعض المشاريع[6].

ب- الفساد الإداري:

---

[1]- ما هو الفساد. منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان. بدون تاريخ.
[2]- جريدة الحياة الجديدة. عدد 3697.
[3]- أحمد المغني. مقابلة أجرتها صبيحة جمعة في غزة. **فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني**. عدد 27. (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. تشرين أول-2006) ص 23.
[4]- تلفزيون فلسطين. تقارير خاصة. مرجع سابق. ص 8.
[5]- ما هو الفساد. مرجع سابق.
[6]- تلفزيون فلسطين. تقارير خاصة. مرجع سابق.ص 9.

من أبرز أشكاله الوساطة والمحسوبية التي سادت السلطة الوطنية منذ قيامها[1]، وتعني الوساطة "التـــدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص فـــي منصـــب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفء"[2].

وقد تم تعيين عدد من الموظفين في صوت فلسطين لأحد أو عدد من الاعتبارات الســـابقة دون المـــرور بالإجراءات اللازمة للتعيين في الوظائف العامة الواردة في المواد من (14 – 29) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لعام 1998، مثل الإعلان في الصحف المحلية عـــن الشـــواغر، وإخضـــاع المـــؤهلين لامتحانات ومقابلات لها ارتباط بالشروط والمؤهلات المطلوبة، لذلك وُجد في صوت فلســـطين أقربـــاء لمدراء ومدراء عامين أو أبناء متنفذين أو محسوبين على جهات متنفذة لم يكونوا بالضـــرورة الأنســـب للوظائف التي كانوا يشغلونها، وينطبق الحال ذاته على الترقيات.

وكان خميس الشلبي وفي ورقة أعدها في آذار 2005، عزا التعيينات والترقيات التي كانت تتم بناء على المحسوبية في مؤسسات القطاع العام إلى أسباب عدة منها سيطرة الحزب الحاكم (حركة فتح قبل فـــوز حماس في الانتخابات التشريعية بداية عام 2006)، وتوزيع الفلسطينيين العائدين على المؤسســـات دون التدقيق في خبراتهم ومؤهلاتهم، والنمو السريع في عدد المؤسسات الرسمية وغير الرســـمية، وضـــعف السلطتين التشريعية والقضائية[3].

لكن تعيين المسؤولين عن الهيئة والذين يشغلون مناصب عليا فيها كان يتم مباشرة من قبل الرئيس ياسر عرفات، ولم تكن تُعتمد معايير الخبرة والكفاءة، بل التاريخ النضالي، كما لم تخضع عمليات التعيين لمبدأ تكافؤ الفرص، فيما تمت تعيينات أخرى لاعتبارات سياسية وحزبية أو عائلية[4].

وقد أدى كل ما سبق إلى تضخم الكادر البشري العامل في صوت فلسطين وفي هيئة الإذاعة والتلفزيون بشكل عام.

---

[1]- "الواسطة والمحسوبية في إشغال الوظيفة العامة" ورقة عمل أعدها خميس شلبي وقدمها د.عزمي الشعيبي لمؤتمر أمان السنوي لا للوساطة للمحسوبية للمحاباة. آذار 2005. (رام الله: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان حزيران 2005). ص 41.

[2]- ماذا تعرف عن الوساطة والمحسوبية والمحاباة. من منشورات أمان. دون تاريخ.

[3]- "الواسطة والمحسوبية في إشغال الوظيفة العامة". ورقة عمل. مرجع سابق. ص 53.

[4]- تلفزيون فلسطين. مرجع سابق.

ثانيا: الصعيد الإسرائيلي

1- الاتهام بالتحريض:

ورد في المادة 12 من اتفاقية القاهرة الموقعة في 13/5/1994 أن السلطة الوطنية وإسرائيل يجب أن تضبطا وسائل الإعلام من خلال منع التحريض والدعاية العدائية، وأن تتخذا إجراءات قانونية لتحقيق ذلك، مع الإشارة إلى ضرورة عدم الانحراف عن مبدأ حرية الرأي والتعبير، ثم استخدمت إسرائيل هذا النص بعد ذلك للضغط على السلطة كي تقيد الإعلام الفلسطيني.

وقد حاولت الحكومة الإسرائيلية عام 1997 التشويش على صوت فلسطين من خلال صوت إسرائيل بحجة أن الإذاعة الفلسطينية تحرض المستمعين على القيام بأعمال عنف ضد إسرائيل، لكنها لم تنجح[1]، واستمرت اتهامات إسرائيل لصوت فلسطين بالتحريض وأُعيد التأكيد على ضرورة وقف هذا التحريض في وسائل الإعلام الفلسطينية في اتفاق واي ريفر الذي وُقع في 14/5/1998، والذي شُكلت إثره لجنة فلسطينية إسرائيلية تتابع وسائل الإعلام وتتأكد من عدم ممارسة أي تحريض ضد إسرائيل، لكن ما هو أخطر من كل ذلك هو المرسوم الرئاسي رقم (3) لسنة 1998 بشأن تكريس الوحدة الوطنية ومنع التحريض الذي أصدره ياسر عرفات بعد أسبوعين من الاجتماع الذي تم فيه الاتفاق على تشكيل اللجنة المذكورة، واعتبر "التحريض على استعمال العنف الذي يضر بالعلاقات مع الدول الشقيقة والأجنبية"[2] أفعالا غير مشروعة توجب العقوبة، وقد اعتُبر هذا المرسوم غير قانوني ومخالفا لمبادئ الدستور الفلسطيني، لأن المراسيم ذات الأثر الواسع لا يجوز أن تصدر عن السلطة التنفيذية إلا في حال عدم وجود سلطة تشريعية، وقد كان المجلس التشريعي منعقدا في ذلك الحين[3].

---

[1]- رويتر وزيبولد. ص 107.
[2]- أنظر الملحق (9).
[3]- المرجع السابق. ص 68.

إضافة إلى ذلك، فإن اتفاق واي ريفر الذي صدر المرسوم المذكور بناء عليه، حظَـــرَ التحريـــض دون تحديد مفهومه ومعناه، ودون الإشارة إليه في الجانب الإسرائيلين، فأصبح المجال متاحا للتوســـع فـــي تفسير الأعمال التي تندرج في إطاره[1].

وقد تبعت هذا المرسومَ عدةُ قرارات فلسطينية تقيد حرية التعبير مثل إصـــدار وزارة الإعلام توجيهـــات لوسائل الإعلام بتخفيف حدة اللهجة المناوئة لإسرائيل، وقد صرح وزير الإعلام الأسبق نبيـــل عمـــرو بذلك[2].

كما تقرر بموجب هذا المرسوم منع أعضاء حماس والجهاد من الإدلاء بأي تصريح أو إجراء أي مقابلة مع وسائل الإعلام[3]، فغابت أصوات هؤلاء عن صوت فلسطين ومؤسسات الإعلام الرسمي بشكل عام.

وقد تكررت الاتهامات الإسرائيلية لوسائل الإعلام الفلسطينية بالتحريض، وكانت تتم الاستجابة من قبـــل المسؤولين في السلطة بإصدار الأوامر لوسائل الإعلام بـــ "تخفيف اللهجة"، وكان تخفيف اللهجـــة فـــي صوت فلسطين يُترجم بمنع الأغاني الوطنية الحماسية، وتجنب استضافة أشخاص ينتقدون المفاوضـــات، وأحيانا باستبدال مصطلحات بأخرى مثل (عملية تفجيرية) بدلا من استشهادية، وهو الأمر الذي ثار حوله جدل واسع في بداية الانتفاضة.

وقد لجأت إسرائيل عام 2002 إلى تدمير هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية وعـــدة محطـــات إذاعـــة وتلفزيون في فلسطين بحجة ممارستها التحريـــض، فتـــم تجديـــد العمـــل بالمرســـوم رقـــم (3) فـــي 21/10/2003، لكن هذه المرة لم تصدر أي قرارات بمنع أعضاء المعارضة مـــن الإدلاء بأصـــواتهم، وكان النهج الذي اتُبع حينها هو الابتعاد عن كل من يمكن أن (يُشعل الموقف)، والحرص علـــى مقابلـــة (أشخاص يهدئون) حسبما يقول باسم أبو سمية، وقد يكون السبب وراء السماح للمعارضة ببعـــض مـــن الحرية هو الانتفاضة، إذ إن الأوقات التي كانت تشهد تعثرا في المفاوضات وتصعيدا عسكريا من قبـــل إسرائيل، كان صوت فلسطين يشهد اقترابا من نهج الرئاسة الذي كان يقترب من المعارضة عادة.

---

[1]- نزار أيوب. **حرية الرأي والتعبير في مناطق السلطة**. (رام الله: مؤسسة الحق 2001).
[2]- الحق في حرية الرأي والتعبير في ظل السلطة 1/6/2003 إلى 31/1/2004. **المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان**. غزة.
[3]- المرجع السابق. ص 54.

2- التحكم بالموارد المالية والدعم

تلقّى صوت فلسطين الدعم في البداية من الدول الأوروبية المختلفة والولايات المتحدة والـــدول العربيـــة واليونسكو والاتحاد الأوروبي، فأنشئت الاستوديوهات ونُظمت دورات التدريب لتأهيل الإذاعيين، واستمر دعم الإذاعة بالأجهزة والمعدات، لكن هذا الدعم استخدمه الممولون في إحدى المرات لتحقيـــق مكاســـب سياسية، فقد أوقف الدعم الذي كان يُقدم من قبل منظمة العون الأميريكية (US AID) للضـــغط علـــى صوت فلسطين من أجل تغيير مضمون ما كان يُبث بعد اعتراض إسرائيل على بعض البرامج التي كان يبثها صوت فلسطين بدعوى التحريض[1].

كما تحكمت إسرائيل بأشكال الدعم الأخرى، فمنعت إدخال الأجهزة واحتجزتها في موانئهـــا وأعـــاقت الخبراء للحجة ذاتها[2].

ويقبض العاملون في صوت فلسطين رواتبهم من السلطة كموظفين حكوميين، وقد مروا بالأزمـــة ذاتهـــا التي مر بها باقي الموظفين منذ وصول حماس للسلطة وقطع الدعم المقدم للحكومة.

3- التضييق والقتل والتدمير:

تساهم سلطات الاحتلال بالتضييق على حرية التعبير في صوت فلسطين بطريقة غيـــر مباشـــرة، فهـــي تحول دون الوصول بسهولة إلى مصادر المعلومات عن طريق عدم إعطاء العاملين في صوت فلسطين التصاريح اللازمة للوصول لمناطق معينة كالقدس مثلا أو التنقل بين الضفة وغزة.

كما يتعرض العاملون في صوت فلسطين، كغيرهم من الصحفيين للاعتداء والضرب، وقد قتلت إسرائيل اثنين من موظفي صوت فلسطين وآخر من العاملين في تلفزيون فلسطين، لكن ذلـــك لـــم يكـــن بســـبب مضمون ما تم بثه، بل خلال العمليات العسكرية التي كانت تشنها ضد مختلف المدن الفلسطينية.

---

[1]- رويتر وزيبولد. ص 107.

[2]- عماد غنيم، مسؤول دائرة الهندسة في صوت فلسطين. مقابلة شخصية. تشرين أول 2006.

د- قيود قانونية وتشريعية

لا يمكن الحديث عن وضع الحق في حرية التعبير في ظل أي كيان سياسي، دون تسليط الضوء على إطاره السياسي ونطاقه القانوني.

هذان الأمران رسمتهما للأراضي الفلسطينية (الضفة وغزة)، اتفاقية إعلان المبادئ الموقعة في 13/9/1993، واتفاقية غزة أريحا الموقعة في 14/9/1993.

وقد احتفظ الاحتلال الإسرائيلي بموجب اتفاق غزة أريحا بصلاحيات الولاية القضائية والتشريع، وذلك من خلال تمتعه بحق الاعتراض على أي تشريع تسنه السلطة الفلسطينية حتى لو كان يتعلق بالفلسطينيين، وكذلك من خلال الإبقاء على التشريعات العسكرية الصادرة عن الاحتلال وعدم إلغائها أو تعديلها[1]، فقد نص البند الرابع من المادة الثالثة للاتفاقية على أن "انسحاب الحكم العسكري لن يمنعه من مواصلة ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات المحددة في الاتفاقية"، ثم حُددت هذه الصلاحيات والمسؤوليات في البند الثالث من المادة الخامسة في الاتفاقية ذاتها بأنها الصلاحيات التشريعية والقضائية والتنفيذية.

ونتيجة استمرار ممارسة الحكم العسكري الإسرائيلي لهذه الصلاحيات المهمة، ولأن إسرائيل لم تنقلها لأي مؤسسة حاكمة بشكل كامل، فإن إسرائيل لا تزال تتحمل مسؤولية دولية تحددها مبادئ القانون الدولي الإنساني (لاهاي لعام 1907 وجنيف لعام 1949)، بصفتها محتلا حربيا، وقد خلق هذا الأمر وضعًا قانونيًا فريدا من نوعه[2].

لكن هذا لا يعني أن السلطة ليس لها أي مسؤولية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما يتناسب مع الصلاحيات المنوطة بها، ففي المادة 14 من اتفاقية غزة أريحا أولا الموقعة في القاهرة في 14/5/1994، تعهد الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي بـ "الأخذ بعين الاعتبار الأعراف والمبادئ المقبولة دوليا، ومبادئ حقوق الإنسان وحكم القانون"، أثناء ممارستهما سلطاتهما.

---

[1]- أوضاع متغيرة وانتهاكات مستمرة حقوق الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي وفي مناطق الحكم الذاتي. **مؤسسة الحق**. (رام الله: تشرين ثان، 1995). ص 104

[2]- المرجع السابق. ص 105.

وحتى لو لم ترد هذه المادة، فالسلطة ملزمة بمراعاة قانون حقوق الإنسان الذي أصبح مُلزمـــا بوصـــفه عُرفا دوليا لكل الدول والسلطات والأجسام التي لا تتمتع بالشخصية القانونية للدولة، كالسلطة الوطنيـــة، وكذلك الفصائل والمنظمات والأحزاب المعارضة، وليس لإسرائيل حق في إرغـــام الســـلطة علـــى أن تتصرف على نحو مخالف لمبادئ حقوق الإنسان حتى لو ورد ما يشير إلى ذلك في أي اتفاقية سياسية.

كما ورد في المادة 12 من الاتفاقية ذاتها أن السلطة الوطنية وإسرائيل يجب أن تضبطا وســـائل الإعلام من خلال منع التحريض والدعاية العدائية، وأن تتخذا إجراءات قانونية لتحقيق ذلك، مع الإشـــارة إلـــى ضرورة عدم الانحراف عن مبدأ حرية الرأي والتعبير. وقد جاء في هذه المـــادة: "ستســـعى إســـرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تعزيز التفاهم المشترك والتسامح، وسوف تمتنعان عن التحريض، بما في ذلـــك الدعاية العدائية ضد الجانب الآخر، لمنع هذا التحريض من قبل أي منظمات أو مجموعـــات أو أفـــراد ضمن منطقة النفوذ القانوني لكل جانب"، وقد استخدمت إسرائيل هذا النص بعد ذلك للضغط على السلطة كي تقيد الإعلام الفلسطيني.

أما بالنسبة للقوانين الداخلية الناظمة للإعلام، فقد جاءت السلطة ووجدت أمامها إرثًا باليًا مـــن القـــوانين التي خلفتها الأنظمة السياسية التي حكمت فلسطين، ويمكن تقسيمها إلى مراحلتين:

أولا: ما قبل السلطة الوطنية الفلسطينية:

تعاقب على فلسطين في القرن الماضي عدد من الأنظمة السياسية الأجنبية المختلفة، ابتداء مـــن العهـــد العثماني وانتهاء بالاحتلال الإسرائيلي الذي انسحب من جزء من الأراضي الفلسطينية بموجب اتفاقـــات أوسلو عام 1994، لذلك لا عجب في أن تكون القوانين التي أُديرت الأراضي الفلسطينية بموجبها مـــن قبل تلك الأنظمة، مُجحِفة بكثير من حقوق المواطنين فيها، لأن تلك القوانين كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى إخضاع الفلسطينيين للإدارات القائمة، ولاستمرار سيطرة هذه الإدارات وبقائها.

وقد اعتمدت الإمبراطورية العثمانية (1517–1917) في بدايتها على الفقه الإسلامي كمصدر للتشريع، ثم وضعت قوانينها فيما يُعرف باسم (مجلة العدلية) التي احتوت على 1851 مادة أعطت كلها صلاحيات واسعة للسلطات كي تتحكم بالحريات المختلفة.

أول قانون ينظم حرية التعبير في فلسطين هو قانون المطبوعات الذي أصدره الانتداب البريطاني في 19/1/1933، وأعطى صلاحيات واسعة للمندوب السامي لحرمان المواطنين من الحق في التعبير في أوقات معينة[1]، ثم أصدر الانتداب البريطاني عام 1936، قانون العقوبات الذي شدد القيود المفروضة على هذا الحق، ليأتي قانون الطوارئ بعد ذلك بتسعة أعوام (عام 45) ويحظر أي مادة إعلامية تضر أو يُحتمل أن تضر بالسلامة العامة أو النظام، وبقي هذا القانون ساريًا حتى عام 48، ليستمر العمل به بعد ذلك في قطاع غزة بموجب أمر صدر من الحاكم الإداري المصري في 15/5/1948، ثم الأمر رقم 22 الخاص بالرقابة، ليأتي بعد ذلك القانون الأساسي لغزة عام 55، ثم النظام الدستوري لقطاع غزة عام 62، وكل هذه القوانين لم تكن أقل تشددا من قانون الطوارئ البريطاني[2].

أما الضفة الغربية التي ضمتها المملكة الأردنية الهاشمية عام 1952، فقد سرى عليها الدستور الأردني لعام 52 الذي كفل حرية التعبير في المادة 15، لكنه ربطها بـ "حدود القانون"، ثم طُبق القانون رقم 16 الذي فرض قيودًا مشددة على حرية التعبير، تلاه قانون الصحافة والمطبوعات الذي لم يكن أفضل منه[3].

وعندما جاء الاحتلال الإسرائيلي سعى إلى تثبيت الوضع على هذا الحال في الضفة وغزة، وأضاف عليه مزيدًا من الأوامر العسكرية التي تُحكم السيطرة على حياة الفلسطينيين وتقيد حرياتهم[4].

وقد كانت إسرائيل تمارس رقابة قانونية عبر مجموعة من الآليات القانونية غير الواضحة التي تهدف إلى "عدم تمكين الصحفيين والناشرين الفلسطينيين من الحصول على قدر أكبر من اللازم من الضمانات القانونية"[5].

---

[1]- الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، حالة قطاع غزة (مايو 94-ديسمبر 98). **المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان**. غزة. ص 16.
[2]- المرجع السابق. ص 19.
[3]- المرجع السابق. ص 20-21.
[4]- المرجع السابق. ص 22.
[5]- رويتر وزيبولد. ص 28

فقد أصدر القائد العسكري الأمر رقم 101 لعام 1967، والمتعلق بحظر أعمال التحريض والدعاية العدائية ومُنع بموجبه تجمع عشرة أشخاص بغية البحث في مواضيع سياسية، أو رفع أو تثبيت أو عرض أعلام أو إشارات ذات طابع سياسي، وطبع ونشر أية إعلانات أو صور أو كراسات لها مدلول سياسي إلا بموجب ترخيص صادر عن الحاكم العسكري، كما حُظرت بموجب هذا الأمر أيُّ محاولة للأشخاص للتأثير على الرأي العام بصورة من شأنها أن تؤدي إلى المساس بالأمن والنظام العامين، وفُرضت غرامة مالية على من يخالف هذا الأمر[1].

وكان لزاما على الناشرين إحضار المواد الإعلامية قبل نشرها إلى مكتب الرقابة الإسرائيلي للمصادقة عليها قبل النشر[2]، هذا بالإضافة إلى قيود أخرى صارمة كانت تُفرض على تراخيص الجرائد وتوزيعها، عدا عن سجن الصحفيين وترحيلهم ووضعهم تحت الإقامة الجبرية[3].

ثانيا: ما بعد السلطة الوطنية الفلسطينية:

اعترضت السلطةَ الوطنية الفلسطينية عند بدئها عملية تقنين التشريعات بعد قيامها على الأراضي الفلسطينية في تموز عام 1994 بموجب اتفاق أوسلو، عدةُ عقبات حالت دون أن تكون تلك التشريعات متوافقة مع حقوق الإنسان، من أهما احتفاظ إسرائيل بموجب المادة 9 من اتفاق إعلان المبادئ بصلاحيات السيادة الفعلية، وقصر الأمد الزمني الذي كان متاحا لوضع القوانين والتأكد من ملاءمتها للحاجة الفلسطينية، كما كانت عمليات صياغة التشريعات ووضعها تتم من قبل أعضاء المجلس التشريعي أنفسهم الذين كانوا يُمثلون آنذاك م.ت.ف فقط وليس غالبية الشعب الفلسطيني، بينما كان يجب أن تقوم بذلك جمعية تأسيسية تُنتخب لهذا الغرض، هذا فضلاً عن التناقض في مصادر التشريع التي تأرجحت

[1]- أيوب. مرجع سابق، ص 25.
[2]- رويتر وزيبولد. مرجع سابق. ص 29
[3]- المرجع السابق. ص 30

بين المصدر العرفي والشرعي والإسلامي والقانون الدولي، كما احتوى المجلس التشريعي على اتجاهات مدنية وعلمانية وإسلامية أثرت على روح القوانين[4].

وعندما نتحدث عن حرية التعبير في القوانين والتشريعات الفلسطينية، فإننا نبحث عنها في:

1- وثيقة الاستقلال 15/11/1988

تضمن هذه الوثيقة حرية الرأي وليس التعبير عنه، إذ جاء فيها أن "دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية ويتمتعون بالمساواة في الحقوق، وتُصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب".

2- القانون الأساسي المعدل في آذار 2003

تم تعديله بالقراءات الثلاث، استنادًا للمادة (111) من القانون الأساسي قبل تعديله التي تعطي المجلس التشريعي صلاحية التعديل، وذلك بعد المطالبة الدولية المتزايدة باستحداث منصب رئيس للوزراء، وهو الأمر الذي وافق عليه الرئيس الراحل ياسر عرفات بعد مماطلة وجدل بسبب رفضه إعطاء الصلاحيات الأمنية لرئيس الوزراء، وقد تم تعديل القانون الأساسي، ونُشر القانون المعدل في صحيفة الوقائع بتاريخ 19 آذار عام 2003م.

وحملت المادة التي تنص على حرية التعبير في القانون الأساسي المعدل الرقم ذاته الذي تحمله المادة التي تكفل حرية التعبير في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وهو الرقم 19: "لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون"، فنلاحظ أن الإشارة إلى حرية التعبير في القانون الأساسي المعدل كانت عامة وغير موضحة، وربطتها بضرورة "مراعاة أحكام القانون"، كما لا توجد أي إشارة إلى عدم جواز فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام.

---

[4]- منال لطفي. **ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني، مناظرات حقوق الإنسان(1)**. (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. دون تاريخ). ص 48-49.

يقول د. علي خشان رئيس اللجنة القانونية لصياغة الدستور إن القانون الأساسي ينقصه الكثير في مجال حرية التعبير: "نحن بحاجة إلى عدد أكبر من النصوص القانونية في القانون الأساسي من أجل ضمان أشمل وأكبر وأهم للصحفيين وخاصة فيما يتعلق ببعض الصياغات فيجب النص صراحة في القانون الأساسي على عدم جواز حبس الصحفيين أو التعرض لهم ويجب النص صراحة على إعطاء الصحفيين الحرية الكاملة والاستقلال الكامل في القيام بعملهم"[1].

3- قانون المطبوعات والنشر

صدر في 26/6/1995، أي بعد عام من قيام السلطة، ودخل حيز التنفيذ في 25/7/1995، وهو أول قانون تصدره السلطة حتى قبل انتخابات المجلس التشريعي الأولى، الأمر الذي رأى فيه البعض بارقة خير تدل على اهتمام السلطة بحرية التعبير والإعلام، وتكمن أهمية هذا القانون في أنه جاء ليحل محل اللوائح التي كان معمولا بها سابقا رغم أنه لم يشتمل على نصوص تتعلق بعمل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والإلكترونية[2]، لكن مضمون القانون جاء محتويا على قيود أحبطت ذلك التفاؤل، لما فيه من مواد تقيّد امتلاك وسائل الإعلام الخاصة وتشدد على ضرورة الحصول على تراخيص مسبقة من دائرة المطبوعات والنشر، وهو الجانب الذي لن نتوقف عنده في هذه الدراسة رغم أهميته، لأن اهتمامنا هنا ينصب على الإعلام الحكومي الذي لا يحتاج إلى تراخيص أو إذن مسبق بل هو موجود منذ قيام السلطة على أرض الوطن، ومنه ما هو امتداد لوسائل إعلام وُجدت مع منظمة التحرير في الخارج، لذلك سيتم تسليط الضوء على النصوص القانونية التي قد تقيد الحرية في المادة الإعلامية، أو يمكن أن تُستغل لتقييد حرية الصحفي في تناول موضوع معين أو زاوية معينة، لا سيما إذا كان الأمر يتعلق بنقد نهج أو سياسة السلطة والمتنفذين فيها، خصوصا وأن جودة مضمون المادة الإعلامية هي أحد المبادئ الأخلاقية الضرورية ليكون

[1]- مقابلة شخصية. آب 2006.
[2]- رويتر وزيبولد. مرجع سابق. ص 63.

للإعلام مسؤولية نحو المجتمع في الدول الديمقراطية التي تنطبق عليها نظرية المسؤولية الاجتماعية، والتي يتمتع المواطنون فيها بحرية التعبير[1].

يكفل قانون المطبوعات والنشر حرية الرأي في مادته الثانية: "الصحافة والطباعة حرتان، وحرية الرأي مكفولة لكل فلسطيني، وله أن يعرب عن رأيه بحرية قولا، وكتابة، وتصويرا ورسما في وسائل التعبير والإعلام"، لكن المادة الثالثة من القانون ذاته تضع للحرية حدودا هي القانون، وإطارا هو الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة وحرية الحياة العامة للآخرين: "تمارس الصحافة مهمتها بحرية في تقديم الأخبار والمعلومات والتعليقات وتسهم في نشر الفكر والثقافة في حدود القانون وفي إطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للآخرين وحرمتها"، وعبارة "في حدود القانون" هذه سيئة السمعة، لأن الجهات التنفيذية في الأنظمة السياسية غير الديمقراطية تستغلها لتعطي نفسها هامشا من الحرية لوضع قيود وعقوبات مختلفة على حرية التعبير والحريات الأخرى متى شاءت، وينطبق الأمر ذاته على عبارات أخرى مثل "الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة وحرية الحياة العامة" و"الأمن القومي" و"النظام العام"[2].

ونجد عبارة "في حدود القانون" في المادة الرابعة التي تفسر معنى حرية الصحافة وتشير في البند (ج) إلى أن أحد أشكالها هو: "البحث عن المعلومات والأخبار والإحصائيات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة وتحليلها وتداولها ونشرها والتعليق عليها في حدود القانون"، وهذه المادة لا يمكن اعتبارها حماية لحق الصحفي في حرية معالجة المواضيع المختلفة، فهي تترك مجالا للتعتيم أو رفض الكشف عن معلومات من جانب المسؤولين وصانعي القرار، كما أنها لم تحدد بالضبط ما هي "المعلومات والأخبار والإحصائيات التي تهم المواطنين"، ومن الذي يقول إنها تهم المواطنين أو لا.

---

[1]- يُنظر ص 43 من هذه الدراسة.

[2]- فاتح عزام. **ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية (دراسة مقارنة)**. (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان 1995). ص 32.

وتنطبق مشكلة العبارات الفضفاضة أيضا على البند (أ) من المادة السابعة: "على المطبوعات أن تمتنع عن نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق الإنسان واحترام الحقيقة وأن تعتبر حرية الفكر والرأي والتعبير والاطلاع حقا للمواطنين كما هي حق لها"، لأن السلطات التنفيذية يمكن أن تُفسر معنى المسؤولية الوطنية على نحو يقيد الحرية، أما بنود المادة الثامنة فقد احتوت على عبارات وكلمات يمكن استغلال عموميتها، كالموضوعية والتوازن والنزاهة وما من شأنه إذكاء العنف والتعصب: "على الصحفي وعلى كل من يعمل بالصحافة التقيد التام بأخلاق المهنة وآدابها بما في ذلك ما يلي:

1- احترام حقوق الأفراد وحرياتهم الدستورية وعدم المساس بحرية حياتهم الخاصة.

2- تقديم المادة الصحفية بصورة موضوعية ومتكاملة ومتوازنة.

جـ- توخي الدقة والنزاهة والموضوعية في التعليق على الأخبار والأحداث.

د- الامتناع عن نشر كل ما من شأنه أن يذكي العنف والتعصب والبغضاء أو يدعو إلى العنصرية والطائفية".

أما البند (أ-1) من المادة السابعة والثلاثين فيحظر نشر "معلومات سرية عن الشرطة وقوات الأمن وأسلحتها أو عتادها أو أماكنها أو تحركاتها"، وهو ما يتيح للسلطة المجال لمنع نشر معلومات معينة أو فرض الرقابة على تناول مواضيع عدة، كما يعني ذلك فرض السرية على معلومات تتعلق بالمفاوضات وتؤثر بالضرورة على مستقبل المواطنين، حسبما ذكر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في دراسة له عن الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية، لأن المعلومات المتعلقة بالشرطة وقوات الأمن يتم ترتيبها عادة بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي[1]، كما أن الحفاظ على سرية أي محاضر للجلسات البرلمانية في الدول الديمقراطية لا يكون إلا في حالات محددة تحديدا دقيقا[2].

---

[1]- الحق في حرية التعبير. حالة قطاع غزة (مايو 94-ديسمبر 98). مرجع سابق. ص 27.

[2]- ياسر أبو خاطر وناتاشا دودنسكي. **قانون الصحافة الفلسطيني بشأن حرية الصحافة: مسح مقارن مع الديمقراطيات الغربية**. (القدس: مركز إسرائيل/فلسطين للأبحاث والمعلومات 1997). ص 43.

يحظر البند (أ-3) من المادة ذاتها نشر: "المقالات التي من شأنها الإساءة إلى الوحدة الوطنية أو التحريض على ارتكاب الجرائم أو زرع الأحقاد وبذر الكراهية والشقاق والتنافس وإثارة الطائفية بين أفراد المجتمع"، وهذا يتفق مع أحكام المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 20 من العهد الدولي، لكن مفهوم الوحدة الوطنية عام جدا، وهو من أكثر المفاهيم التي تستخدم لتقييد حرية التعبير كما ذكرنا.[1]

وبالنسبة لمخالفة هذا القانون، تنص المادة(42،أ) فيه على أن: "تقوم المحكمة المختصة بالنظر في جميع المخالفات التي ترتكب خلافًا لأحكام هذا القانون ويتولى النائب العام التحقيق فيها، وذلك وفقًا للصلاحيات والإجراءات المنصوص عليها في القوانين الجزائية المعمول بها".

الجيد في هذه المادة أنها تقلص من نفوذ الشرطة على الإعلام، فهي تُسند صلاحيات النظر في المخالفات التي تتعلق بالقانون لمحكمة مختصة، لكن ماهية هذه المحكمة غير محددة، وهذا قد يدل على النية بإسناد الفصل في المخالفات لمحكمة أمن الدولة، كما خُول وزير الإعلام بموجب المادة 49 بإصدار الأنظمة والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون، وهذا يعزز من النفوذ الحكومي الممارس على وسائل الإعلام.

أما العقوبات التي تقع على من يخالف هذا القانون، فهي تتراوح بين نشر الاعتذار والغرامة بدفع ستة آلاف دينار أردني، أو السجن ستة أشهر كحد أقصى، وهذا يفاقم عيوب القانون[2].

وأشار هذا القانون عدة مرات إلى الحريات الشخصية الخاصة المواد (3،ـــ 7،8) وضرورة عدم المس بها في وسائل الإعلام، في المقابل، لا يوجد في فلسطين قانون التشهير للتفريق بين ما يمس بالحرية الشخصية وما هو حق في الحصول على المعلومات ونشرها، خصوصا ما يتعلق بالشخصيات العامة، وبذلك فإن هذه المواد قد تستخدم لمنع الصحفيين من نشر مواد تتعلق بانتهاكات وخروقات قام بها كبار الموظفين والمسؤولين.

---

[1]- الحق في حرية التعبير. حالة قطاع غزة. مرجع سابق(مايو 94-ديسمبر 98). ص 28.
[2]- رويتر وزيبولد. مرجع سابق. ص 66.

4- مشروع قانون المرئي والمسموع.

كانت الحاجة لهذا القانون عام 1996، تتبع من خلو قانون المطبوعات والنشر لعام 1995 من أية إشارة إلى الإذاعات والتلفزيونات والإعلام الإلكتروني، لكن هذا المشروع جاء خاليا من أي إشارة للإعلام الإلكتروني، كما لم يتطرق ألبتة للإذاعة والتلفزيون الحكوميين اللذين كانا يعملان منذ قيام السلطة في غياب أي تشريع ينظمهما، إلى أن جاء القانون الأساسي الذي أصبح ساري المفعول في 7/7/2002، بعد المصادقة عليه، وقد كفل هذا القانون في مادته (27) حرية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وحظر الرقابة على وسائل الإعلام[1]، ويعزو رويتر وزيبولد الاهتمام المتأخر بوضع قانون ينظم وسائل الإعلام المرئية والمسموعة إلى نشوء عدد كبير من المحطات الخاصة بعد قيام السلطة[2]، ويظهر ذلك جليا في كثرة المواد التي يخصصها مشروع القانون لمعالجة موضوع ترخيص القنوات التلفزيونية والموجات الإذاعية، وكذلك من خلال تصنيف المؤسسات الإعلامية التي تغطي المحافظات الفلسطينية إلى تلك التي تبث ما يحتوي على الأخبار والبرامج السياسية، وتلك التي لا تبث هذين النوعين من المواد الإعلامية، وهو ما لا يمكن أن يكون القصد منه وسائل الإعلام الرسمية، لأنها تقدم الأخبار والبرامج السياسية. وهذا ما نجده في المادة السابعة والعشرين من مشروع هذا القانون: "تصنف المؤسسات الإعلامية المرئية وفقا لما يلي:

- فئة أولى: المؤسسات التلفزيونية التي تبث البرامج المرئية بما فيها الأخبار والبرامج السياسية التي يطول بثها كل المحافظات الفلسطينية.

- فئة ثانية: المؤسسات التلفزيونية التي تبث البرامج المرئية باستثناء الأخبار والبرامج السياسية التي تطول كل المحافظات الفلسطينية".

أما فيما يتعلق بكفالة حرية التعبير، فيوجد تشابه في بعض المواد بين مشروع هذا القانون وقانون المطبوعات والنشر.

---

[1]- تلفزيون فلسطين. مرجع سابق. ص 1.
[2]- رويتر وزيبولد. مرجع سابق. ص 69.

يضمن مشروع هذا القانون في مادته الرابعة حرية الإعلام المرئي والمسموع، لكن يضع ذلك أيضا في حدود القانون "الإعلام المرئي والمسموع حر في حدود القوانين النافذة وفي إطار الحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للآخرين وحرمتها".

أما المادة العاشرة المكونة من أربعة عشر بندا فتستحق التوقف عندها، إذ تضع عدة التزامات على مؤسسات الإعلام التي تسعى للحصول على تراخيص، وهو ما لا يهمنا هنا، لكن ذلك يشير إلى أنها أمور متوفرة في الإعلام الرسمي المرئي والمسموع.

ومن هذه الالتزامات ما ورد في البند الرابع: "التزام المؤسسة الإعلامية باحترام الشخصية الإنسانية وحرية الغير وحقوقهم والطابع التعددي للتعبير عن الأفكار والآراء، وموضوعية بث الأخبار والأحداث، والمحافظة على النظام العام وحاجات الأمن الوطني ومقتضيات المصلحة العامة"، وهنا يُلاحظ أن عبارة "موضوعية بث الأخبار والأحداث" وما تبعها، يمكن تفسيرها بأوجه مختلفة قد تخدم إلى حد كبير السلطات التنفيذية على حساب حرية التعبير.

وورد في البند السابع من المادة ذاتها "تلتزم مؤسسات الإعلام المرئي والمسموع بعدم التحريض على العنف أو الدعوة إلى الحرب، وأن تسهم في ترسيخ وتعميق السياسة الوطنية التي يلتف حولها الشعب ويعلن تأييده لها بمختلف أشكال التعبير المتوفرة"، وفي الشق الثاني الذي تحدث عن ضرورة الإسهام في تعميق السياسة الوطنية، توجد قيود صارمة على حق المعارضة والأقليات أيضا في حرية التعبير عن الرأي والمواقف، من خلال منع بث ما يتعارض وينتقد "السياسة الوطنية التي يلتف حولها الشعب"، ونتساءل هنا عمن يقرر أن هذه هي "السياسة الوطنية التي يلتف حولها الشعب" وعن كيفية وإمكانية معرفة التفاف الشعب حول سياسة ما دون إجراء استفتاءات عامة مثلا وانتخابات حرة تعبر عن وجود تعددية سياسية.

كلمة "خلافه" في البند الثامن تتيح المجال لتفسيرات لا حصر لها لتقييد حرية التعـــبير: "أن تمتنـــع المؤسسات الإعلامية عن بث أية أفكار أو آراء عنصرية سواء أكانت متصلة بالعرقية أو الإثنية أو الجنس أو الدين أو اللون أو خلافه".

أما البند التاسع فيضع قيودا على حرية التعبير ويمنع أي نقد لما يتعلق بعلاقة السلطة الوطنية مـــع الدول المجاورة، فهو ينص على: "أن تحترم المؤسسات الإعلامية علاقة السلطة الوطنية الفلسطينية مع الدول المجاورة، وعدم بث كل ما من شأنه أن يسيء إلى هذه العلاقات أو يـــؤثر ســـلبيا علـــى الإجراءات الحكومية لتجسيد الالتزام الفلسطيني بهذه العلاقات".

وقد نص البند العاشر من المادة ذاتها على رقابة صارمة من قبل وزارة الإعلام على ما يُبث، سواء من حيث ضرورة بث برامج تربوية ووطنية، وفي هذا تحكم في مواضيع وتوجه المؤسسات، أو من حيث التحكم في مواد هذه البرامج أو ضرورة موافقة الوزارة عليها إن وفرتها المؤسســـة: "علـــى المؤسسات الإعلامية أن تبث بمعدل ساعة أسبوعيا على الأقل برامج للتـــوجيه الـــوطني وبرامـــج تربوية وصحية وإرشادية وثقافية وسياحية دون مقابل بناء على طلب وزارة الإعلام، وفي الأوقات المحددة في دفتر الشروط، وتؤمن وزارة الإعلام المواد المطلوب بثها أو تعتمد مواد متوافرة لـــدى المؤسسة".

أما البند الحادي عشر من المادة العاشرة وهو الأخطر، فيحظر بث أي مادة قد تؤثر سلبا على عملية السلام: "أن تلتزم المؤسسات الإعلامية بعدم بث ما من شأنه أن يؤثر بشكل سلبي على عملية السلام التاريخية التي تدشنت خطواتها الأولى باتفاق أوسلو عام 1993 وأن لا تقوم ببث كل ما من شـــأنه الإساءة إلى العلاقات الخارجية للسلطة الفلسطينية"، وفي هذا قضاء تام على إمكانيـــة بـــث أي رأي معارض لعملية السلام نفسها أو حتى لأي أمر أو موقف يمكن أن يؤثر عليها، خصوصـــا أنـــه لا يُعرف من الذي يحكم ويحدد أن لهذه المادة أو تلك أثرا على عملية السلام، ويمكن تخيل كم ستحجب هذه المادة من آراء وأفكار سواء للمواطنين كأفراد أو للأحزاب والجماعات التي تعـــارض عمليـــة

السلام وتعترض على بعض جوانبها، وقد يُفهم ضمنا، طالما أنه ليس في هذا القانون ما يشير إلـــى انطباقه على الإذاعة والتلفزيون الحكوميين، أن الأخيرين ملتزمان بعدم بث ما من شأنه التأثير على عملية السلام.

يقول د.خشان إن هذه المادة تتعارض مع القانون الأساسي: "القانون الأساسي واضح وفيما يتعلـــق بهذا الأمر هو بند فضفاض واسع قد يعطي الحق لصاحبي الاختصاص في المجلس الوطني، الحـــق في رفض أي ترخيص بناء على أن هذه المؤسسة أو هذه المحطة أو هذه الإذاعة لم تقـــم بـــاحترام عملية السلام"[1].

ويشبه البند الثاني عشر من هذه المادة البند (أ–1) من المادة السابعة والثلاثين في قانون المطبوعات والنشر المتعلقة بنشر معلومات عن الشرطة، وينطبق عليه ما ذُكر من ملاحظات[2].

ويؤكد البند الرابع عشر من هذه المادة على ما كان قد حُظر في قانون المطبوعات والنشر "تلـــتزم المؤسسات الإعلامية بالتقيد بعدم بث أي مما حظر على المطبوعات نشره وفق أحكام المـــادة (37) من قانون المطبوعات والنشر لسنة 1995".

أما المادة الثالثة عشرة من مشروع القانون فتنص على أن عقوبة عدم الالتزام بشروط الـــترخيص التي أشرنا إلى أغلبها، تحددها هيئة التنسيق التي تنظم عمل الإذاعات والتلفزيونات الخاصة حسبما ورد في الفقرة الخامسة (1) من المادة الثانية عشرة، ثم تتخذ القرارات بشأنها: "تتولى هيئة التنسيق درس كل ما يتعلق بمؤسسات المرئي والمسموع بما في ذلك الجانب الفنـــي لعمليـــات بـــث هـــذه المؤسسات، وكذلك ضرورات اتخاذ الإجراءات العقابية للمؤسسات التي لا تلتزم بشروط الترخيص، وتقدم الاقتراحات والتوصيات اللازمة بهذا الصدد التي تمكن الوزير من أن يتخـــذ علـــى ضـــوئها قراراته بخصوص كل الأمور المتعلقة بوسائل الإعلام المرئي والمسموع، بما فـــي ذلـــك إصـــدار التراخيص".

---

[1]- مقابلة خاصة. آب 2006.
[2]- يُنظر ص 121 من هذه الدراسة.

يشار هنا إلى أن هيئة التنسيق كلها مكونة من مندوبي جهات حكومية أو أشخاص من خارج الحكومة يعينهم الوزير، وقد نصت على ذلك المادة الثانية عشرة من القانون: "وتتألف هيئة التنسيق من عدد من مندوبي الوزارات والإدارات الحكومية يكونون بمثابة أعضاء، بضمنهم وزير الإعلام الذي يشغل منصب رئيس الهيئة، وأما الأعضاء فهم:

- مندوب عن وزارة الداخلية.
- مندوب عام مديرية المطبوعات والنشر في وزارة الإعلام.
- مندوب عن وزارة الاتصالات.
- مندوب عن وزارة الاقتصاد والتجارة.
- مندوب عن وزارة المالية.
- ثلاثة خبراء متخصصون في مجالات مختلفة ذات علاقة بالإعلام، يعينهم الوزير.

وتشتمل هيئة التنسيق على لجان اختصاص متعددة يحق لها بعد توصية من أمانة السر وموافقة الرئيس على تنسيب مستشارين من خارج الهيئة تستعين بهم هذه اللجان".

ونلاحظ هنا غياب الإشارة إلى ضرورة وجود أي شخصية مستقلة، أو حقوقية، كما لم تُحدد طبيعة اللجان التي سيتم تشكيلها أو حتى نطاق اختصاصها، الأمر الذي يترك المجال أمام الأعضاء لتكوين لجان شكلية تمرر قرارات الهيئة.

كما تعطي المادة الخمسون لوزير الإعلام – إذا لم تجتمع هيئة التنسيق بناء على دعوته خلال أربع وعشرين ساعة – الحق في إيقاف المؤسسة عن البث أو الإذاعة لمدة أقصاها ثلاثة أيام في حال مخالفة شروط الترخيص، كما يحق له أن يقرر عقوبة الإيقاف لمدة تزيد على الشهر في حال بث المؤسسة أي مادة إعلامية تخالف أحكام المادة 37 من قانون المطبوعات والنشر.

ويُلاحظ في هذه المادة اللهجة الشديدة التي استخدمت لوصف أيٍّ مخالَفة للقانون، فقد استخدم فعل "اقترف" الذي يُستعمل عادة للدلالة على الذنب أو الإثم[1].

وكان كريستوفر أشار إلى أن لهجة مشروع قانون المرئي والمسموع لا تختلف بشكل أساسي عن لهجة قانون المطبوعات والنشر، وأنه يتيح للسلطة السيطرة على مؤسسات الإعلام[2].

ويشير كريستوفر إلى أن القانون لا يلعب دورا كبيرا في واقع الأمر، وأن المهم هو ما تمارسه السلطة على الأرض وإذا ما كان يمارس بموجب القانون أم لا[3].

5- مشروع قانون الصحافة والإعلام

هو الأحدث وسيلغي في حال إقراره قانون المطبوعات والنشر، فقد نص في مادته الثانية على أن: "يلغى العمل بقانون رقم (9) لسنة 1995 المدوّن تحت اسم قانون المطبوعات والنشر عند البدء بإقرار قانون الصحافة والإعلام ونشره في الجريدة الرسمية"، وقد تم تقديم مشروع هذا القانون للمجلس التشريعي بتاريخ 9/4/2005 ووُضع ليشمل كل أشكال وسائل الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي والمحوسب، فيسد بذلك الثغرات الواردة في قانون المطبوعات والنشر ومشروع قانون المرئي والمسموع، وهو يحتوي على 118 مادة موزعة على ستة فصول، واللافت فيه مقارنة بقانون المطبوعات والنشر ومشروع قانون المرئي والمسموع أنه يتوسع في شرح حقوق الصحفيين وواجباتهم، ويخصص فصلا للنقابة التي أعطاها دورا وهامشا لحماية حقوق الصحفيين ومتابعة قضاياهم، كما يقدم مقترحا لإقامة مجلس الإعلام الذي يكون بديلا عن وزارة الإعلام في الدول الديمقراطية، كما أنه يتطرق بالتفصيل لعدد من الضوابط المهنية للصحفي، كالموضوعية والحياد والدقة.

---

[1]- يُنظر المعجم الوسيط، ص 729، والمنجد ص 622.
[2]- رويتر وزيبولد. مرجع سابق. ص 71.
[3]- المرجع السابق.

وتعتبر المادة الرابعة الصحافة سلطة شعبية مستقلة وحرة، و"وسيلة من وسائل الرقابة من خلال نشر المعلومات والأخبار والنقد البناء والتعبير عن المواقف والرأي ضمن احترام المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والمقومات الأساس للمجتمع وتأكيد احترام خصوصية الآخرين في حياتهم".

فلا يُعرف هنا بالتحديد ما المقصود بالنقد البناء، والمقومات الأساسية للمجتمع، فهي أمور يمكن تأويلها والتوسع في تفسيرها، لكن من الواضح أن هذه المادة رفعت سقف التزام الصحافة من "المسؤولية الوطنية" و"الواجبات العامة" كما كان سابقا، إلى "المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان"، وهذا ما نلاحظه أيضا في عدة مواد من مشروع هذا القانون.

كما تعطي هذه المادة نقابة الصحفيين وحدها حق تنظيم شؤون المهنة وتقرير وتنظيم العقوبات الواردة في القوانين: "نقابة الصحفيين هي الممثل الشرعي والوحيد القانوني الذي ينظم شؤون المهنة ويقرر مبادئها وأهدافها ووضع قوانينها بالتوافق مع السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، ويتم تحديد كل الإجراءات اللازمة للتصريح بالعمل الصحفي وتنظيم شؤون المهنة، وكذلك العقوبات المتعلقة بمخالفات المهنة في نصوص هذا القانون"، وقد خصص مشروع هذا القانون الباب الرابع كله لنقابة الصحفيين وفصّل فيه عمل النقابة وأهدافها وشروط العضوية فيها واللجان المنبثقة عنها، وقد ورد في البند الثاني من المادة (21) أن "النقابة منظمة صحفية مستقلة غير حكومية تحدد سياستها وبرامجها وأنظمتها بنفسها وهي ذات طابع تعددي ومنهج ديمقراطي في التشريعات والقرارات"، وليس في هذه المادة أو غيرها في المواد الخاصة بالنقابة، ما يشير لإمكانية وجود أي قيود عليها خصوصا وأنها أكدت أنها هي التي تضع سياستها وبرامجها وأنظمتها، وتشير المادة (22) إلى "انسجام" مبادئ النقابة مع "مبادئ وأهداف الميثاق الوطني ومنظمة التحرير وقرارات الإجماع الوطني"، وهو الأمر الذي يحمل النقابة مسؤولية اجتماعية ووطنية أخلاقية يُخشى من المبالغة في الالتزام بها على نحو يحد من حرية التعبير.

وتكفل المادة الخامسة من مشروع القانون لكل فلسطيني حق التعبير بحرية تامة، والحق في الاطلاع على الأفكار والآراء: "الصحافة حرة ويكفل هذا القانون حريتها، وبما أن حريـــة الـــرأي والتعـــبير مكفولة في القانون الأساسي الفلسطيني فإن كل فلسطيني له الحق في التعبير عن رأيه في حرية تامة عبر الكتابة، والكلام المنطوق، التصوير، الرسم في وسائل الإعلام والتعبير، والحـــق فـــي الإطلاع على المعلومات والأفكار"، ففي هذه المادة تأكيد على الحرية التامة للتعبير دون أي ذكر لأي قيود لا وفق القانون ولا غيره، وكذلك الحال بالنسبة للحق في الاطلاع على المعلومات والأفكار، وهو أمر يصب في مصلحة حرية التعبير.

وتتكون المادة السادسة من ستة وعشرين بندا فيها شرح مفصل لما يشمله معنى حرية الصحافة، وما تتضمنه حقوق الصحفي، ففي بندها الأول تعني حرية الصحافة "أ. البحث عن المعلومات والأخبـــار وكل ما يشكل مادة إعلامية تهم المجتمع والحصول عليها من مصادرها المتنوعة، وتحليل وتـــداول ونشر المعلومات والتعليق عليها وإتاحة المجال لنشر الآراء المتعددة على قاعـــدة الـــرأي والـــرأي الآخر".

فلا يُعرف هنا بالضبط ما هي المعلومات التي تهم المجتمع ويُخشى من أن يتم منع بـــث معلومـــات بموجب هذا القانون بعد تصنيفها بأنها "لا تهم المجتمع".

وتضمن هذه المادة في البند "ث" "حق الصحفي في التعبير عن الرأي والفكر والنقد البناء دون قيود وإجراءات مادية قد تفرضها جهة رسمية حكومية أو محاكم مخالفة لروح ونص هذا القانون".

ففي هذا البند تحرر تام من أي قيود قد تضعها الجهات الحكومية أو المحاكم، لكن يُخشى من التوسع في تفسير معنى "النقد البناء".

وينص البندان "ح" و "خ" على حق الصحفي في الاطلاع على الوثائق الرسمية، والمعلومـــات مـــن الاجتماعات المغلقة وهذا يتفق مع ما يجري في الدول الديمقراطية[1]، لم يرد هذا الحق فـــي قـــانون

[1]- دودنسكي وأبو خاطر. مرجع سابق. ص 50.

المطبوعات والنشر أو مشروع قانون المرئي والمسموع، فقد أشار قانون المطبوعات والنشر في المادة السادسة إلى ضرورة أن تسهل الجهات الرسمية عمل الصحفي والباحث في الاطلاع على برامجها ومشاريعها دون الإشارة إلى أن هذا حق للصحفي.

كما ينص البند (د) على حق الصحفي في اللجوء للقضاء إذا ما تم تعطيل حقه في حضور تلك الاجتماعات، فيما تنص المادة (ذ) على حق الصحفي في عدم المثول أمام المحاكم العسكرية التي تمثل الخطر الأكبر على حرية التعبير.

أما البند (ف) من المادة ذاتها فيحمي حق الصحفي في الجهر بفكره السياسي أو معتقده الديني بشكل لا يؤثر على ادعاء الصحفي أو النقابة.

فيما يكتسب البند (ق) أهمية كبرى لأنه ينص على ضرورة التزام الصحفي بآداب وأخلاقيات وشرف مهنة الصحافة، وضرورة ألا تؤثر معتقداته على أدائه، وهكذا فإن هذه المادة، إن تم الالتزام بها، تضمن توفر الحياد بصرف النظر عن انتماءات الصحفي وهو أهم مبادئ الإعلام الحر.

فيما يتعلق بالرقابة، تجعل المادة (7) ضمير الصحفي "الإنساني، الوطني، والمهني بثلاثيته الموضوعية هو الرقيب الوحيد" على عمل الصحفي، وتنص على رفض أشكال الرقابة المختلفة "الأمنية، العسكرية أو التي تفرضها السلطة التنفيذية أو أي من مؤسساتها الرسمية"، وهنا إعادة تأكيد على رفض الرقابة الواردة في البند (ث) من المادة السابقة.

وتدعو المادة (8) إلى تعزيز الرقابة الذاتية عبر ضرورة الالتزام بإيجاد وظيفة المراقب الصحفي في المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام، والرقابة المقصودة هنا هي تلك التي تتابع توفر المعايير المهنية.

ونلاحظ في مشروع هذا القانون توجها لإلغاء الرقابة نهائيا، وإعطاء المسؤولية للصحفي نفسه كي يراقب نفسه وفق معايير مهنية وأخلاقية وواجبات تجاه مهنته خصص لها مشروع القانون الفصل

الثاني من الباب الثالث، وتم التركيز في هذه الالتزامات على مرجعيات متحررة من القيود مثل "ميثاق الشرف الصحفي" كما ورد في المادة (9): "يلتزم الصحفي بميثاق الشرف الصحفي وبكل ما يأتي في نصوصه باعتبارها نصوصا قانونية موجبة التنفيذ"، و"المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان" كما ورد في المادة (10): "يلتزم الصحفي بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان باعتبارها معيارا أساسيا لمقياس دائرة المسموح بنشره أو المحظور نشره .....". وأخلاقيات أخرى ينبغي الالتزام بها باعتبارها من آداب المهنة كالموضوعية التي يتكرر ذكرها في ثلاث بنود من هذه المادة (أ،ب،ج)، هذا بالإضافة إلى"الدقة والنزاهة"، كما ورد في البند (أ) من هذه المادة، والتوازن والتكامل في المادة الصحفية عبر تقديم الوجهين المعارض والموافق، كما ورد في البند (ب)، وهو الأمر الذي لم يسبق أن ذُكر في قانون المطبوعات والنشر أو مشروع قانون المرئي والمسموع.

ويندرج في التزامات أخلاق المهنة وآدابها أيضا الامتناع عن نشر ما يثير "العنف" و"التعصب، والكراهية، والنعرات والصراعات بين أتباع الديانات السماوية"، و"ما قد يستخدم ضد مصلحة الشعب والوطن والمجتمع من قبل جهات معادية"، وهو الأمر الذي لا يُخشى إساءة استغلاله لأن نقابة الصحافيين أو المجلس الوطني للإعلام هما – حسب مشروع هذا القانون – وليس السلطة التنفيذية، اللذان يحددان ذلك بالرجوع لحق الصحفي وحريته وحقوق المجتمع وحريته كما ورد في البند (ت)، إلا إذا كان للسلطة التنفيذية نفوذ على النقابة أو المجلس الوطني للإعلام، فإنه يمكن استغلال هذا البند لتقييد حرية التعبير.

وتمنع المادة الثانية عشرة التعرض للحياة الخاصة للفرد إلا بـ "موضوعية"، ولا يعرف ما يُقصد بالموضوعية، كما لا يوجد قانون تشهير يمكن بواسطته التفريق بين ما هو خاص عندما يكون الحديث عن حياة الأفراد، وما هو جائز كالحديث عن أمور تتعلق بالحياة الخاصة لشخصيات عامة، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المادة تجيز تناول الحياة الخاصة بعد موافقة الأشخاص المقصودين

وتضع لذلك شرطا بأن يتم تبيين "المصلحة العامة من هدف النشر"، ولا يُعرف هنا ما الجهة الـــتي يجب أن يُبين لها الهدف من النشر، وكيف يمكن التأكد من صدق ذلك.

والحال ذاته ينطبق على البند (ب) من المادة الرابعة عشرة التي توجب على الصحفي التقيد بأخلاق المهنة عبر تقديم "المادة الصحفية متكاملة، متوازنة، وموضوعية".

وقد خُصص الباب الخامس مرة أخرى للمطبوعات، فيما أُفرد الباب الأخير للحديث عـــن المجلـــس الوطني للصحافة والإعلام. وهو ما لا يبدو أنه بديل عن وزارة الإعلام، لكن مـــن الواضـــح أنـــه سيكون والنقابة وفق هذا القانون مرجعية الصحفيين، وهذا أمر إيجابي لأنه يلغي نفوذ الحكومة على الإعلام الذي قد يمارس من خلال الوزارة.

الخاتمة

بعد هذا الاستعراض التفصيلي لواقع حرية التعبير في صوت فلسطين ومدى اقترابه من المعايير المهنية أو بعده عنها، يمكننا الوقوف على بعض التوصيات والنتائج.

أ- النتائج

يدور الإعلام الحكومي في فلك الحزب الحاكم ولا يخرج عنه، فينطق بلسانه ويمثّله أمام المواطنين وليس العكس، فتحتل أخباره المساحة الأوسع من البرامج والنشرات والأخبار، ويلمع رجاله ويصبحون نجوما شبه يوميين فيه، وحتى لو وجدت المعارضة السياسية مكانا فيه، فإن ذلك يكون بالقدر الذي لا يمس بالحزب الحاكم ولا يضر بمصالحه ولا يؤثر على صورته أمام المواطنين ولا يغير في الوضع السياسي العام، وبالشكل الذي لا يقلب الصورة لصالح تلك المعارضة، فيما يغيب صوت المواطنين عن كل ذلك، وتنطبق بذلك على هذا الإعلام نظرية الإعلام السلطوي.

وتفيد نتائج هذه الدراسة أنه **عندما تتغير تركيبة النظام السياسي بطريقة ديمقراطية، وتتبدّل مواقع الأحزاب فيه، فتصبح لمعارضة الأمس الأغلبية في الحكومة والمجلس التشريعي، ويتراجع الحزب الذي كان يحكم بالأمس إلى صفوف المعارضة، فإن الإعلام الحكومي ينتقل أيضًا إلى فلك المعارضة، وهو الفلك الذي تدور فيه كذلك قوى سياسية أخرى ينالها من مساحة التعبير المتاحة في الإعلام نصيب، ولو بمقدار أقل، فيشكل هؤلاء رقيبا على الحزب، أو الأحزاب الحاكمة ويمارسون النقد والمحاسبة عليها، وبالتالي ينقطع الولاء التقليدي بين الإعلام الحكومي والحزب الذي يشكل الحكومة، ويبتعد عن نظرية الإعلام السلطوي ويقترب من صورة الإعلام المطبق في الدول الديمقراطية، لكن الفرق هنا ان المحاسبة والنقد ليسا من أجل المواطن، بل من أجل مساعدة المعارضة (الحزب الحاكم سابقا) على استرداد عافيتها**، لكن ذلك يصب بشكل غير مباشر في مصلحة المواطن، الذي يبقى صوته رغم ذلك غائبا.

ينطبق ما ذُكر على الإعلام الحكومي في فلسطين، ويبقى هذا الإعلام حالة خاصة، فهو ليس كذلك الإعلام الذي ينطق دائما بأسماء الأحزاب الحاكمة في الدول العربية، كان إلى حد بعيد بهذا الشكل عندما كان النظام السياسي الفلسطيني يشبه الأنظمة العربية من حيث سيطرة حزب واحد وهو حركة فتح على السلطة، كونها كانت تشكل الأغلبية في الحكومة، والمجلس التشريعي حتى مطلع عام 2006. ورغم ذلك كانت المعارضة السياسية في ذلك الوقت كحماس مثلا، تُعطى مساحة من الحرية كي تعبر عن آرائها ومواقفها في وسائل الإعلام الرسمي (صوت فلسطين نموذجا)، لكن ذلك كان بالقدر الذي لا يخالف التوجه العام لسياسة الرئاسة التي تقودها فتح، ولا يمس بها.

وبعد الانتخابات التشريعية التي فازت فيها حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي وتشكيلها الحكومة، تحوّل الإعلام الرسمي إلى ناقد لاذع للحكومة، ورقيب حسيب على الأغلبية التي تمثلها في المجلس التشريعي، لكنه أبقى على ولائه للرئاسة، وكذلك لفتح التي أصبحت في المعارضة، فبقيت فرص التعبير متاحة لها كما كانت وهي تقود الحكومة، الأمر الذي يعني أن مساحة حرية التعبير المعطاة في صوت فلسطين للمعارضة السياسية تتحدد حسب وضع الأحزاب والقوى على الساحة السياسية، وقد أظهر التحليل الكمي لما تم بثه في البرامج الإخبارية والنشرات في صوت فلسطين من كانون أول 2004 وحتى حزيران 2006، أن مساحة حرية التعبير التي كانت تُعطى لحركة فتح قبل الانتخابات أكثر بكثير من تلك المعطاة لحماس والفصائل الأخرى، وأن تلك المساحة تضاعفت بالنسبة لكل القوى لكنها بنسبة أكبر بكثير لصالح فتح، وبنسبة أقل لصالح حماس، كما تدل النتائج على ازدياد الاهتمام بالتطورات السياسية والتنافس الفصائلي على حساب شؤون المواطنين اليومية.

وبالإضافة إلى التفاوت في المساحة المعطاة لتلك القوى السياسية، فإن تحليل مضمون البرامج والنشرات ذاتها يبين أن هناك خللا واضحا في المعايير التالية: الموضوعية، وعدم التحيز، وعدم تشويه المعلومات، والحياد، والعدالة، والتوازن، والأمانة، وأهمية المعلومات للجمهور، وعدم الخداع في تقديم المعلومات واستخدام العناوين والصور، والدقة، والفصل بين الخبر والرأي، والتغطية التفسيرية للأحداث، والتعليق

العادل على الأحداث، ويبين التحليل أن ذلك الخلل كان يحدث لصالح حركة فتح سواء قبل الانتخابات، أو بعدها.

لكن لكل ذلك نتائج جدّ مهمة، أبرزها أن هناك إمكانية لأن يلعب الإعلام الحكومي في فلسطين دورًا مختلفا عن الدور الذي يلعبه عادة، وهو أن ينطق باسم الحكومة والحزب الذي يقودها، بل إنه من الممكن أن يكون قريبا من الإعلام الموجود في الدول الديمقراطية، فيمارس دور الرقيب على مؤسسات الدولة والمجتمع، لكن هذه المرة ليس لصالح المعارضة فقط، بل لصالح المواطنين بالدرجة الأولى، وهو أمر ليس من المستحيل تطبيقه، لكن ذلك يحتاج إلى جهود وخطوات حاسمة سنأتي على ذكرها في التوصيات.

تلعب عدة أنواع من القيود أدوارا في تحديد مساحة حرية التعبير المتاحة للمعارضة السياسية في صوت فلسطين على النحو الذي رأيناه، وكذلك في إحداث الخلل في المعايير المهنية التي تضمن حرية التعبير إذا ما توفرت، وبالاعتماد على ما جاء في تحليل مضمون بعض ما بُث في صوت فلسطين، والمقابلات التي أجريت مع العاملين هناك، وبعض المسؤولين من فتح وحماس وصحفيين مستقلين، فإنه يمكن إجمال هذه القيود بما يلي:

1- قيود فردية، وتتلخص بـــ:

- الخبرة الإعلامية والتحصيل الأكاديمي للعاملين في صوت فلسطين، وهما أمران يختلفان باختلاف الفئة التي ينتمي إليها الموظفون، فهؤلاء الذين عملوا في إعلام منظمة التحرير لا يحمل معظمهم شهادات في الإعلام، ومارسوا إعلاما ثوريا تعبويا موجها، ليس فيه مكانٌ للمعارضة إذا ما كانت مخالِفة للسياسة العامة، وهم أصحاب القرار في مؤسسات الإعلام الرسمي، بالإضافة إلى كوادر المنظمة ممن عملوا في فلسطين قبل قيام السلطة، وتحرص الفئتان على تسيير عمل المؤسسات بما يخدم مصلحة السلطة، أما الذين التحقوا بالعمل بعد قيام السلطة، فيحمل معظمهم شهادات في الإعلام، وتلقوا تدريبات عن دور الإعلام الحر، وهم

يؤمنون بحرية التعبير في وسائل الإعلام بمعنى إتاحة الفرص لكل التيارات السياسية كي تعبر عن آرائها، لكنهم لا يحتلون مواقع قيادية، ولا يمكنهم التأثير في نهج الإذاعة، يُضاف إلى كل هؤلاء أولئك الذين عُينوا بالوساطة والمحسوبية ويوالون السلطة وكل الذين كانوا سببا في تعيينهم.

- انتماء معظم العاملين في صوت فلسطين لحركة فتح، وهو أمر يؤثر على كيفية تناول المواضيع، فيعطي هؤلاء الأولوية لتلك الحركة وأخبارها، ويحرصون على مراعاة مصلحتها، ويخصصون للمتحدثين باسمها الفرص للتعبير والنقد أكثر من غيرهم من الفصائل.
- فهم العاملين في صوت فلسطين لماهية حرية التعبير الذي يتأثر عند كبار المسؤولين بالمصلحة الوطنية والسياسة العامة التي تقودهم إلى تبني سياسة توفيقية وعدم إبراز الآراء المعارضة والمختلفة عن النهج السائد.

2- قيود مؤسسية، وتتلخص بـــ:

- الرؤية غير الواضحة للهدف الذي يسعى صوت فلسطين لتحقيقه، فلا يوجد نظام داخلي متّفَق عليه يحدد ذلك، وقد ورد في أحد المنشورات الأساسية للهيئة أن هدف الإذاعة والتلفزيون هو إطلاع المواطنين على توجيهات وقرارات السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية في مختلف مناحي الحياة، إلا أن هناك تذبذبا في هوية صوت فلسطين، كما اتخذ الميثاق الصادر منتصف عام 2006 عن مكتب رئاسة هيئة الإذاعة والتلفزيون شكل التعليمات واللوائح، وليس الأخلاق المهنية التي تحكم العمل الإذاعي ويطّلع عليها العاملون في صوت فلسطين.

ويتحدد سير العمل اليومي لصوت فلسطين حسب التغيرات السياسية على الساحة، ويؤخذ بعين الاعتبار موقف الرئاسة.

- العشوائية في اتخاذ القرار وغياب التخطيط للمستقبل، ما يتيح المجال للاجتهادات الفردية التي قد تنطلق من دوافع واعتبارات شخصية أو حزبية.
- الرقابة الذاتية التي تحول دون تناول مواضيع معينة أو استضافة أشخاص معيّنين حرصا على مصلحة السلطة أو رضا المسؤولين، أو تحسبا لاعتبارات اجتماعية، أو لإعطاء الأولوية لمواجهة الاحتلال.
- ضعف الثقة بالنفس لوجود قناعة لدى كثير من العاملين في صوت فلسطين بأن الإذاعة لا تمثل كل وجهات النظر، ولا تصل إلى الجمهور الفلسطيني لأسباب تقنية، وبسبب قلة التواصل مع الجمهور، ما أدى إلى قتل الإبداع والرغبة في التطوير والتحسين.
- ضعف التدريب وعدم تكافؤ الفرص في الحصول على الدورات والمشاركة في المؤتمرات، الأمر الذي تسبب في عدم تطوير المعرفة والكفاءة، وبالتالي لم يتم تغيير العمل إلى الأفضل أو حتى المطالبة بسقف أعلى من الحريات.

3- قيود سياسية، منها ما هو على الصعيد الفلسطيني ويتمثل في:

- غياب ثقافة النقد وحرية التعبير عن السلطة والأحزاب، وقد عانت حركة فتح في سنوات التسعينيات من النظام الأبوي السلطوي ومركزية القرار، فيما تمارس حركة حماس داخلها نظام حكم مركزيا.
- الانفلات الأمني وغياب القانون، ويتمثلان بقتل المواطنين واختطافهم، والاعتداء على الصحفيين من قبل المجموعات المسلحة والأجهزة الأمنية.
- غياب الحق في الحصول على المعلومات من المسؤولين وكبار الموظفين في السلطة.
- تبعية الإعلام الحكومي مرة للرئاسة وأخرى لوزارة الإعلام، وفي كل الحالات تبقى المرجعية هي رئاسة السلطة.

- الفساد بشقيه المالي والإداري، فهيئة الإذاعة والتلفزيون من بين عدد من المؤسسات المتورطة في فساد مقداره عشرون مليون دولار، كما تستفحل فيها المحسوبية وسوء استغلال المال العام، والتضخم الوظيفي.

أما على الصعيد الإسرائيلي فتلعب القيود التالية دورا في الحد من حرية التعبير:

- الاتهامات الإسرائيلية بالتحريض والدعاية العدائية، التي دفعت السلطة في الماضي إلى حرمان الأعضاء من حركتي حماس والجهاد الإسلامي من التحدث إلى كل وسائل الإعلام، الحكومي وغيره، وهي اتهامات كثيرا ما أعقبها صدور مراسيم وتعليمات لوسائل الإعلام بتخفيف اللهجة ضد إسرائيل، ما كان يعني تغييب الأصوات المنتقدة للسلطة أو إسرائيل.
- التحكم بالموارد المالية والدعم من خلال منع دخول الأجهزة اللازمة لتطوير وتحسين الإمكانات.
- التضييق على العاملين في صوت فلسطين من خلال عدم إعطائهم التصاريح اللازمة للتحرك بحرية، وكذلك إطلاق النار على الصحفيين وتدمير المقار.

4- قيود قانونية:

رغم أن الأراضي الفلسطينية تفتقد لسيادة القانون واحترامه، إلا أن القيود الموجودة على حرية التعبير في التشريعات والقوانين المعمول بها ومشاريع القوانين المقترحة، تؤثر بشكل أو بآخر على إمكانية التمتع بحرية التعبير في وسائل الإعلام، كما أثرت عليها سلبا في الماضي قبل استفحال حالة الانفلات الأمني.

احتفظت إسرائيل بموجب اتفاق غزة أريحا بصلاحيات الولاية القضائية والتشريع، من خلال تمتعها بحق الاعتراض على أي تشريع تسنه السلطة الوطنية، ومن خلال الإبقاء على التشريعات العسكرية الصادرة عن الاحتلال وعدم إلغائها أو تعديلها.

وقد تعهد الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في اتفاقية القاهرة الموقعة في 14/5/1994 بأخذ مبادئ حقوق الإنسان وحكم القانون في الاعتبار أثناء ممارسة السلطة، وأن تمتنعا عن التحريض والدعاية العدائيـــة، وتتخذا إجراءات قانونية لتحقيق ذلك، وقد ورثت السلطة الوطنية قوانين بالية خلّفتها الأنظمـــة السياســية التي حكمتها منذ العهد العثماني وحتى قيامها.

أما القوانين والتشريعات التي تكفل حرية التعبير في فلسطين منذ قيام السلطة فهي:

- وثيقة الاستقلال 15/11/1988 التي تحتوي على نص بضمان حرية الرأي، ولكـــن ليس للتعبير عنه.
- القانون الأساسي المعدل في آذار 2003 الذي يكفل حرية التعبير في مادته التاســـعة عشرة ويربطها بضرورة "مراعاة أحكام القانون"، ولم ينص على عدم جواز فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام.
- قانون المطبوعات والنشر لعام 1995 الذي حل محل اللوائح التي كان معمـــولا بهـــا سابقا، وهو يضمن حرية الرأي والتعبير لكنه قيدها بـــ "حـــدود القـــانون" و"إطـــار الحريـــات والحقوق والواجبات العامة واحترام حرية الحياة الخاصة للآخرين وحرمتها"، وهـــي عبـــارات تُستغل عادة لتوسيع الهامش المتاح للجهات التنفيذية كي تضيق على الحريات، كما ويمنع هـــذا القانون نشر "معلومات سرية عن الشرطة وقوات الأمن وأســـلحتها أو عتادهـــا أو أماكنهـــا أو تحركاتها"، وتُسند صلاحيات النظر في المخالفات التي تتعلق بالقانون لمحكمـــة مختصـــة دون تحديد ماهيتها، ما يترك الإمكانية لأن تكون هذه المحكمة هي محكمة أمن الدولة.

- مشروع قانون المرئي والمسموع لعام 1996، الذي لم يتطرق للإذاعة والتلفزيون الحكوميين، لكنه كفل حرية الإعلام المرئي والمسموع ووضعها أيضا في حدود القانون، كما تضمّن قيودًا على حرية التعبير من خلال بعض النصوص الفضفاضة، كذلك الذي يتحدث عن ضرورة "أن تحترم المؤسسات الإعلامية علاقة السلطة الوطنية الفلسطينية مع الدول المجاورة"، وألا تبث "كل ما من شأنه أن يسيء إلى هذه العلاقات أو يؤثر سلبيا على الإجراءات الحكومية لتجسيد الالتزام الفلسطيني بهذه العلاقات"، وكذلك "أي مادة قد تؤثر سلبا على عملية السلام".

- مشروع قانون الصحافة والإعلام الذي قُدّم إلى المجلس التشريعي في نيسان عام 2005، وهو يكفل حق التعبير بحرية تامة، ويتوسع في شرح حقوق وواجبات الصحفيين، ويعطي دورا مهمّا لنقابة الصحفيين وينص على إقامة مجلس إعلام، ويتطرق بالتفصيل لعدد من الضوابط المهنية للصحفي كالموضوعية والحياد والدقة، لكن هذا المشروع لا يزال في أدراج المجلس التشريعي.

يُلاحظ من نتائج هذه الدراسة أن العوامل الفردية والمؤسسية هي التي تلعب دورا أكبر في فرض قيود على حرية التعبير، أي أن التخلص من أغلب هذه القيود هو بيد المؤسسات والأفراد العاملين فيها.

ب- التوصيات

يُسجّل للإعلام الحكومي الفلسطيني أنه مارس النقد والمحاسبة على المؤسسات الحكومية بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون ثان عام 2006، رغم ما يشوب هذه الممارسة من خلل في المعايير المهنية كالتحيز وتشويه المعلومات وغياب الموضوعية والدقة والتوازن.

ويؤخذ على وسائل الإعلام الحكومي في فلسطين ممارسة إعلام سلطوي قبل الانتخابات، والاستمرار بتخصيص مساحة واسعة لجهة سياسية دون غيرها سواء قبل الانتخابات أو بعدها، وربط العمل الإذاعي بالتوجهات والحسابات السياسية وتغييب آراء المواطنين.

مع كل ذلك فإن هناك ما يشير إلى إمكانية عالية لأن يقوم الإعلام الحكومي الفلسطيني بدور الرقابة لصالح المواطن، كما يحدث تماما في الدول الديمقراطية، لكن هذا يتطلب تغييرا جذريا للوضع القائم، وجهودا قد تبدو صعبة لكنها ليست مستحيلة، وهي اقتراحات لتطوير صوت فلسطين، لكنها تصلح لبقية مؤسسات الإعلام الرسمي، ويمكن تلخيص التوصيات التي نتجت بناء على هذه الدراسة بالآتي:

أولا: على صعيد المؤسسة

- اختيار كبار المسؤولين في صوت فلسطين حسب الكفاءة المهنية، بعد استبدال كل الذين تقتصر خبراتهم على الإعلام الثوري، بآخرين لديهم خبرة في الإعلام الحر والمحترف، ومطّلعين على خبرات دول أخرى يقوم الإعلام فيها بدور الرقيب على مؤسسات المجتمع والدولة، ويُفضّل أن يكون هؤلاء من المستقلّين سياسيا.
- تقليص الكادر الحالي وليس زيادة عدده من خلال الاحتفاظ بالموظفين ذوي الاختصاص والخبرة فقط، عبر إجراء اختبارات مهنية يشرف عليها مختصون، وفي حال وجود حاجة لموظفين آخرين، فليكونوا من الكوادر الشابة الذين يتم اختيارهم بالمنافسة فقط.

- تطوير الكادر المتبقي والاستثمار فيه من خلال تدريبه، وإخضاعه لدورات متخصصة داخل وخارج الوطن، في المجالات المهنية والحاسوب والإنترنت واللغات.
- وضع هيكلية إدارية جديدة مختلفة عن الحالية، فيها مجلس إدارة يمثله مدير عام واحد وثلاثة أو أربعة مدراء للدوائر فقط.
- إنشاء مجلس أعلى لهيئة الإذاعة والتلفزيون يجتمع بشكل دوري ويقدم الاستشارة لمجلس الإدارة، ويشمل في عضويته خبراء في الإعلام وشخصيات مستقلة وأكاديميين ومواطنين من شرائح مختلفة، وممثلين لمؤسسات المجتمع المدني.
- وضع استراتيجيات جديدة مستقلة عن جداول الأحزاب السياسية، وقريبة في ذات الوقت من هموم المواطنين ومشاكلهم.
- تحديث نمط البرامج لتتواءم مع متطلبات العصر وحاجات المواطنين بالاعتماد على دراسات وإحصاءات علمية.
- تفعيل التغذية الراجعة بين المواطنين ووسائل الإعلام، وزيادة المساحة المخصصة لهم.
- تحسين رواتب العاملين في صوت فلسطين وإقرار كل العلاوات والزيادات والحوافز التي تحد من هجرة الكفاءات إلى وسائل الإعلام العربية والدولية.
- إقرار ميثاق شرف للإذاعة يحدد السلوك المهني للعاملين فيها، يشترك في وضعه الموظفون أنفسهم، ويساعدهم في ذلك خبراء إعلاميون وحقوقيون خلال جلسات نقاش تتخللها محاضرات عن مواثيق شرف مهنة الإعلام وحرية التعبير.
- تطوير الجوانب التقنية للإذاعة وإطلاق موقع لها على الإنترنت.

ثانيا: على صعيد السياسات العامة

- دعم وتشجيع وسائل الإعلام الخاصة لتكون منافسا لوسائل الإعلام الحكومية.

- إجراء دراسات عن كيفية تعاطي الإعلام الحكومي ووسائل الإعلام الأخرى مع الشؤون المجتمعية والنسوية والأسرية.
- إجراء استطلاعات رأي عامة ودورية حول متابعة المواطنين لوسائل الإعلام وآرائهم في ما يُبث ويُنشر.
- وضع القوانين والتشريعات التي تحمي الإعلاميين وتكفل حرية الرأي والتعبير.
- تخصيص جوائز سنوية لتشجيع الإعلاميين المبدعين.
- العمل على عودة الكفاءات الإعلامية المهاجرة، وإتاحة المجال لها للإصلاح.

المراجع

أولا: باللغة العربية

أ- الكتب:

1. أبو إصبع، صالح خليل. **تحديات الإعلام العربي (المصداقية، الحرية، التنمية، الهيمنة).** عمّان: دار الشروق، 1998.

2. أبو بكر، توفيق. **أبو مازن يتذكر ويتحدث عن الوضع الراهن**، رام الله: 1996.

3. أبو خاطر، ياسر، نتاشا دودنسكي. **قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني: دراسة مقارنة مع الديمقراطيات الغربية.** القدس: مركز إسرائيل/فلسطين للأبحاث والمعلومات، منشورات الجمعية المدنية، 1997.

4. أبو السعيد، أحمد. **الإعلام الفلسطيني نشأته ومراحل تطوره 1876-2004.** غزة: مكتبة أحمد، 2004.

5. أبو عوجة، تيسير. **الإعلام العربي تحديات الحاضر والمستقبل.** عمّان: مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005.

.6 الأز

عر، محمد خالد. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 1996.

.7 الأذ

صاري، ابن هشام. **السيرة النبوية**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1971.

.8 أيو

ب، نزار. **حرية الرأي والتعبير في مناطق السلطة**. رام الله: مؤسسة الحق،2001.

.9 البر

غوثي، بشير شريف. ويعقوب خالد البهبهاني. **النظام الإعلامي الجديد**. عمّان: دار رؤى للنشر والتوزيع، 2003.

.10 بيرلي

ن، أيزيا. **المفهوم السلبي/المفهوم الإيجابي للحرية، حدود الحرية**. ترجمة جمانا طالب. بيروت: دار الساقي، 1992.

.11 بيكل

س، دوروثي. **الديمقراطية**. ترجمة زهدي جار الله. بيروت: دار النهار للنشر، 1972.

.12 تشو

مسكي، نعوم. **ردع الديمقراطية**. ترجمة فاضل جتكر. نيقوسيا: مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، 1993.

.13 الجم

ال، راسم محمد. **الاتصال والإعلام في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

14. الجم

ال، راسم محمد. **الإعلام العربي المشترك– دراسة في الإعلام الدولي العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.

15. جيد

سون، جون إس. **معجم قانون حقوق الإنسان.** ترجمة سمير عزت نصار. عمّان: دار النسر للنشر والتوزيع، 1999.

16. حجا

وي، عارف. وآخرون. **رؤية من أجل فلسطين.** رام الله: مطبعة ادكيدك، 2005.

17. حما

دة، بسيوني إبراهيم. **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

18. دال،

روبرت. **عن الديمقراطية.** ترجمة أمين الجمل. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2003.

19. روسـ

و، جان جاك. **العقد الاجتماعي.** ترجمة ذوقان. بيروت: دار القلم، 1973.

20. روو

، وليام إيه. **الصحافة العربية – الإعلام الإخباري وعجلة السياسة في العالم العربي.** عمّان: مركز الكتب الأردني، 1989.

.21 رويتر، كريستوفر، وإبرامتراود زيبولد. **الإعلام وحرية الرأي في فلسطين.** هامبورغ: مؤسسة هينرخ بل ومعهد الإعلام بجامعة بيرزيت، 2001.

.22 سالم، وليد. **المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين.** رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000.

.23 سعد الدين، إبراهيم. محمد سليم، وليد خدوري. **كيف يصنع القرار في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.

.24 سعيد، محمد السيد. **حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان.** القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 1995.

.25 السماك، محمد. **تبعية الإعلام الحر.** بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1991.

.26 سمولا، رودني. **حرية التعبير في مجتمع مفتوح.** ترجمة كمال عبد الرؤوف. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1995.

.27 صالح، سليمان. **أخلاقيات الإعلام.** الكويت: مكتبة الفلاح، 2005.

28. عبد الرحمن، عواطف. **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث.** القاهرة: دار الفكر العربي، 1997.

29. عبد الله، مي، ومحمد الخولي. **الإعلام و القضايا العربية بعد 11 أيلول 2001 "نحو خطاب عربي موحد"**. بيروت: دار النهضة العربية، 2002.

30. عبد المالك، أحمد. **قضايا إعلامية.** عمّان: مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1999.

31. عبد المجيد، ليلى. **حرية الصحافة في مصر بين التشريع والتطبيق (1952-1974).** القاهرة: دار المأمون للطباعة والنشر، 1974.

32. عبد المجيد، ليلى. **حرية الصحافة والتعبير في الدول العربية في ضوء التشريعات الصحفية.** عمّان: مركز الرأي للدراسات والمعلومات، 2002.

33. عزام، فاتح سميح. **حقوق الإنسان السياسية والممارسة والديمقراطية.** رام الله: مواطن، 1995.

34. عزام، فاتح سميح. **ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية (دراسة مقارنة).** القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 1995.

35. العط

يفي، جمال الدين. **حرية الصحافة وفق تشريعات جمهورية مصر العربية.** القاهرة: مطابع الأهرام، 1974.

36. الغذ

وشي، راشد. **الحريات العامة في الدولة الإسلامية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

37. فشتيليوس، إريك. **الوصايا العشر.** ترجمة: راوية مرة. رام الله: مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع،2001.

38. الفهد، ياسر. **الموجب والسالب في الصحافة العربية.** دمشق، دون ناشر، 1986.

39. لطف

ي، منال. **ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني، مناظرات حقوق الإنسان(1).** القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. دون تاريخ.

40. مح

سن، سميح. **حرية الرأي والتعبير: التجربة الفلسطينية.** رام الله: مركز رام الله لحقوق الإنسان، 2003.

41. مح

سن، سميح. وآخرون. **الإعلام وعلاقته بقيم التسامح في المجتمع الفلسطيني.** رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2003.

42. محم

د، محمد سيد. **الإعلام والتنمية.** القاهرة: دار الفكر العربي، 1988.

.43 مروّ

ة، أديب. **الصحافة العربية نشأتها وتطورها**. بيروت: دار مكتبة الحياة،1961.

.44 مشا

رقة، منير. **مدخل إلى الدراسات الإعلامية**. رام الله: مكتبة بيت المشرق. دون تاريخ.

.45 المو

دودي، أبو الأعلى. **نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور**. بيروت، دمشق: دار الفكر، 1964.

.46 ميل

، جون استيوارت. **في الحرية**. ترجمة عبد الكريم أحمد، القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1996.

.47 نجم،

طه. **الصحافة والحريات السياسية: دراسة في التوجهات الأيديولوجية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004.

.48 يعقو

ب، عبد الحليم موسى. **حرية التعبير الصحفي في ظل الأنظمة السياسية العربية**. عمّان: مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2003..

<u>ب- الدراسات والتقارير والمقالات:</u>

.49 بوخ

ونقة، عبد الوهاب. "مساءلة مفهوم مجتمع المعلومات من منظور عربي". **فصلية الإذاعات العربية**. عدد 3. تونس: اتحاد الإذاعات العربية. 2005.

50. الاتحاد العام للصحفيين العرب. **فلسطين في مسيرة الاتحاد العام للصحفيين العرب.**

51. استطلاع للرأي نفذه **مركز القدس للإعلام والاتصال JMCC** في الفترة بين 19 – 21 آذار 2007.

52. التقرير السنوي عن الحريات الصحفية في البلدان العربية لعام 2005. **مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.**

53. جبارين، سامي. "الحريات الصحفية في الأراضي الفلسطينية بعد الانتخابات". **فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني.** عدد 27. رام الله: الهيئة اللفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. تشرين أول–2006.

54. حجاوي، عارف.(مقابلة). جريدة **الحال** – معهد الإعلام – جامعة بيرزيت. عدد 9. 1/2/2006.

55. دراغمة، محمد. **حركة فتح في أزمة...فهل من طريق للخلاص؟.** صحيفة الأيام (رام الله). عدد 2854.

56. الشويخ، جهاد. **الإذاعات الخاصة في الضفة والقطاع.** رام الله: معهد الإعلام – جامعة بيرزيت. 2006. (دون ذكر دار النشر).

57. الصالح، نبيل (إعداد). **الإعلام والديمقراطية. سلسلة مبادئ الديمقراطية (12).** عزمي بشارة (محرر ومشرف علمي). رام الله: مواطن 1999.

58. عوكل، طلال. **الإعلام الفلسطيني الواقع و الآفاق.** مجلة **رؤية. آب 2000.**

59. عياصرة، عمر. **التعبير عن الرأي في الإسلام.** صحيفة الغد (الأردن). 26/8/2005.

60. القرا، إياد، مصطفى إبراهيم، مأمون عتيلي. "مسلسل الجرائم في الأراضي الفلسطينية يتواصل في ظل عجز رسمي وشعبي لمواجهته". **فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني.** عدد 27. رام الله: الهيئة اللفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، تشرين أول 2006.

61. مؤسسة الحق. **أوضاع متغيرة وانتهاكات مستمرة حقوق الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي وفي مناطق الحكم الذاتي. رام الله:** تشرين ثاني 1995.

62. محمود، كارم. **الانتفاضة الفلسطينية وأزمة الإعلام العربي.** مجلة **الدراسات الإعلامية.** عدد 106. **2002.**

63. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. **الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، حالة قطاع غزة (مايو 94– ديسمبر 98).** غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

64. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. **الحق في حرية الرأي والتعبير في ظل السلطة 1/6/2003 إلى 31/1/2004. سلسلة الدراسات (36).** غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

65. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. **نقد قانون الصحافة لسنة 1995 الصادر عن السلطة الفلسطينية.** غزة: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 1995.

66. المغني، أحمد (مقابلة). **فصلية حقوق الإنسان الفلسطيني.** عدد 27. رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، تشرين أول 2006.

67. ملخص التقرير السنوي عن الحريات الصحفية في البلدان العربية لعام 2006. **مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.**

68. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. **التقرير السنوي الحادي عشر، وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2005.** رام الله: آذار 2006.

69. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. **تلفزيون فلسطين وقناة فلسطين الفضائية – الإدارة والتمويل والسياسات البرنامجية. سلسلة تقارير خاصة (22).** رام الله: أيار 2003.

70. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. **حول حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.** سلسلة تقارير خاصة (43). رام الله: تشرين ثان 2005.

71. ياسين، أحمد (مقابلة). مجلة **السياسة الفلسطينية.** عدد 17. شتاء 1998.

جـ – المنشورات:

72. **أمان:** – "في مواجهة الفساد.. حرية المعرفة والاطلاع أساس للشفافية والمساءلة". الطبعة الثانية. تشرين ثان 2006.

- "النزاهة والشفافية في عمل الأحزاب السياسية في فلسطين مبادئ وأسس".
- "ما هو الفساد".
- "ماذا تعرف عن الوساطة والمحسوبية والمحاباة".

73. **دائرة العلاقات العامة لهيئة الإذاعة والتلفزيون:** – تلفزيون فلسطين.

– صوت فلسطين.

د – المؤتمرات والمحاضرات:

74. شلبي، خميس (إعداد). "الواسطة والمحسوبية في إشغال الوظيفة العامة". عزمي الشعيبي (تقديم). **مؤتمر أمان السنوي لا للوساطة للمحسوبية للمحاباة في آذار 2005.** (رام الله: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان حزيران 2005).

75. العودات، حسين. **حق الاتصال و السياسة الإعلامية العربية.** ورقة قُدمت إلى وزارة الثقافة العراقية. **حق الاتصال في إطار النظام الإعلامي الجديد: الأبحاث والدراسات التي قُدمت إلى الندوة العربية لحق الاتصال التي انعقدت ببغداد.** (26–30 أيلول 1981).

76. دور الإعلام الخاص في ألمانيا. محاضرة عن دور الإعلام الخاص في المجتمع الألماني ضمن ورشة في تلفزيون RTL في 13/9/2006.

ثانيا: باللغة الإنجليزية

أ- الكتب:

77. Al Zubeidi, Layla. **News Media & Freedom of Expression in The Middle East. Germany**: Heinrich BÖll Foundation, 2004.

78. Frazell.D.L. and tuck. G. **Principles of editing**. New york: the McGraw-Hill companies, 1996.

79. Lichtenberg Judith. **Democracy and the mass media**. London,1990.

80. Maquail. D, **Analysis of newspaper Content**, London: Her majesty stationery Office, 1977.

81. Mcquail.D, **Masscomunication theory**. London: sage publications, 1989.

82. Roger Filder, **Mediamorphosis, PINE FOREGE PRESS,** London, no date.

83. Sibert, Fred S, Theodore Peterson and Wilbur Schramm. **Four theories of the Press**. London:1976.

ب- الدراسات والتقارير والمقالات:

84. A.Smith**. Subsides and the Press in Europe**. London: PEP, 1997.

85. Daglier, Uner. **John Stuart Mill's two-pronged argument for freedom of Expression**.Boston College, 2005.

86. Gabriel Abraham Almond and James S. Coleman, eds., **The Politics of the Developing Areas Princeton**. Princeton University Press, 1960.

87. Harris, Bede Xavier Peter. **Freedom of expression and human dignity**. University of Waikato (New Zealand) 1996.

88. Ladutke, Lawrence Michael. **Freedom of expression, human rights violations and democratization in postwar El Salvador**. City University of New York**,** 2002.

89. Morrriem, Elizabeth Haavik. **Freedom and Expression**. University of Virginia. 1980.

90. Richard Hoggart: **Bod News**. VolumeI. Clasgow University Media Group. London.

91. Sharon, Albert-Honore. **Empowered voices: Freedom of expression and africain- American community radio**. The University of Lowa. 1995.

جـــ – مواقع الإنترنت:

92. النبأ: www.annabaa.org

93. الجزيرة: www.aljazeera.net

94. الهيئة العامة للاستعلامات: www.sis.gov.ps

95. المركز الصحافي: www.ipc.gov.ps

96. مركز المعلومات: www.pnic.ps

97. وكالة الأنباء الفلسطينية: www.wafa.pna.net

الملاحق

ملحق (1)

جدول (1)

نسب مساحة حرية التعبير المتاحة للفصائل والحكومة في النشرات وبرنامجي نهار جديد وأحداث اليوم في صوت فلسطين

الرقم	العناصر	قبل 26/1/2006	بعد 26/1/2006	المجموع
1	استضافة، ومناقشة أخبار، وتصريحات وبيانات حركة فتح في البرنامجين والنشرات	14.32%	18.98%	14.14%
2	استضافة، ومناقشة أخبار، وتصريحات وبيانات حركة حماس في البرنامجين والنشرات	1.28%	2.53%	1.67%
3	استضافة، ومناقشة أخبار وتصريحات وبيانات الفصائل الأخرى في البرنامجين والنشرات	1.29%	8.72%	4.72%
4	تصريحات وبيانات الحكومة، واستضافة أعضائها في البرنامجين والنشرات	13.84%	3.10%	6.17%

جدول (2)

زمن التعبير المتاح لفتح وحماس والفصائل الأخرى والحكومة في النشرات وبرنامجي نهار جديد وأحداث اليوم في صوت فلسطين

الرقم	العناصر	قبل 26/1/2006	بعد 26/1/2006	المجموع
1	استضافة، ومناقشة أخبار، وتصريحات وبيانات حركة فتح في النشرات والبرنامجين	2:47:45	5:25:12	8:12:57
2	استضافة، ومناقشة أخبار، وتصريحات وبيانات حركة حماس في النشرات والبرنامجين	0:15:01	00:43:23	0:58:24
3	استضافة، ومناقشة أخبار وتصريحات وبيانات الفصائل الأخرى في النشرات والبرنامجين	0:15:10	2:29:27	2:44:37
4	تصريحات وبيانات الحكومة، واستضافة أعضائها في النشرات والبرنامجين	2:42:13	0:53:14	3:35:17

جدول (3)

مجمل زمن ونسبة مساحة حرية التعبير المخصصيْن لفتح وحماس والفصائل الأخرى والحكومة في النشرات الإخبارية وبرنامجي نهار جديد وأحداث اليوم قبل الانتخابات التشريعية وبعدها.

الرقم	الفصائل والحكومة	نهار جديد		أحداث اليوم		النشرات	
		الزمن	النسبة المئوية	الزمن	النسبة المئوية	الزمن	النسبة المئوية
1	حركة فتح	5:39:07	16.38%	1:31:30	10.89 %	1:02:20	10.85%
2	حركة حماس	0:47:49	2.30%	0:01:25	0.16%	0:09:10	1.59%
3	الفصائل الأخرى	2:02:42	5.92%	0:28:50	3.43%	0:13:05	2.27%
4	الحكومة	1:35:47	4.62%	1:03:15	7.52%	0:56:25	9.82%

جدول (4)

مجمل زمن ونسبة مساحة حرية التعبير المخصصيْن لفتح وحماس والفصائل الأخرى والحكومة في برنامج نهار جديد

الرقم	الفصائل/الحكومة	قبل 26/1/2006		بعد 26/1/2006	
		الزمن	النسبة المئوية	الزمن	النسبة المئوية
.1	فتح	1:48:35	10.05 %	3:50:32	23.28%
.2	حماس	0:10:36	0.98%	0:37:13	3.75%
.3	الفصائل الأخرى	0:10:00	0.92%	1:52:42	11.38%
.4	الحكومة	1:15:23	6.97%	0:20:24	2.06%

جدول (5)

مجمل زمن ونسبة مساحة حرية التعبير المخصصيْن لفتح وحماس والفصائل الأخرى والحكومة في أحداث اليوم

الرقم	الفصائل/الحكومة	قبل 26/1/2006		بعد 26/1/2006	
		الزمن	النسبة المئوية	الزمن	النسبة المئوية
1	فتح	0:41:05	9.78%	0:50:25	12.00%
2	حماس	0:00:45	0.17%	0:00:40	0.15%
3	الفصائل الأخرى	0:03:40	0.87%	0:25:10	5.99%
4	الحكومة	0:45:05	10.73%	0:18:10	4.32%

جدول (6)

مجمل زمن ونسبة مساحة حرية التعبير المخصصيْن لفتح وحماس والفصائل الأخرى والحكومة في النشرات

الرقم	الفصائل/الحكومة	قبل 26/1/2006		بعد 26/1/2006	
		الزمن	النسبة المئوية	الزمن	النسبة المئوية
1	فتح	0:18:05	6.66%	0:44:15	14.60%
2	حماس	0:03:40	1.35%	0:05:30	1.81%
3	الفصائل الأخرى	0:01:30	0.55%	0:11:35	3.82%
4	الحكومة	0:41:45	15.38 %	0:14:40	4.84%

جدول (7)

نسبة مساحة حرية التعبير المخصصة لفتح وحماس وبقية الفصائل والحكومة في نهار جديد

الرقم	العناصر	قبل 26/1/2006		بعد 26/1/2006		المجموع	
		المدة الزمنية	العدد	المدة الزمنية	العدد	المدة الزمنية	عدد المقابلات
1	مدة استضافة مسؤولين من فتح	0:15:35	12	2:02:35	22	2:18:10	34
2	مدة استضافة مسؤولين من حماس	0:06:26	1	0:10:00	2	0:16:26	3
3	مدة استضافة مسؤولين من الفصائل الأخرى	0:03:00	4	1:14:15	16	1:17:15	20
4	المدة المخصصة لمناقشة الشؤون الحزبية لفتح	0:44:15	40	0:47:29	14	1:31:44	54
5	المدة المخصصة لمناقشة الشؤون الحزبية لحماس	0:03:00	7	0:00:00	0	0:03:46	7
6	المدة المخصصة لمناقشة الشؤون الحزبية للفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
7	قراءة بيانات فتح	0:11:00	2	0:04:40	3	0:15:40	5
8	قراءة بيانات حماس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
9	قراءة بيانات الفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:01:20	1	0:01:20	0
10	قراءة تصريحات مسؤولي فتح	0:07:43	10	0:18:14	27	0:25:57	37
11	قراءة تصريحات مسؤولي حماس	0:01:10	3	0:27:13	15	0:28:23	18
12	قراءة تصريحات مسؤولي الفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:36:47	16	0:36:47	16
13	رأي فتح في مواضيع تخص عامة الناس	0:10:00	2	0:00:00	0	0:10:00	2
14	رأي حماس في مواضيع تخص عامة الناس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
15	رأي الفصائل الأخرى في مواضيع تخص عامة الناس	0:07:00	2	0:00:00	0	0:07:00	2
16	أخبار رموز فتح	0:07:56	3	0:00:40	1	0:08:36	4
17	أخبار رموز حماس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
18	أخبار رموز الفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
19	استضافة مسؤولين من الحكومة	1:10:45	24	0:20:24	13	2:15:59	37
20	قراءة بيانات الحكومة وتصريحات مسؤوليها	0:04:38	8	0:00:00	0	0:04:38	8
21	انتقاء المقالات والاستطلاعات التي تصب في مصلحة فتح	0:12:06	2	0:36:54	21	0:48:59	23
22	انتقاء المقالات والاستطلاعات التي تصب في مصلحة حماس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
23	انتقاء المقالات والاستطلاعات التي تصب في مصلحة الفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
24	الضيوف الآخرون الذين لا يُستضافون بسبب انتماءاتهم السياسية		29	0:00:00	22		51
25	الزمن الكلي للحلقات المبحوثة	**18:00:00**		**16:30:00**		**34:30:00**	

جدول (8)

نسبة مساحة حرية التعبير المخصصة لفتح وحماس وبقية الفصائل والحكومة في أحداث اليوم

الرقم	العناصر	قبل 26/1/2006		بعد 26/1/2006		المجموع	
		المدة الزمنية	العدد	المدة الزمنية	العدد	المدة الزمنية	عدد المقابلات
1	مدة استضافة مسؤولين من فتح	0:39:55	7	0:41:45	7	1:21:40	14
2	مدة استضافة مسؤولين من حماس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
3	مدة استضافة مسؤولين من الفصائل الأخرى	0:03:40	1	0:25:10	4	0:28:50	5
4	المدة المخصصة لمناقشة الشؤون الحزبية لفتح	0:01:10	1	0:04:30	2	0:05:40	3
5	المدة المخصصة لمناقشة الشؤون الحزبية لحماس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
6	المدة المخصصة لمناقشة الشؤون الحزبية للفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
7	قراءة بيانات فتح	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
8	قراءة بيانات حماس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
9	قراءة بيانات الفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
10	قراءة تصريحات مسؤولي فتح	0:00:00	0	0:04:10	2	0:04:10	
11	قراءة تصريحات مسؤولي حماس	0:00:45	1	0:00:40	1	0:01:25	2
12	قراءة تصريحات مسؤولي الفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
13	رأي فتح في مواضيع تخص عامة الناس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
14	رأي حماس في مواضيع تخص عامة الناس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
15	رأي الفصائل الأخرى في مواضيع تخص عامة الناس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
16	أخبار رموز فتح	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
17	أخبار رموز حماس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
18	أخبار رموز الفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
19	استضافة مسؤولين من الحكومة	0:44:05	14	0:18:10	3	1:02:15	17
20	قراءة بيانات الحكومة وتصريحات مسؤوليها	0:01:00	1	0:00:00	0	0:01:00	1
21	انتقاء المقالات والاستطلاعات التي تصب في مصلحة فتح	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
22	انتقاء المقالات والاستطلاعات التي تصب في مصلحة حماس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
23	انتقاء المقالات والاستطلاعات التي تصب في مصلحة الفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
24	الضيوف الآخرون الذين لا يُستضافون بسبب انتماءاتهم السياسية		18		14		32
25	الزمن الكلي للحلقات المبحوثة	**7:00:00**		**7:00:00**		**17:00:00**	

جدول (9)

نسبة مساحة حرية التعبير المخصصة لفتح وحماس والفصائل الأخرى والحكومة في النشرات

الرقم	العناصر	قبل 26/1/2006		بعد 26/1/2006		المجموع	
		المدة الزمنية	العدد	المدة الزمنية	العدد	المدة الزمنية	عدد المقابلات
1	تصريحات مسؤولي فتح	0:07:55		0:31:40		0:39:55	
2	تصريحات مسؤولي حماس	0:03:05		0:05:30		0:08:35	
3	تصريحات مسؤولي الفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:10:35	12	0:10:35	12
4	أخبار الشؤون الحزبية لفتح	0:10:10		0:12:35		0:22:44	
5	أخبار الشؤون الحزبية لحماس	0:00:35		0:00:00	0	0:00:35	0
6	أخبار شؤون الفصائل الأخرى	0:01:30	1	0:01:00	1	0:02:30	2
7	بيانات فتح	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
8	بيانات حماس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
9	بيانات الفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
10	أخبار رموز فتح	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
11	أخبار رموز حماس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
12	أخبار رموز الفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
13	تصريحات مسؤولين من الحكومة	0:35:45		0:13:20		0:49:05	
14	بيانات الحكومة واخبارها	0:06:00	2	0:01:20		0:07:20	
15	الزمن الكلي للنشرات	4:31:19		5:02:55		9:34:14	

ملحق (2)

المقابلات التي تم إجراؤها لهذه الدراسة

الرقم	الاسم	المسمى الوظيفي زمن إجراء المقابلة	طريقة إجراء المقابلة	التاريخ شهر/سنة
1	اسماعيل رضوان	عضو تشريعي/حماس	هاتف	آذار 2007
2	باسم أبو سمية	رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون	شخصية	آذار 2006
3	بسام دغلس	القائم بأعمال مدير عام البرامج في صوت فلسطين	فاكس	تشرين ثان 2006
4	توفيق أبو خوصة	ناطق باسم فتح	شخصية	آذار 2007
5	جواد ابو شيخة	مدير دائرة الأخبار في صوت فلسطين	شخصية	تموز 2006
6	ضحى الشامي	مقدمة برامج إخبارية في صوت فلسطين	شخصية	آب 2006
7	عارف حجاوي	مدير معهد الإعلام/جامعة بيرزيت	شخصية	شباط 2006
8	عاطف عدوان	وزير سابق/حماس	هاتف	آذار 2007
9	علي خشان	محام	شخصية	آب 2006
10	عماد الأصفر	مدير في تلفزيون فلسطين	بريد إلكتروني	آذار 2006
11	عماد غنيم	مهندس إذاعي في صوت فلسطين	شخصية	تشرين أول 2006
12	فوزي برهوم	عضو تشريعي/حماس	هاتف	آذار 2007
13	ماهر مقداد	ناطق باسم فتح	شخصية	آذار 2007
14	محمد عبد ربه	مراسل ميداني في صوت فلسطين	شخصية	آب 2006
15	محمود أبو الهيجاء	مدير عام الأخبار في صوت فلسطين	شخصية	تموز 2006
16	مصطفى بشارات	رئيس تحرير في صوت فلسطينر	شخصية	حزيران 2006
17	مهند عبد الحميد	مدير عام في وزارة الإعلام	شخصية	تموز 2006
18	نبيل عمرو	وزير إعلام سابق/فتح	فاكس	آذار 2007
19	ياسمين أبو العسل	وحدة الرصد الإعلامي في مركز القدس للإعلام والاتصال JMCC	بريد إلكتروني	آذار 2007

ملحق (3)

تواريخ الحلقات المبحوثة لبرنامجي نهار جديد وأحداث اليوم

الرقم	نهار جديد	أحداث اليوم
1	25/12/2004	X
2	31/1/2005	31/1/2005
3	9/5/2005	9/5/2005
4	10/5/2005	10/5/2005
5	19/5/2005	X
6	26/5/2005	26/5/2005
7	17/7/2005	X
8	26/9/2005	26/9/2005
9	4/10/2005	4/10/2005
10	17/12/2005	17/12/2005
11	18/12/2005	X
12	26/1/2006	X
13	6/2/2006	6/2/2006
14	7/3/2006	7/3/2006
15	2/4/2006	2/4/2006
16	23/4/2006	23/4/2006
17	30/4/2006	30/4/2006
18	9/5/2006	9/5/2006
19	12/6/2006	12/6/2006
20	1/11/2006	X
21	19/11/2006	X
22	5/12/2006	X
23	21/12/2006	X

تشير إشارة X إلى عدم توفر البرنامج في أرشيف صوت فلسطين.

ملحق (4)

تواريخ وأوقات النشرات المبحوثة

الرقم	تاريخ النشرات	الأوقات
1	25/12/2004	السابعة والثامنة
2	31/1/2005	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
3	9/5/2005	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
4	10/5/2005	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
5	19/5/2005	السابعة والثامنة
6	26/5/2005	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
7	17/7/2005	السابعة والثامنة
8	26/9/2005	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
9	4/10/2005	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
10	16/12/2005	الرابعة والتاسعة
11	17/12/2005	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
12	18/12/2005	السابعة والثامنة والثانية عشرة
13	26/1/2006	السابعة والثامنة
14	27/1/2006	الثامنة والرابعة (يوم جمعة)
15	6/2/2006	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
16	7/3/2006	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
17	2/4/2006	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
18	23/4/2006	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
19	30/4/2006	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
20	9/5/2006	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
21	4/6/2006	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
22	12/6/2006	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
23	1/11/2006	الثامنة
24	19/11/2006	الثامنة
25	5/12/2006	الثامنة
26	21/12/2006	الثامنة

ملحق (5)

ملحق (6)

ملحق (7)

ملحق (8)

ملحق (9)

ملحق (1)

جدول (1)

نسب مساحة حرية التعبير المتاحة للفصائل والحكومة في النشرات وبرنامجي نهار جديد وأحداث اليوم في صوت فلسطين.

الرقم	العناصر	قبل 26/1/2006	بعد 26/1/2006	المجموع
1	استضافة، ومناقشة أخبار، وتصريحات وبيانات حركة فتح في البرنامجين والنشرات	14.32%	18.98%	14.14%
2	استضافة، ومناقشة أخبار، وتصريحات وبيانات حركة حماس في البرنامجين والنشرات	1.28%	2.53%	1.67%
3	استضافة، ومناقشة أخبار وتصريحات وبيانات الفصائل الأخرى في البرنامجين والنشرات	1.29%	8.72%	4.72%
4	تصريحات وبيانات الحكومة، واستضافة أعضائها في البرنامجين والنشرات	13.84%	3.10%	6.17%

جدول (2)

زمن التعبير المتاح لفتح وحماس والفصائل الأخرى والحكومة في النشرات وبرنامجي نهار جديد وأحداث اليوم في صوت فلسطين

الرقم	العناصر	قبل 26/1/2006	بعد 26/1/2006	المجموع
1	استضافة، ومناقشة أخبار، وتصريحات وبيانات حركة فتح في النشرات والبرنامجين	2:47:45	5:25:12	8:12:57
2	استضافة، ومناقشة أخبار، وتصريحات وبيانات حركة حماس في النشرات والبرنامجين	0:15:01	00:43:23	0:58:24
3	استضافة، ومناقشة أخبار وتصريحات وبيانات الفصائل الأخرى في النشرات والبرنامجين	0:15:10	2:29:27	2:44:37
4	تصريحات وبيانات الحكومة، واستضافة أعضائها في النشرات والبرنامجين	2:42:13	0:53:14	3:35:17

جدول (3)

مجمل زمن ونسبة مساحة حرية التعبير المخصصيْن لفتح وحماس والفصائل الأخرى والحكومة في النشرات الإخبارية وبرنامجي نهار جديد وأحداث اليوم قبل الانتخابات التشريعية وبعدها.

الرقم	الفصائل والحكومة	نهار جديد		أحداث اليوم		النشرات	
		الزمن	النسبة المئوية	الزمن	النسبة المئوية	الزمن	النسبة المئوية
1	حركة فتح	5:39:07	16.38%	1:31:30	10.89 %	1:02:20	10.85%
2	حركة حماس	0:47:49	2.30%	0:01:25	0.16%	0:09:10	1.59%
3	الفصائل الأخرى	2:02:42	5.92%	0:28:50	3.43%	0:13:05	2.27%
4	الحكومة	1:35:47	4.62%	1:03:15	7.52%	0:56:25	9.82%

جدول (4)

مجمل زمن ونسبة مساحة حرية التعبير المخصصيْن لفتح وحماس والفصائل الأخرى والحكومة في برنامج نهار جديد

الرقم	الفصائل/الحكومة	قبل 26/1/2006		بعد 26/1/2006	
		الزمن	النسبة المئوية	الزمن	النسبة المئوية
.1	فتح	1:48:35	10.05 %	3:50:32	23.28%
.2	حماس	0:10:36	0.98%	0:37:13	3.75%
.3	الفصائل الأخرى	0:10:00	0.92%	1:52:42	11.38%
.4	الحكومة	1:15:23	6.97%	0:20:24	2.06%

جدول (5)

مجمل زمن ونسبة مساحة حرية التعبير المخصصيْن لفتح وحماس والفصائل الأخرى والحكومة في أحداث اليوم

الرقم	الفصائل/الحكومة	قبل 26/1/2006		بعد 26/1/2006	
		الزمن	النسبة المئوية	الزمن	النسبة المئوية
1	فتح	0:41:05	9.78%	0:50:25	12.00%
2	حماس	0:00:45	0.17%	0:00:40	0.15%
3	الفصائل الأخرى	0:03:40	0.87%	0:25:10	5.99%
4	الحكومة	0:45:05	10.73%	0:18:10	4.32%

جدول (6)

مجمل زمن ونسبة مساحة حرية التعبير المخصصيْن لفتح وحماس والفصائل الأخرى والحكومة في النشرات

الرقم	الفصائل/الحكومة	قبل 26/1/2006		بعد 26/1/2006	
		الزمن	النسبة المئوية	الزمن	النسبة المئوية
1	فتح	0:18:05	6.66%	0:44:15	14.60%
2	حماس	0:03:40	1.35%	0:05:30	1.81%
3	الفصائل الأخرى	0:01:30	0.55%	0:11:35	3.82%
4	الحكومة	0:41:45	15.38 %	0:14:40	4.84%

جدول (7)

نسبة مساحة حرية التعبير المخصصة لفتح وحماس وبقية الفصائل والحكومة في نهار جديد

الرقم	العناصر	قبل 26/1/2006		بعد 26/1/2006		المجموع	
		المدة الزمنية	العدد	المدة الزمنية	العدد	المدة الزمنية	عدد المقابلات
1	مدة استضافة مسؤولين من فتح	0:15:35	12	2:02:35	22	2:18:10	34
2	مدة استضافة مسؤولين من حماس	0:06:26	1	0:10:00	2	0:16:26	3
3	مدة استضافة مسؤولين من الفصائل الأخرى	0:03:00	4	1:14:15	16	1:17:15	20
4	المدة المخصصة لمناقشة الشؤون الحزبية لفتح	0:44:15	40	0:47:29	14	1:31:44	54
5	المدة المخصصة لمناقشة الشؤون الحزبية لحماس	0:03:00	7	0:00:00	0	0:03:46	7
6	المدة المخصصة لمناقشة الشؤون الحزبية للفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
7	قراءة بيانات فتح	0:11:00	2	0:04:40	3	0:15:40	5
8	قراءة بيانات حماس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
9	قراءة بيانات الفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:01:20	1	0:01:20	0
10	قراءة تصريحات مسؤولي فتح	0:07:43	10	0:18:14	27	0:25:57	37
11	قراءة تصريحات مسؤولي حماس	0:01:10	3	0:27:13	15	0:28:23	18
12	قراءة تصريحات مسؤولي الفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:36:47	16	0:36:47	16
13	رأي فتح في مواضيع تخص عامة الناس	0:10:00	2	0:00:00	0	0:10:00	2
14	رأي حماس في مواضيع تخص عامة الناس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
15	رأي الفصائل الأخرى في مواضيع تخص عامة الناس	0:07:00	2	0:00:00	0	0:07:00	2
16	أخبار رموز فتح	0:07:56	3	0:00:40	1	0:08:36	4
17	أخبار رموز حماس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
18	أخبار رموز الفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
19	استضافة مسؤولين من الحكومة	1:10:45	24	0:20:24	13	2:15:59	37
20	قراءة بيانات الحكومة وتصريحات مسؤوليها	0:04:38	8	0:00:00	0	0:04:38	8
21	انتقاء المقالات والاستطلاعات التي تصب في مصلحة فتح	0:12:06	2	0:36:54	21	0:48:59	23
22	انتقاء المقالات والاستطلاعات التي تصب في مصلحة حماس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
23	انتقاء المقالات والاستطلاعات التي تصب في مصلحة الفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
24	الضيوف الآخرون الذين لا يُستضافون بسبب انتماءاتهم السياسية		29	0:00:00	22		51
25	الزمن الكلي للحلقات المبحوثة	**18:00:00**		**16:30:00**		**34:30:00**	

جدول (8)

نسبة مساحة حرية التعبير المخصصة لفتح وحماس وبقية الفصائل والحكومة في أحداث اليوم

الرقم	العناصر	قبل 26/1/2006		بعد 26/1/2006		المجموع	
		المدة الزمنية	العدد	المدة الزمنية	العدد	المدة الزمنية	عدد المقابلات
1	مدة استضافة مسؤولين من فتح	0:39:55	7	0:41:45	7	1:21:40	14
2	مدة استضافة مسؤولين من حماس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
3	مدة استضافة مسؤولين من الفصائل الأخرى	0:03:40	1	0:25:10	4	0:28:50	5
4	المدة المخصصة لمناقشة الشؤون الحزبية لفتح	0:01:10	1	0:04:30	2	0:05:40	3
5	المدة المخصصة لمناقشة الشؤون الحزبية لحماس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
6	المدة المخصصة لمناقشة الشؤون الحزبية للفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
7	قراءة بيانات فتح	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
8	قراءة بيانات حماس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
9	قراءة بيانات الفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
10	قراءة تصريحات مسؤولي فتح	0:00:00	0	0:04:10	2	0:04:10	
11	قراءة تصريحات مسؤولي حماس	0:00:45	1	0:00:40	1	0:01:25	2
12	قراءة تصريحات مسؤولي الفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
13	رأي فتح في مواضيع تخص عامة الناس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
14	رأي حماس في مواضيع تخص عامة الناس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
15	رأي الفصائل الأخرى في مواضيع تخص عامة الناس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
16	أخبار رموز فتح	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
17	أخبار رموز حماس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
18	أخبار رموز الفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
19	استضافة مسؤولين من الحكومة	0:44:05	14	0:18:10	3	1:02:15	17
20	قراءة بيانات الحكومة وتصريحات مسؤوليها	0:01:00	1	0:00:00	0	0:01:00	1
21	انتقاء المقالات والاستطلاعات التي تصب في مصلحة فتح	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
22	انتقاء المقالات والاستطلاعات التي تصب في مصلحة حماس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
23	انتقاء المقالات والاستطلاعات التي تصب في مصلحة الفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
24	الضيوف الآخرون الذين لا يُستضافون بسبب انتماءاتهم السياسية		18		14		32
25	الزمن الكلي للحلقات المبحوثة	**7:00:00**		**7:00:00**		**17:00:00**	

جدول (9)

نسبة مساحة حرية التعبير المخصصة لفتح وحماس والفصائل الأخرى والحكومة في النشرات

الرقم	العناصر	قبل 26/1/2006		بعد 26/1/2006		المجموع	
		المدة الزمنية	**العدد**	**المدة الزمنية**	**العدد**	**المدة الزمنية**	**عدد المقابلات**
1	تصريحات مسؤولي فتح	0:07:55		0:31:40		0:39:55	
2	تصريحات مسؤولي حماس	0:03:05		0:05:30		0:08:35	
3	تصريحات مسؤولي الفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:10:35	12	0:10:35	12
4	أخبار الشؤون الحزبية لفتح	0:10:10		0:12:35		0:22:44	
5	أخبار الشؤون الحزبية لحماس	0:00:35		0:00:00	0	0:00:35	0
6	أخبار شؤون الفصائل الأخرى	0:01:30	1	0:01:00	1	0:02:30	2
7	بيانات فتح	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
8	بيانات حماس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
9	بيانات الفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
10	أخبار رموز فتح	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
11	أخبار رموز حماس	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
12	أخبار رموز الفصائل الأخرى	0:00:00	0	0:00:00	0	0:00:00	0
13	تصريحات مسؤولين من الحكومة	0:35:45		0:13:20		0:49:05	
14	بيانات الحكومة واخبارها	0:06:00	2	0:01:20		0:07:20	
15	الزمن الكلي للنشرات	4:31:19		5:02:55		9:34:14	

ملحق (2)

المقابلات التي تم إجراؤها لهذه الدراسة

الرقم	الاسم	المسمى الوظيفي زمن إجراء المقابلة	طريقة إجراء المقابلة	التاريخ شهر/سنة
1	اسماعيل رضوان	عضو تشريعي/حماس	هاتف	آذار 2007
2	باسم أبو سمية	رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون	شخصية	آذار 2006
3	بسام دغلس	القائم بأعمال مدير عام البرامج في صوت فلسطين	فاكس	تشرين ثان 2006
4	توفيق أبو خوصة	ناطق باسم فتح	شخصية	آذار 2007
5	جواد ابو شيخة	مدير دائرة الأخبار في صوت فلسطين	شخصية	تموز 2006
6	ضحى الشامي	مقدمة برامج إخبارية في صوت فلسطين	شخصية	آب 2006
7	عارف حجاوي	مدير معهد الإعلام/جامعة بيرزيت	شخصية	شباط 2006
8	عاطف عدوان	وزير سابق/حماس	هاتف	آذار 2007
9	علي خشان	محام	شخصية	آب 2006
10	عماد الأصفر	مدير في تلفزيون فلسطين	بريد إلكتروني	آذار 2006
11	عماد غنيم	مهندس إذاعي في صوت فلسطين	شخصية	تشرين أول 2006
12	فوزي برهوم	عضو تشريعي/حماس	هاتف	آذار 2007
13	ماهر مقداد	ناطق باسم فتح	شخصية	آذار 2007
14	محمد عبد ربه	مراسل ميداني في صوت فلسطين	شخصية	آب 2006
15	محمود أبو الهيجاء	مدير عام الأخبار في صوت فلسطين	شخصية	تموز 2006
16	مصطفى بشارات	رئيس تحرير في صوت فلسطينر	شخصية	حزيران 2006
17	مهند عبد الحميد	مدير عام في وزارة الإعلام	شخصية	تموز 2006
18	نبيل عمرو	وزير إعلام سابق/فتح	فاكس	آذار 2007
19	ياسمين أبو العسل	وحدة الرصد الإعلامي في مركز القدس للإعلام والاتصال JMCC	بريد إلكتروني	آذار 2007

ملحق (3)

تواريخ الحلقات المبحوثة لبرنامجي نهار جديد وأحداث اليوم

الرقم	نهار جديد	أحداث اليوم
1	25/12/2004	X
2	31/1/2005	31/1/2005
3	9/5/2005	9/5/2005
4	10/5/2005	10/5/2005
5	19/5/2005	X
6	26/5/2005	26/5/2005
7	17/7/2005	X
8	26/9/2005	26/9/2005
9	4/10/2005	4/10/2005
10	17/12/2005	17/12/2005
11	18/12/2005	X
12	26/1/2006	X
13	6/2/2006	6/2/2006
14	7/3/2006	7/3/2006
15	2/4/2006	2/4/2006
16	23/4/2006	23/4/2006
17	30/4/2006	30/4/2006
18	9/5/2006	9/5/2006
19	12/6/2006	12/6/2006
20	1/11/2006	X
21	19/11/2006	X
22	5/12/2006	X
23	21/12/2006	X

تشير إشارة X إلى عدم توفر البرنامج في أرشيف صوت فلسطين.

ملحق (4)

تواريخ وأوقات النشرات المبحوثة

الرقم	تاريخ النشرات	الأوقات
1	25/12/2004	السابعة والثامنة
2	31/1/2005	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
3	9/5/2005	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
4	10/5/2005	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
5	19/5/2005	السابعة والثامنة
6	26/5/2005	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
7	17/7/2005	السابعة والثامنة
8	26/9/2005	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
9	4/10/2005	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
10	16/12/2005	الرابعة والتاسعة
11	17/12/2005	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
12	18/12/2005	السابعة والثامنة والثانية عشرة
13	26/1/2006	السابعة والثامنة
14	27/1/2006	الثامنة والرابعة (يوم جمعة)
15	6/2/2006	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
16	7/3/2006	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
17	2/4/2006	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
18	23/4/2006	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
19	30/4/2006	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
20	9/5/2006	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
21	4/6/2006	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
22	12/6/2006	السابعة والثامنة والثانية عشرة والثانية والرابعة
23	1/11/2006	الثامنة
24	19/11/2006	الثامنة
25	5/12/2006	الثامنة
26	21/12/2006	الثامنة

ملحق (5)

ملحق (6)

ملحق (7)

ملحق (8)